٢٠٠٠

التعاون الاقتصاديّ العربيّ بين القطريّة والعولمة

إسماعيل صبري عبد الله
يوسف منصور
تيسير عبد الجابر
إبراهيم العيسوي
إسماعيل عثمان
شفيق الأخرس
مصطفى الكثيري
عمر هاشم خليفتي
مختار عبد المنعم خطاب
سمير المقدسي
مفلح عقل








التعاون الاقتصاديّ العربيّ بين القطريّة والعولمة

التعاون الاقتصاديّ العربيّ بين القطريّة والعولمة / فكر عربيّ « اقتصاد »
إسماعيل صبري عبد الله وآخرون / مؤلّفون عرب
المحرّر الموضوعيّ : خالد الوزني / الأردن
الطبعة العربيّة الأولى ، ٢٠٠٠
حقوق الطبع محفوظة



مؤسّسة عبد الحميد شومان
هاتف ٥٦٧٩١٦٦ (٦ـ ٩٦٢)
فاكس ٥٦٧٢٥٤١ (٦ـ ٩٦٢)
ص.ب (٩٤٠٢٥٥)ـ عمّان (١١١٩٤) ،
المملكة الأردنيّة الهاشميّة



المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، ساقية الجنزير ، بناية برج الكارلتون ،
ص.ب : ٥٤٦٠ــ١١ ، العنوان البرقي : موكيّالي ،
هاتفاكس : ٨٠٧٩٠٠ / ٨٠٧٩٠١



منتدى الفكر العربي



جمعيّة رجال الأعمال الأردنيّين

التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان ، ص.ب : ٩١٥٧
هاتف ٥٦٠٥٤٣٢ ، هاتفاكس :٥٦٨٥٥٠١
E-mail : mkayyali@nets.com.jo
تصميم الغلاف والإشراف الفنّي :
الصفّ الضوئي :
أزمنة للنشر والتوزيع

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ٥٧٨ / ٥ / ٢٠٠٠
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبات والوثائق الوطنيّة ١٦٧١ / ٥ / ٢٠٠٠

الآراء الواردة في هذه المحاضرات تمثّل وجهة نظر أصحابها ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الناشرين .

التعاون الاقتصاديّ العربيّ بين القطريّة والعولمة

إسماعيل صبري عبد الله — يوسف منصور
تيسير عبد الجابر — إبراهيم العيسوي
إسماعيل عثمان — شفيق الأخرس
مصطفى الكثيري — عمر هاشم خليفتي
مختار عبد المنعم خطّاب — سمير المقدسي
مفلح عقل

المحرّر الموضوعيّ: د. خالد الوزني









تمهيد

عقدت برعاية صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظّم، رئيس منتدى الفكر العربي، في الفترة من ١٠ ـ١١/٤/١٩٩٩ ندوة حول «التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة» تم تنظيمها بالتعاون بين كل من منتدى الفكر العربي في عمان وجمعية رجال الأعمال الأردنيين، ومؤسسة عبد الحميد شومان، وذلك بهدف عرض تجربة العمل العربي المشترك الاقتصادية وتقييمها سعياً لوضع تصورات وآليات عملية مناسبة، يمكن اعتمادها لمواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة والمتوقعة، التي تفرضها شروط العولمة واعتماد اقتصاديات السوق ، والتوجه إلى انتهاج سبيل الخصخصة في العديد من الأقطار العربية.

وتوزعت أعمال الندوة ـ التي شاركت فيها نخبة من ذوي الاختصاص في مجال الاقتصاد من الأردن والدول العربية ـ في أربع جلسات ناقشت عدداً كبيراً من المحاور المتصلة بالاقتصاد العربي، وعلاقته بالتطورات العالمية، والتي دارت في معظمها حول واقع الإصلاحات الاقتصادية العربية، والأدوار الجديدة للقطاعين العام والخاص، وإمكانات التعاون الاقتصادي العربي في ظل الأوضاع الراهنة والمستقبلية.

بدأت أعمال الندوة بترحيب عضو المنتدى، نائب رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، الأستاذ ثابت الطاهر، بسمو الأمير الحسن وبالحضور. وقد أبلغ الأستاذ الطاهر الحضور اعتذار الأمين العام لمنتدى الفكر العربي الدكتور علي عتيقة عن عدم الحضور بسبب وعكة صحية ألمت به بعد عودته من الحج. وأعطيت الكلمة بعد ذلك لسمو الأمير الحسن الذي استهلها بالقول:

«أود بعد الترحيب بكم في عمّان في منتدى الفكر العربي، أن أعود للسؤال الأساس لهذه الندوة، بعد انقضاء عقد ونيّف على تأسيس منتدى الفكر العربي ، وبعد قيام مشروعنا الكبير في المؤتمر الاقتصادي، والقمة الاقتصادية العربية التي كانت سبباً في تأسيس هذا المنتدى. وأود في تناول البحث في سياسات العولمة

الاقتصادية أن أتساءل معكم عن سياسات العولمة الاقتصادية ـ لمن ؟ وكيف ؟ ولماذا؟».

وأضاف سموه : «ثمّة أمامي بحوث دراسية ، والشكر لأصحابها السادة الأفاضل، ومن بين هذه البحوث حالة دراسية عن مصر، وأشكر الأستاذ مختار عبد المنعم خطاب على هذا البحث، وعلى الأسئلة التي ستنصب عليه، كما أتوقع، الإجابة عن هذه التساؤلات: لمن؟ ولماذا؟ وكيف؟ واسمحوا لي هنا أن أعود لتصريح «ريناردو روجيرو» ، الأمين العام لمنظمة التجارة العالمية، عندما قال: «إن الحديث عن إدارة الاقتصاد العالمي حديث مجانب لما نصبو إليه. فالحديث عن إدارة الاقتصاد العالمي هو حديث مقل، ولن يكون كافياً، إن لم نأخذ في الاعتبار أن هنالك نظاماً عالمياً جديداً، وأن لهذا النظام بعداً إنسانياً متجدداً. ولا بد لنا، وبخاصة نحن دول العالم الثالث ـ الدول النامية ـ أن نولي هذا البعد الإنساني جل الاهتمام. فالمشكلة إذاً، ليست في العولمة ولكن كيف ندير العولمة؟».

ثم أردف سموه قائلاً : «أعود للحالات البحثية القطرية الماثلة أمامي، فأشكر المهندس عمر هاشم خليفتي، من المملكة العربية السعودية على ما أورده من اقتراحات عملية، وهو يتوقع لهذا البحث، في هذا العمل الجامع نتائج ملموسة، فيقترح، على سبيل المثال، تأسيس لجنة لبحث ودراسة إنشاء شركة معلومات لخدمة التنمية الاقتصادية والتجارية والصناعية بين الأقطار العربية، على أن تنصب الأساسية الآنفة، وجل الملاحظات على الموضوع الذي أركّز عليه في محصلة ما يسمى باقتصاد المعرفة. وأقول مرة ثانية، للسادة الأفاضل ، إخوتي الكرام، بأننا نسعى في هذا اللقاء إلى إدارة الاقتصاد في إطار من العولمة والكوكبة والأقلمة، والانتقال من المحليات إلى الأقلمة في غياب قاعدة معرفية واضحة المعالم، وهذا أمر يعيدنا إلى إطلاق الشعارات والتمنيات، ويذكرنا، حقيقة ، بأننا إلى يومنا هذا، لم ـ ويبدو لي لن ـ ننفذ إلى إحياء تلك الإرادة العربية الوطنية الجامعة، والتي تحدثنا عنها إلى الملوك والرؤساء في القمة عام ١٩٨٠، وعن نواقيس الخطر التي واجهتنا آنذاك. فقد تحدثنا عن فاتورة الغذاء بقيمة بضعة مليارات، واليوم نتحدث عن مئات المليارات. وكنا نتحدث عن الإنتاجية الصناعية قياساً مع العالم، واليوم نجد أنفسنا نبحث عن النماذج الصناعية التي تلائمنا بعيداً ، جهد المستطاع ، عن تهمة التطبيع. وفي هذا الباب أضع أمامكم نوعية التجربة هنا في الأردن، وعن السياسة الصناعية اليابانية كمنهجية طبقت في هولندا من جهة، وفيتنام من جهة أخرى. وأقول هولندا وفيتنام لأنني أعتقد، مع رغبتنا عربياً في أن نتباهى بنظامنا وجهدنا فإننا لا نستطيع أن نزاود على فيتنام على الأقل».

ثم قال سموه: «وعوداً إلى الدراسات القطرية، فأشكر ثانية كل الشكر الدكتور مختار عبد المنعم خطاب، حيث أنه وضع أمامنا دراسة نوعية وتحليلية في آن معاً. وقد تساءل معنا كيف يتم تنفيذ برنامج الخصخصة؟ وتساءل حول كيفية وضع إستراتيجية للخصخصة على مستوى الأنشطة ، وعند ذكر التقويم أشار - وهنا دور رجال الأعمال كما أعتقد - إلى الآتي: تقوم الشركات القابضة بإسناد عمليات تقويمها لاستشاريين محليين وعالميين . ومن الواضح أن ثمّة رغبة في التنافس بينها، وفي التقويم وانتقاد الذات، وفي التطوير نحو الأفضل، ورغبة في الإجابة على السؤال الأساسي عن العولمة: كيف؟ ولمن ؟ ولماذا؟ ومرة أخرى أدعو إلى تبني بعض هذه الأفكار التي تشكل منهجية إستراتيجية لنا في دراسة مقارنة لمصر وللمغرب، كما أشكر أستاذنا الكبير إسماعيل صبري عبد الله، على تلخيصه أوضاع الأقطار العربية اقتصادياً، وعلى إشارته إلى البيئة والموارد الطبيعية. ويا حبذا أن يضيف في المستقبل - إن شاء الله - تقويماً للموارد البشرية. حيث إننا عندما نتحدث عن البيئة نتحدث عن عنقود متكامل من المياه والطاقة والبيئة البشرية أو الإنسانية، ولا أنسى أنه عندما قدمت السيدة «برونتلند» بحثها حول البيئة أشارت إلى أشجار وغابات أمازونيا، ولكنها أغفلت الإشارة إلى ٤٠ مليون إنسان يقطنون غابات أمازونيا. فهذا التكامل أصبح أمراً في غاية الأهمية، كما أعود مرة أخرى، عند ذكر البيئة الإنسانية، للماضي القديم، والأمس القريب، حيث أتيت من معسكر لاجئي «كوسوفو»، الذين اقتلعوا عنوة من مقدونيا، ووضعوا على الحدود البلغارية - التركية. ويشتمل هذا المعسكر على لاجئين من البوسنة - منذ أعوام - كما يؤوي الآن اللاجئين الجدد من «كوسوفو»، وعند الحديث مع المسؤولين، استذكرت تجربتنا المريرة في عام ١٩٦٧ في إقامة مخيمات اللاجئين. ومهما قدمنا لهم في هذا المجال فلا يستطيع الإنسان منهم أن يكتفي به أو يكترث، حيث إن حق العودة لهؤلاء هو حق أزلي ومقدّس. ولكن من جانب آخر، عند الحديث عن البيئة والموارد في حديثنا عن العولمة، لا بد من الإشارة إلى الاقتصاد السياسي».

وحول موضوع العولمة قال سموه: «نحن نعبّر بشيء من التناقض عن هواجسنا من زحف العولمة إلينا، كمشروع سياسي تابع للنظام العالمي، ولكننا ، من جانب آخر، لا نوضح معالم الاقتصاد السياسي في التكامل البيني فيما بيننا عربياً».

« كما وأذكر بأن دخل الفرد المتوقع في إسرائيل على مدى عقد من الزمن سيتجاوز - كحد أدنى - ٢٥ ألف دولار، وإن بقينا في برامج التصحيح وإعادة

الهيكلة نتحدث عن تطوير وإنماء في غياب القاعدة المعرفية، أي غياب ولماذا؟ وكيف؟ ولمن؟ وفي غياب النظرة عبر القطرية، وفي غياب النظرة الكمية والنوعية، فمن الصعب، حقيقة، أن ننتقل من المحلية إلى الإقليميّة، ومن الإقليميّة إلى العولمة».

«أشكركم على هذه المبادرة، ولكنني أتمنى، حقيقة، أن يتحول هذا المشغل إلى توصيات عملية، وبرامج قابلة للتنفيذ، تخضع للتقويم الذاتي ، وكذلك الإشارة إلى تشكيل أو تكليف الشركات ذات الخبرة التي تستطيع أن تقوم بهذا التقويم الذاتي».

«نحن اليوم نتحدث عن التجارة الإلكترونية، وعن التجارة الفضائية (Super Space) ، ولكن يبدو أننا انتقلنا من قاعدة لقياس المال والذهب (Standard) إلى مقياس عملات المعرفة دون اهتمام بذلك عربياً. وأرجو، حقيقة، أن ينسجم بحثنا مع جدية وموضوعية وعمق البحوث التي ساهم بها المشاركون الأفاضل من الاقطار العربية المختلفة المتمثلة في هذه القاعة، وهي تثري دائماً هذه المسيرة».

وأضاف: «ولي ملاحظة أخيرة عن إستراتيجيات عام ٢٠٢٠. إذ كثر الحديث عنها، وبعد أن كنا في الثمانينات نتحدث عن عام ٢٠٠٠، والآن أصبحنا في الـ ٢٠٠٠، وما زلنا نسعى للحاق بالركب، في حين أن إسرائيل وضعت أمام الكنيست إستراتيجية الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٠».

واختتم سموه كلمته بالقول: « لا بد لنا، أن نتعامل مع مضامين هذه البدائل، وأتمنى معكم أن يتبنى صناع القرار معنا التفكير - وهذا ما وددت أن أقوله - لتشجيع مراكز حوار السياسات. لأن الحوار بيننا، حقيقة، هو ليس حوار أشخاص، بل هو حوار مضامين، وبرامج، وسياسات. وإن كانت هذه الحوارات بعيدة للوهلة الأولى عن كاميرا التلفزيون، فمن الأفضل أن لا نسجل المواقف الشخصية، وأن نتعرف إلى مضمون البرامج المطروحة فيما بيننا».

«وبنظام التواصل، حتى مع صناع القرار، أصبح واضحاً جداً أن علينا أن نتعامل أولاً بالعلاقات العامة، كما نتعامل مع الجمهور الواسع من القطاع الخاص والمستهلكين والناس بعامة، وثانياً أن نميّز بين العلاقات العامة وبين التسويق. ولكننا، مع شديد الأسف، لم نسوّق هذه الأفكار. وعند الإشارة أيضاً إلى مالية المنتدى، فاسمحوا لي أن أدعو إلى التسويق التعاقدي للأفكار، لأننا، في الحقيقة، نتحدث عن اقتصاد المعرفة، والمعرفة أصبحت سلعة ثمينة جداً، وبخاصة في الإطار العربي. وبمعنى آخر، فإن دراسات العولمة عند بيوت الخبرة الأجنبية تستند إلى درجة

أساسية إلى الإسهام العربي، مقابل الثمن ، فلماذا لا تستند مبادرة منتداكم إلى مثل هذا الأسلوب التعاقدي؟ وثالثاً، لا بد من التركيز على وضوح التواصل، وأعتقد أن اليابان ـ مرة أخرى في التجربة الآسيوية ـ رائدة في أسلوبها الاقتصادي، وبخاصة مع القطاع الخاص».

«فإذا زرتم فندقاً في باريس أو كوبنهاجن، وشاهدتم التلفزيون، لوجدتم البرنامج التدريبي الياباني في أسلوبه يخاطب القطاع الخاص باللغة والعقلية والمنهجية المطلوبة في تلك العاصمة».

« نحن نتحدث هنا عن العولمة، ولكن الفجوة ضخمة جداً بيننا عربياً».

ثم ألقى الأستاذ حمدي الطباع، رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، كلمة الجمعية: قال فيها :

«إنه لشرف عظيم أن تشارك جمعية رجال الأعمال الأردنيين في تنظيم هذا اللقاء العربي المبارك، تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم، متعاونةً في ذلك مع مؤسستين عربيتين مشهود لهما بدورهما الريادي باعتبارهما من أهم منابر صياغة الرأي والفكر العربي في معظم الساحات والميادين. وفي هذا اللقاء الهام يمتزج الفكر بالمال والأعمال في حوار عربي مسؤول، تشارك فيه قيادات العمل الاقتصادي في عددٍ من أقطار أمتنا العربية العظيمة نتلمس فيه حاضرنا، ونتطلع إلى مستقبل نرجو أنْ يكون مشرقاً لأجيالنا القادمة».

وأضاف: «ولئن كان موضوعنا قد بحث مراراً وتكراراً، إلاّ أنه يبقى موضوعاً حياً تستدعيه مصالحُنا المشتركة ومستقبلنا على هذا الكوكب، ويبقى موضوع ندوتنا نابضاً بحلمنا الذي لن تنطفئ جذوته حتى يتحقق ، ألا وهو شعار التكامل والوحدة الاقتصادية، وهو شعار ـ وإن كان يبدو بعيداً عن أيدينا ـ إلاّ أنه يقع في قلوبنا. وما يقعُ في القلب لا بدّ أن تنبض به الشرايين، وتحوّله إلى حقائق، إن شاء الله».

ثم أردف قائلاً: «لقد كان دافعنا إلى عقد هذه الندوة التعرف إلى موقع عالمنا العربي من العولمة، وتأثير هذه العولمة على العمل العربي المشترك. وسنحاول أن نجيب على هذه التساؤلات بوساطة مداولاتنا ومناقشاتنا على مدار يومين».

وحول موضوع العولمة قال : «لقد تزامنت ظاهرة العولمة في السنوات العشر

الأخيرة مع الانحدار الواضح في الاقتصادات العربية نتيجة قصورها البيني، وضعف سيطرتها على التوسع الكمي الذي رافق مرحلة الأزمات النفطية، مما يفرض على العرب إيجاد أجوبة على تحديات المستقبل انطلاقاً من معالجة الاختلالات والحرص على التوازنات الكلية، وصولاً إلى تحديد مضامين العمل التنمويّ لمواجهة مستلزمات العولمة والتغيرات التي طرأتْ على العلاقات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي يستدعي القيام بالتالي:

أولاً: على المستوى القطري، فإنّ على كل دولة عربية أن تعمل على إعادة تأهيل هياكلها الإنتاجية، ورفع مستوى جودة منتجاتها، وجسر الفجوة التكنولوجية مع العالم، وتخفيض مستوى الانكشاف الاقتصادي، والمنافسة الحادة، والحد من التدخل الحكومي في العملية الإنتاجية، والانفتاح على السوق المالي العالمي بتحسين بيئة الاستثمار المحلية، وبذل كل الجهود لتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وتذليل العقبات أمام مسيرته حتى يستطيع أن يُطلق كافة طاقاته في ظل شراكة الفريق الواحد مع الحكومات العربية.

ثانياً: علينا أن نتفهّم وأن نقدّر كل الظروف والمعطيات والمستجدات، وأن نتجه نحو إعادة تقييم تجربة العمل العربي المشترك برمتها، مراعين دروس الماضي في محاولة لإبداع الحلول التي تأخذ في الاعتبار الظروف العالمية الراهنة. وفي هذا السياق فإننا ننظر بارتياح إلى التعاون الثنائي العربي بوساطة اتفاقيات اللجان العليا المشتركة، ونأمل أن تنعكس هذه الرغبة من التعاون على التطبيق الأمين لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأن تدفع باتجاه خطوات تكاملية متقدمة، أسوة بالكيانات الاقتصادية الأخرى على الساحة العالمية، مدركين أن الكيانات الصغيرة لن تفيد من نص المادة (٢٤) من اتفاقية الجات، التي تستثني الكيانات الجمركية المستقلة من شرط الدولة الأوْلى بالرعاية مما يستدعي تسريع خطوات التعاون والتكامل الاقتصاديّ العربي.

ثالثاً : إنّ هياكل التعاون الاقتصادي العربي وأدواته قائمة منذ عدة عقود، وما نحتاجه اليوم هو تفعيلها، والبناء على قواعدها الصلبة. فالتعاون العربي ليس عملاً مستحدثاً الآن، بقدر ما هو طاقة كامنة تحتاج إلى الانطلاق نحو أهدافها في تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية للدول العربية.

رابعاً : إننا في مجلس رجال الأعمال العرب الذي تأسس بمباركة الدول العربية وجامعتها ننهض بمسؤولياتنا تجاه تجميع طاقات القطاع الخاص العربي، وخلق المصالح المشتركة بين أطرافه، إلاّ أننا نحتاج إلى إرادة سياسية عربية تسمح لرجل الأعمال العربي، والعمال العرب، ورؤوس الأموال العربية، بالتنقل بين أقطار الأمة من أجل فائدتها ومصالحها».

ثم قال الأستاذ حمدي الطباع: «قبل أن أختتم كلمتي هذه أشير إلى أننا في الأردن نضع علاقاتنا العربية في مقدمة اهتماماتنا قولاً وعملاً. فالدول العربية هي أكبر شريك تجاري للأردن، فنحو ٥٠ بالمئة من صادراتنا هي مع الدول العربية، كما أننا على ضآلة إمكاناتنا، وصغر حجم اقتصادنا فإننا نوفر لأشقائنا العرب من مختلف أقطارهم أكثر من نصف مليون فرصة عمل. ولقد كنا دوماً من أوائل الموقّعين على الاتفاقيات العربية على جميع الأصعدة والمستويات، وكنا دوماً من أوائل المؤمنين بالعمل العربي المشترك».

ثم تابع قائلاً: «وفي الختام، فإنني أرجو أن تكلّل مساعينا بالخير والفلاح، آملين أن تشكّل ندوتنا هذه خطوة أخرى إلى الأمام، على صعيد العمل من أجل مستقبل الأمة. فأشكر للحضور الكرام مشاركتهم ، وشكراً سلفاً للمتحدثين والمناقشين، متمنياً لضيوفنا الكرام طيب الإقامة في بلدهم، وبين أهلهم. والله الموفق».

أما كلمة مؤسسة عبد الحميد شومان فقد ألقاها مديرها العام الأستاذ إبراهيم عز الدين الذي قال: يسرني أن أرحب بكم جميعاً، ويطيب لي أن أحييكم في هذا اليوم الخيّر، منتهزاً هذه المناسبة لأقدّم لراعي هذا اللقاء صاحب السمو الملكي الأمير الحسن المعظّم الشكر والتقدير على تكرمه بدعم هذا النشاط، والذي يجيء في إطار دعمه الدائم للنشاطات العلمية والبحثية والثقافية في الأردن، وعلى الصعيدين العربي والدولي. كما يسر مؤسسة عبد الحميد شومان أن تتعاون مع منتدى الفكر العربي، وجمعية رجال الأعمال الأردنيين لإقامة هذه الندوة حول «التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة» في وقت أصبح علينا جميعاً أن نضاعف جهودنا لتهيئة الظروف المواتية لصنع مستقبل عربي، أكثر اهتماماً بما يجري في هذا العالم، وأشد إقبالاً على تمثل مقتضيات العصر واستحقاقاته، ونحن

على أبواب قرن جديد، وفي خضم عالم سريع التطور، كثير التغيّر، تسوده أفكار العولمة، وتقوده قطبية أحادية، وتسمع في أنحائه المختلفة أصداء الانفجارات المتلاحقة لثورة المعلومات.

وأضاف: أحسب أن الندوات المتخصصة، ومنها هذه الندوة، لا بد وأن تسهم في تيسير سبل التواصل، والاستقرار، والتحليل لكل جديد في هذا العالم، بما تطرحه من أفكار، أو تقدمه من دراسات، مفسحة المجال بالتالي للتقريب بين هذا الجديد، وما هو قائم في مجتمعاتنا بأسلوب يمكن تمثله وقبوله ضمن معطيات هذه المجتمعات وفي حدود إمكاناتها.

وأحسب أيضاً أن هذا الطرح ـ والذي أشعر أنكم أكثر الناس دراية به ـ يضع علينا وعلى مؤسساتنا، سواء أكانت مؤسسات جامعية أم بحثية أم ثقافية، الكثير من الأعباء التي يتوجب التصدي لها، ذلك أن هذه المؤسسات هي الأكثر أهلية للإسهام في النهوض بأعباء دراسة متطلبات المرحلة التي يشكّل التعامل معها ـ بانفتاح وعقلانية، أو إهمالها والركون إلى ما هو سائد وقائم ـ الحد الفاصل بين الأخذ بمقتضيات النهضة المعاصرة وشروطها واستحقاقاتها، ومحاولة توطينها في نسيج المجتمع بعلم وعقل وتبصر، وبين القبول بالتهميش، والتأقلم القسري مع آفات التراجع الاقتصادي، والتشتت السياسي، والعيش بالتالي خارج العصر وعلى حوافه. ومن هذا المنطلق، فإن التصدي المأمول لتأهيل المجتمع لقبول تحديات القرن القادم يمثل، كما أعتقد، السبيل الأسلم والأكثر ضماناً لتيسير العبور العربي الآمن إلى القرن الحادي والعشرين. ويقيني أن هذا الهاجس «هاجس المستقبل» يشغل حالياً قيادات المؤسسات الجامعية والبحثية، ولعل في المشروع الاستشرافي الذي يقوده الأستاذ الكبير، الدكتور إسماعيل صبري عبد الله خير دليل على هذا الاهتمام وأفضل سبيل لمواجهة التحدي.

وقال الأستاذ عز الدين: وفي الوقت الذي لا أرغب فيه أن أدخل في صلب موضوع هذه الندوة، وأنا في حضرة أهل العلم، وأصحاب الخبرة في المجال الاقتصادي ، لا بد لي من القول بأن قضية التعاون الاقتصادي العربي سواء أكانت محددة بالقطرية والتزاماتها، أم متأثرة بالعولمة واستحقاقاتها، قد أصبحت قضية لا تحتمل التأجيل ، بخاصة وأننا نعيش في زمن تتسارع فيه التحولات العالمية باتجاه

الانفتاح والتقارب والتكتل، ضمن وحدات اقتصادية متسعة، تقوم على عولمة الإنتاج، وإزالة كافة أشكال العوائق الكمية والجمركية، أمام حركة التبادل التجاري. هذا، وقد اتسع نشاط تلك التكتلات الاقتصادية الإقليمية العملاقة في العالم، وفي طليعتها الاتحاد الأوروبي ، ومنطقة التبادل الحر لدول شمال أمريكا، ومنطقة المحيط الهادئ الآسيوية، إلى درجة أضحى بقاء الأقطار العربية - دون تحديد الأسلوب والوسيلة للتعامل مع العولمة واستحقاقاتها - محفوفاً بالمخاطر، بخاصة وأن معظم دول العالم الأخرى أصبحت تتجه بدورها نحو إنشاء تجمعات إقليمية اقتصادية، بغية زيادة قدراتها التنافسية، وتحقيق مستويات مرتفعة من التكامل الاقتصادي، للاستفادة من توجهات العولمة. إلاّ أنه في الوقت نفسه ما تزال السوق العربية مبعثرة ضمن وحدات اقتصادية صغيرة الحجم، ذات قدرات تفاوضية ضعيفة، لا تسمح لها بإقامة مؤسسات قادرة على الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير. وبالرغم من الدعوات المتواصلة لتفعيل العمل العربي المشترك ومؤسساته، بهدف تعزيز القدرة العربية على مواجهة التحولات العالمية التي تميل لصالح التجمعات الاقتصادية الكبيرة، على حساب الدول النامية والصغيرة، إلاّ أن الأقطار العربية لم تحقق حتى الآن أي نوع من أنواع التكامل الاقتصادي فيما بينها، وما تزال نسبة التجارة العربية البينية ضئيلة بالقياس إلى مجمل حجم التجارة الخارجية للدول العربية، وما تزال قائمة الاستثناءات من سلع التبادل التجاري متسعة جداً فيما بينها، أيضاً.

وقال : إنني أحسب أن أيجاد الأرضية المناسبة لقيام تعاون اقتصادي عربي حقيقي من جهة، وتعزيز التكامل المشترك فيما بين أقطارنا العربية من جهة أخرى، هو الموضوع الذي يجب التصدي له، ومحاولة تحقيقه وصولاً إلى إقامة كتلة اقتصادية مترامية الأطراف ، يقدر ناتجها الإجمالي السنوي المحلي بحوالي (٦٠٠) مليار دولار. وستقوم بالضرورة إثر تحقيق ذلك صناعات كبيرة وعديدة قادرة على المنافسة، إضافة إلى زيادة القدرات التفاوضية العربية في مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية، وصولاً في النهاية إلى الحد من تهميش الدول العربية ضمن النظام العالمي الجديد، وبداية لقيامها بدور أكثر أهمية وفاعلية في العالم. وفي هذا السياق أيضاً، يأتي إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لتواكب توجهات الانفتاح والعولمة، بدلاً من الانعزال عنها .

هذا ؛ بالإضافة إلى أن تجمع الدول العربية ضمن إطار كتلة اقتصادية موحدة سيؤدي بالضرورة إلى تعزيز فرص حصولها على امتيازات يمكن أن تتمتع بها وحدها دون أن تمنح لسواها داخل منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي يمكنها من إقامة صناعاتها الكبرى، ودعمها وتنمية اقتصادياتها الوطنية، وتخفيض كلفة تنمية اقتصادياتها ضمن أسواقها الكبيرة، إضافة إلى التقليل من فرص التعرض للأزمات والمخاطر أو التأثر الحاد بها حال وقوعها. ومن هذا المنطلق، فإن خيار التكامل الاقتصادي العربي، وتعزيز العمل العربي المشترك، يبقى الخيار الأصلح، وقد يكون الخيار الأوحد لمواجهة التجمعات الإقليمية، والتغلب على المنافسة الناجمة عنها، ويبقى السؤال الكبير، وهو كيف يمكن تحقيق ذلك؟ ويبقى أيضاً السؤال الأصعب في هذا السياق، وهو كيف يمكن تجاوز مأزق القطرية، ودرء مخاطر العولمة في آن معاً؟

ثم ختم حديثه قائلاً : أرحب ثانية بالأساتذة الأجلاء، والنخبة الرائدة من أهل العلم والفضل، الذين سيغنون حتماً الندوة بأوراقهم وحوارهم ، وأخص بالذكر الإخوة الأساتذة الباحثين العرب الأكارم الذين قدموا إلى هذا البلد الطيب، يحدوهم الأمل، ويواكبهم التصميم على خدمة مجتمعهم وأمتهم.

موقع الاقتصاد العربي في ظل التطورات الاقتصادية والتجمعات العالمية

د. إسماعيل صبري عبدالله

مقدمة

سرت في كتابة هذه الورقة على نهج أوثره من قديم، ألا وهو البدء دائماً بدراسة الداخل قبل عرض الخارج . وأرى أن العكس ، وهو الشائع ، يوحي بأن للتطورات الخارجية القول الحسم في مصير أوضاعنا القطرية والقومية . وأعتقد أن لأمتنا العربية ـ شأنها شأن كل أمة كبيرة العدد والرقعة ـ قدرات ذاتية لو أحسنت تعبئتها وإدارتها لارتفعت مكانتها بين الأمم . ولها كذلك شخصيتها الحضارية وأمانيها المشروعة التي يجب أن تؤكدها وتجسدها في عمل دؤوب وبعزم وإصرار . وعليها من الجانب الآخر أن تعرف ما يجري خارجها ويؤثر سلباً أو إيجاباً في مسيرتها . وعلى هذا الأساس جاءت الورقة في ثلاثة أقسام :

- أحوال الأقطار العربية اقتصاديا.
- توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة .

- الضرورات العربية والتوجهات .

كما أعتذر لمنظمي الندوة عن استخدام تعبير «تجمعات » بدل «تكتلات» لأن ما يشهده العالم حالياً هو تجمعات دول، كلها أعضاء في منظمة التجارة العالمية ، التي ترفض كل القيود على حرية التجارة ، وهو ما لا يتفق مع «التكتل» الذي يوحي بالتحصن ضد آخرين ، وبقدر ملموس من الحماية الجمركية أو القيود الكمية على التجارة معهم .

أولاً

أوضاع الأقطار العربية اقتصادياً

جمعت كل ما استطعت من بيانات كمية عن الاقتصادات العربية . ولم اكتف بعرض الأحوال في نهاية سنة واحدة . فسعيت إلى ما يمكن أن يعطي فكرة ، ولو محدودة ، عن حركة تلك الاقتصادات وأدائها في سنوات عشر في أواخر القرن العشرين . وقد تجمع لديّ ١٦ جدولاً إحصائياً تضم بيانات اقتصادية عن كل الأقطار الأعضاء في جامعة الدول العربية ، فيما عدا حالات افتقاد بيانات لبعضها، مع مقارنة مجموع كل البيانات العربية إلى الأرقام العالمية (*). ولم أرد أن أثقل هذه الورقة بكل ذلك اكتفاء بعدد محدود من الرسوم البيانية . وتبقى الجداول متاحة لمن يطلبها . وقبل الدخول في التفاصيل أشير إلى أن عدد سكان الوطن العربي ٢٥٨ر٦ مليون نسمة، أي ما يقل عن سكان الولايات المتحدة بعشرة ملايين فقط . ويمثل العرب إذا تجمعوا المرتبة الرابعة بعد الصين والهند والولايات المتحدة وقبل إندونيسيا (٢٠٠ مليون) . وعلى أية حال يمثل سكان الوطن العربي ٤,٤٩٪ من إجمالي سكان العالم . أما مساحة أرض العرب فإنها ١٤,٢ مليون كيلو متر مربع ، ولا تتجاوزها إلا مساحة الاتحاد الروسي ١٦ر٧. وهي على أي حال ١٠٪ من إجمالي مساحة اليابسة . والسكان والرقعة من أول العناصر التي يستخدمها البنك الدولي في قياس «حجم الاقتصاد » "The size of the economy" وهما لذلك الحدود الحقيقية لآفاق التنمية في الوطن العربي . وعلينا أن ننظر الآن بشيء من الدقة في

(*) وقد أعانني على ذلك زميل شاب هو د. كمال سامي ، أستاذ الإحصاء المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة . وله كل الشكر .

ما حققته أقطارنا في النصف الثاني من القرن العشرين ، الذي شهد على استقلالنا السياسي في الخمسينات وأوائل الستينات ، باستثناء أقطار محدودة العدد استقلت في السبعينات .

(أ) البيئة والموارد الطبيعية

١ ـ تقع ٨٦٪ من الأراضي العربية في منطقة الجدب المدارية : الصحراء الكبرى في شمالي أفريقيا وصحراء الجزيرة العربية . ورغم الجهود المبذولة هنا وهناك لوقف التصحر ، وتوسيع الرقعة الخضراء باستصلاح واستزراع أراض صحراوية يظل ضيق الرقعة الزراعية مشكلة يزيد منها زحف العمران مع زيادة السكان وتنوع الأنشطة الاقتصادية ، وليس لها حل جذري في حدود التقنيات المتاحة الآن أو المنتظرة في المستقبل المنظور .

٢ ـ الوجه الآخر لمشكلة الوضع الجغرافي هو شح المياه . فحجم المياه العذبة المتجددة لا يتجاوز ٢٢٥ر٣ مليار متر مكعب سنوياً . وهو يمثل ٥ر٠٪ فقط من إجمالي تلك المياه على مستوى العالم . كما أنه يعني أن نصيب الفرد السنوي من تلك المياه ٨٧١ر٢ متراً مكعباً . ويعد كثير من الخبراء في مشكلة المياه في أرجاء مختلفة من المعمورة أن ١٠٠٠م^{٣} هو حد الفقر المائي . ولا يشذ عن وضع الشح المائي إلا العراق وجنوبي السودان وجنوبي الصومال ، في حين يقل نصيب الفرد عن المتوسط في عدة أقطار عربية . ومن الطبيعي أن تتفاقم الأمور مع تزايد السكان ، وتزايد الأنشطة الاقتصادية المستخدمة للمياه في ما يخص الزراعة . ومن ثم فإن أهم ما يجب أن يشغل البحث العلمي والتكنولوجي في الوطن العربي هو التوصل إلى تقنية تهبط بتكلفة تحلية مياه البحار إلى حد مقبول اقتصادياً . وفي تقديري أن تطوير استخدام الطاقة الشمسية يمكن أن يكون وسيلة مفيدة في هذا الصدد وحلمنا الجميل هو تحويل الوفرة الشمسية إلى وفرة مائية، ولا عيب في أن نحلم فالحلم يسبق العلم دائماً في تطور البشرية .

٣ ـ الطاقة والثروة المعدنية : فلدى العرب رصيد هام من الطاقة الأحفورية وهي: ٥ر٢٧٪ من إنتاج النفط في العالم و١٣٪ من إنتاج الغاز الطبيعي . إضافة إلى أن الأرقام المتداولة تؤكد على احتياطي كبير من النفط ، كما هو معروف . والجديد هو احتياطي الغاز الطبيعي الذي يبدو أنه يتجاوز التوقعات السابقة والذي يزيد الطلب العالمي عليه ، لأنه أقل الطاقات الأحفورية تلويثاً للبيئة .

أما الثروة المعدنية فإنها تبدو محدودة . وبالرجوع إلى تقرير موارد العالم ١٩٩٤

الذي أصدره «معهد موارد العالم» الأمريكي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامجها للشئون البيئية نجد إشارات إلى توافر احتياطي من بعض المعادن الهامة وعددها خمسة عشر . مثال ذلك خام الحديد الموجود في مصر وتونس والجزائر والمغرب ، والنحاس في السعودية ، والكروم في السودان ، والزنك في المغرب وتونس ، والزئبق في الجزائر . وكلها بكميات متواضعة ولكن تكلفة استخراجها وإمكانية تصديرها غير معروفة .

(ب) السكان وقوة العمل

زاد عدد السكان في مجموع الأقطار العربية من ٢٠٤ر٦ مليون نسمة في عام ١٩٨٧ إلى ٢٥٨ر٦ مليون نسمة في عام ١٩٩٦ أي ما يساوي ٢٦ر٤٪ في عشر سنوات . وبالمقارنة نجد زيادة سكان العالم كله في هذه الفترة زادت بنسبة ١٥٪ فقط . ونتيجة لحركات السكان الكبيرة والتي ارتبطت بالأزمات وما أدت إليه من «هجرات»، فأقل زيادة (١٨ر٧٪) كانت في الجزائر ، في حين انخفض عدد سكان الكويت بحوالي ١٥٪ ، وكانت أكبر الزيادات (أكثر من ٥٠٪) في الإمارات العربية المتحدة ، والأردن والبحرين وعمان وقطر . ومن ناحية أخرى كان متوسط معدل الزيادة السنوية في عدد السكان ٢ر٦٪، وإن تفاوت هذا المعدل بين ١ر٩٧٪ في تونس و٥ر٧٪ في الإمارات العربية المتحدة وفلسطين (الضفة والقطاع) . وبمقارنة أرقام ١٩٨٧ بأرقام ١٩٩٦ نرى اتجاهاً تنازلياً في معدل الزيادة واضحاً تماماً في تونس (من ٢ر٥٣٪ إلى ١ر٩٧٪) والسعودية من ٥ر١١٪ إلى ٣ر٣٨٪ ومصر من ٢ر٤٦٪ إلى ١ر٨٨٪ ، والمغرب من ٢ر١٣٪ إلى ١ر٨٥٪ . وفيما عدا اليمن كان المعدل أقل من ٣٪(*) . ولهذا التفاوت ظل المعدل المتوسط بدون تغير يذكر من ٢ر٨٤٪ في ١٩٨٧ إلى ٢,٧٤٪ في سنة ١٩٩٠، ولأغراض المقارنة نذكر أن المعدل المتوسط العالمي هبط إلى ١ر٦٪ مما يبشر بزيادة نسبة العرب إلى سكان العالم في السنوات المقبلة .

أما قوة العمل (السكان بين سن ١٥و٦٥ سنة) فقد ارتفع عددها من ٦٧ مليون في ١٩٨٧ إلى ٨٨ مليون في ١٩٩٦ بزيادة قدرها ٣١ر٧٪ ذلك في حين زاد حجم قوة العمل على المستوى العالمي بنسبة ١٧٪. ولم تؤثر الزيادة الكبيرة في نسبة من

(*) أعرف أن الأرقام الرسمية المنشورة في بعض الأقطار قد تختلف عما هو وارد في الجدول المجمع لديّ . وفي الغالب يكون ذلك راجعاً إلى اعتبارات فنية ، مثالها أن البنك الدولي لا يدخل في حسابه مواطني الدولة المقيمين في الخارج مدة سنة ، في حين تدخلهم أجهزة التعداد في حسابها .

سنهم أكبر من ٦٥ سنة في الدول الصناعية في حجم قوة العمل على مستوى العالم لضآلة عدد السكان فيها بالنسبة لأعداد سكان العالم الثالث .

(ج) الناتج القومي الإجمالي

ارتفع الناتج القومي الإجمالي لمجموع الدول العربية من ٣٧٨ مليار في ١٩٨٧ إلى ٥٧٩ر٧ مليار في ١٩٩٦ (بالدولار وبالأسعار الجارية) أي بنسبة ٣ر٥٣٪ . وفي المقابل كانت النسبة في مجموع الناتج القومي المحلي على مستوى العالم في الفترة نفسها ٥ر٧٦٪. وهذه المقارنة تبين أن شعوباً كثيرة حققت معدلات تنمية أكثر ولمدة طويلة . وليس أدل على ذلك من أن الناتج القومي الإجمالي للدول العربية منسوباً للمجموع العالمي تدنى بعض الشيء في السنوات العشر الماضية من ٣٣ر٢٪ في ١٩٨٧ إلى ٠٣ر٢٪ في ١٩٩٦. وفي بعض تلك السنوات انخفضت النسبة إلى أقل من ٢٪ مثلاً في ١٩٨٨ إذ كانت ٩٩ر١٪ وفي ١٩٩٦ نزلت إلى ٩ر١٪ . وأحسب أن لتقلبات سعر النفط دوراً في هذا التذبذب . ومن المؤكد أن الانكماش الذي عرفته الدول التي طبقت برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والذي تدنى بمعدل النمو إلى ١٪ أو أقل في بعض السنوات أثر بشكل واضح على الأرقام العربية المجمعة .

أما عن معدلات النمو السنوية فلم ننجح في التعرف إليها طوال المدة محل الدراسة (كما في جيبوتي) أو لعدد من السنين (كما في العراق وليبيا والكويت واليمن .. إلخ) . ولم تكن الأرقام واضحة عن السنوات نفسها في تلك الأقطار مما جعل من الصعب تحديد معدلات النمو بشكل مقبول ومحسوب على أساس واحد . ولكن ما لا شك فيه أن النمو كان سلبياً في هذه الفترة في العراق وفي الصومال .

وأخيراً نأتي إلى التغير في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي . وقد تمكنا من تجميع جدول في هذا الصدد من المراجع الدولية والعربية بحيث لم يفلت منا إلا اليمن في السنوات من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٠ ، والصومال ابتداء من ١٩٩١. وغنيّ عن الذكر التفاوت الشديد بين متوسط دخل الفرد في اليمن الذي يقدره البنك الدولي بمبلغ ٣٨١ دولاراً في ١٩٩٦ بتراجع عن ٤٤٩ دولاراً في السنة السابقة ، و١٩٤٩٣ دولاراً في الكويت أو حتى ٧٠٠٧ دولارات في السعودية . ولكن لا يجوز أن تكون الأرقام الخام مضللة . فالأقطار التي يتجاوز نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي ١٠٠٠٠ دولار لا يزيد عدد سكانها عن ٩ر٥ مليون نسمة، أي ما يعادل ٣ر٢٪ من إجمالي سكان الأقطار العربية . كما نذكر بأن متوسط نصيب الفرد في

السعودية يضعها ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع فحسب . وبقية الأقطار العربية تدخل في تصنيف البنك الدولي ضمن الدول منخفضة الدخل ، وبعضها في الشريحة الدنيا في متوسط الدخل .

والحديث هنا عن متوسط حسابي ليس له صلة بمستوى معيشة الناس . ولا تتضح الصورة إلا في ضوء نمط توزيع الدخل بين فئات أصحاب الدخول مرتبة على أعشار من إجمالي مئة. ولكن الحكومات العربية تجمع على رفض إجراء الحسابات المطلوبة ونشر النتائج . والواقع الذي نلمسه أو الذي أكدته بعض الدراسات القطرية أن نصيب الخُمس الأدنى نسبة ضئيلة من الدخل القومي ، وبالمقابل يفوز العُشر الأعلى بنصيب الأسد . ولسنا في معرض التنديد ولا حتى النقد ، وإنما نريد أن نقول إن أغلبية المواطنين العرب يعيشون في فقر، وإن أكثر الفقراء المعدمين في الأقطار الفقيرة . وإذا تذكرنا أن البنك الدولي يعرف الفقير المعدم بأن دخله يقل عن دولار واحد في اليوم أو ٣٦٥ دولاراً في السنة ، يصبح من الوارد أن نؤكد على أن حجم الفقر كبير بين سكان أي قطر يكون متوسط الدخل فيه ٣٠٠ دولار على سبيل المثال . وأهمية كل ذلك هو ضرورة تصدي خطط التنمية وسياسات العمل على تخفيف حدة الفقر وتصفية الفقر المطلق ، وأن تلك ضرورة من ضرورات إطراد التنمية ، فضلاً عن الاستقرار الاجتماعي والسياسي .

(د) المصنوعات (التصنيع)

وأيا كان الرأي في معدلات النمو ، فإن المقلق حقاً هو وضع الصناعة التحويلية ومقارنة إنتاجها بالمصنوعات (Manufacture). فالمقياس الرئيس للتقدم الاقتصادي في الأقطار التي حرمت من المشاركة في عملية التصنيع في أوروبا وأمريكا في خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ولم تبدأ فيها الصناعة التحويلية إلا في النصف الثاني من القرن الحالي، هو نسبة المصنوعات في الناتج المحلي الإجمالي. وبما توافر لنا من البيانات الإحصائية نجد أن «القيمة المضافة» من الصناعة التحويلية منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٨٧ تراوحت بين حد أدنى ٣٪ في عُمان، وحد أقصى بلغته مصر ٢٣٫٣٪ . وبعد عشر سنوات نجد أن الحد الأدنى كان ٥٫٨٪ في السعودية. ويفسر تواضعه هذا تأثير الصناعة الاستخراجية أما الحد الأعلى فنجده مرة أخرى في مصر ٢٤٫٣٪ . وبالمقارنة بين العامين ١٩٨٧

و١٩٩٦ نرى أن نمو نصيب المصنوعات لم يعرف إلا ١٪ في مصر ، وهو رقم مزعج حقاً . ولم نتمكن من الحصول على البيانات المطلوبة في ستة أقطار مثل : سوريا ، والعراق ، وليبيا ، ولبنان . كما نرى من ناحية أخرى تراجعاً عما كانت عليه الأحوال في العام ١٩٨٧. فقد كانت النسبة في الجزائر ١٣٪ وانخفضت في العام ١٩٩٦ إلى ٨٪ وهو أمر مفهوم في ضوء الأحداث الداخلية . وقد انخفضت النسبة كذلك في المغرب من ١٨ر٢٪ إلى ١٦ر٩٪ أما الأقطار التي شهدت زيادة ملموسة فهي: الأردن من ١١ر٤٪ إلى ١٦ر٢٪ والبحرين من ١٦٪ إلى ١٩ر٢٪ ، وتونس من ١٥ر١٪ إلى ١٨ر٢٪ . ودون حاجة إلى تفصيل أكثر نرى أن عملية التصنيع في الأقطار العربية ما زالت متواضعة للغاية ، وأنها عانت نوعاً من الجمود في السنوات العشر الفائتة . وبالمقارنة ببلدان من العالم الثالث نجد تلك النسبة لا تقل عن ٢٥٪ (الهند وإندونيسيا) وتجاوزت ٣٠٪ في ماليزيا مروراً بالأرجنتين وتايلند وكوريا الجنوبية .

وللتصنيع أهمية خاصة لمستقبل التنمية العربية ترجع إلى محدودية إمكانات الزيادة في الإنتاج الزراعي نظراً للقيود الطبيعية على مقوماته: الأرض الصالحة للزراعة والمياه المتاحة . وعلى العكس عندنا قوة عمل كبيرة يعاني الملايين منها من البطالة التي تشكل عبئاً ثقيلاً على المجتمع . وإذا أهّلت تلك الأعداد الوفيرة يمكن أن تضاعف ثمرات التنمية إذا أتيحت لها فرص عمل كافية . والتصنيع - ولو باستيراد المواد الأولية - هو أوسع مجال لتحويل جهد العاملين إلى قيمة مضافة . ويؤكد هذا الحل واقع أن المادة الأولية لا تمثل أكثر من ١٠٪ من قيمة السلعة النهائية، والباقي يتحقق في عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع .

(هـ) التجارة الخارجية

لا تمثل الصادرات العربية (بما فيها النفط والغاز الطبيعي) وقيمتها ١٧٤ر١ مليار دولار بأسعار العام (١٩٩٥) إلا ٢ر٧٪ من إجمالي الصادرات العالمية ، وإذا استبعدنا تصدير المواد الأولية ينكمش الرقم كثيراً . أما قيمة الواردات فكانت في نصف السنة المشار إليها ١٦٦ر٣ مليار دولار مما يعني تحقيق فائض تجاري يبلغ ٧ر٨ مليار دولار، يرجع أساساً لفائض الميزان التجاري للسعودية ، والإمارات العربية المتحدة، والكويت ، بسبب الزيادة الضخمة في حجم صادرات النفط تعويضاً لانخفاض أسعاره ، وعلى أية حال يمثل إجمالي واردات الأقطار العربية ٢ر٨٪ من

الإجمالي العالمي . وينعكس أثر النفط والغاز في واقع زيادة كل من الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عن المعدلات العالمية.

والخلاصة هنا هي أن وزن التجارة الخارجية العربية في التجارة العالمية جد متواضع ، ويرجع ذلك أساساً إلى محدودية الناتج المحلي الإجمالي . ولا وسيلة لتحسين وضعنا في التجارة العالمية إلا بزيادة الإنتاج على نحو جذري في أمد زمني معقول، وبدون ذلك تبقى قوتنا التفاوضية في الحلبة الكونية محدودة للغاية .

(و) التنمية البشرية

وفي عالم اليوم ليس للأمي مكان، فتقدم تقنيات الإنتاج وتعقدها يقتضي عاملاً مؤهلاً، وليس فقط يعرف القراءة والكتابة . ولذلك لا بد من الاقتناع بمبدأ التعليم للجميع، ذكوراً وإناثاً ، ليس فقط في مرحلة التعليم الأساسي ، بل والثانوي بأنواعه المختلفة . والشعار العالمي اليوم هو: التعليم العالي للجميع . ولست في حاجة لذكر بيانات التعليم في الدول العربية فهي متاحة في مراجع عربية ودولية كثيرة . ولهذا أكتفي بالإشارة إلى معدلات الأمية الرهيبة ، ثم بيانات التعليم العالي . فمعدل الأمية كنسبة من السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة تتراوح بين ٤ر١٣٪ في الأردن ، كحد أدنى تقترب منه البحرين ٨ر١٤٪ ، وحد أعلى يتجاوز ٥٠٪ في كل من السعودية والمغرب واليمن وموريتانيا . أما في الأقطار العربية مجتمعة فإن معدل الأمية ٩ر٤٢٪ . أما المعدل على مستوى العالم فهو ٧ر٢٩٪ فقط، وهذا يعني أن نصيبنا من الهم ثقيل حقاً .

أما نسبة الملتحقين بالتعليم العالي فإن البيانات المتاحة منتشرة من حيث الأقطار والسنوات . ونجد في قطر وليبيا أعلى النسب ، وكذلك في فلسطين (الضفة والقطاع إذ هي فوق ٢٠٪) وهي في مصر ١٧٪ وفي عدة أقطار تقل عن ١٠٪. وعلى أية حال فهذا كله دون المطلوب بكثير . ويكفي للمقارنة هنا أن نذكر أن هذه النسبة في كوريا الجنوبية ٤٩٪ وكانت دراسة البنك الدولي لما سميّت «المعجزة الأسيوية» هي التي أقنعته بدور التعليم الحاسم في نجاح تجارب تلك الأقطار التي سميت «النمور» . ومن ثم وضع البنك مفهوم تكوين راس المال البشري إلى جانب «تكوين رأس المال الثابت» .. وثمة مؤشر آخر هام في هذا الشأن ، وهو نسبة من يدرسون العلوم (الطبيعية) والهندسة إلى إجمالي طلبة التعليم العالي ، وأحسب أن هذه النسبة عندنا ضئيلة في ضوء المقارنات الدولية ، وإن كنت لم أتوصل إلى دليل إحصائي على ذلك .

وإلى جانب التعليم تأتي الرعاية الصحية . فالإنسان ضعيف البنية أو الذي لم يكتمل نموه العقلي لا يكون منتجاً كفؤاً . وبطبيعة الحال الوقاية خير من العلاج، وهنا تبرز مشكلة التغذية المتكاملة للإنسان منذ هو جنين في بطن أمه (وبالتالي صحة الأم نفسها) إلى ١٨ سنة حيث يكتمل نموه البدني والعقلي . كذلك تعد صحة البيئة عاملاً هاماً في حياة الناس وبخاصة الأطفال ، وكذلك ضرورة توفير الماء النقي وتسهيلات الصرف الصحي . ومن ناحية العلاج يجب كحد أدنى أن تتوافر لكل مواطن وعلى مسافة قريبة منه مجموعة الخدمات الصحية الأساسية التي حددتها منظمة الصحة العالمية في مؤتمر (آلما آتا) عاصمة قزاخستان في أواخر السبعينيات. وأعتقد أنه لا جدال في واقع أن فئات كثيرة في مجتمعاتنا لا تتمتع بشيء يذكر في هذا المجال .

وفي ضوء هذا العرض الوجيز لنواحي القوة والضعف في أحوالنا ننتقل إلى توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة ، ثم نتبع المفردات والتوجهات التي نراها طريقاً لتحسين وضع العرب في عالم القرن الحادي والعشرين .

ثانياً

توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة

أ ـ الأسباب والعوامل المساعدة

والحديث هنا عن العالم المعاصر الذي تشكل ـ عبر تغيرات متعددة ومتسارعة ـ في نصف القرن الأخير ، وقد اتضحت معالمه الأساسية بوجه خاص في التسعينات وإن كان اطراد التغيرات السريعة يؤذن بامتداد هذا التطور في أثناء العقود القليلة القادمة . وفي تقديرنا أن الحرب العالمية الثانية كانت مخاض ذلك كله . وبإيجاز نشير إلى أمور نراها حاسمة في تشكيل العالم المعاصر وهي :

١ ـ ما كادت الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتى انقسم العالم إلى معسكرين متناقضين : المعسكر الاشتراكي الذي كان يضم أوسع الدول أرضاً (الاتحاد السوفييتي) وأكثرها سكاناً (الصين) والدول التي تحلقت حولهما من كوريا الشمالية شرقاً ، إلى المانيا الديموقراطية غرباً . والمعسكر الرأسمالي الذي يضم أوروبا الغربية ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا واليابان ، وعدداً من الدول الصغيرة . وكان خطر الحرب بين المعسكرين حاضراً منذ البداية ، وبعيداً عن أي

اعتبارات أيديولوجية أو سياسية. ويعنينا هنا اعتماد قطبي المعسكرين على تطوير أسلحة الدمار الشامل ، ووسائل نقلها في أقصر وقت . وقد استمر هذا السباق لتحقيق ما سمي بتوازن الرعب، نظراً لأدوات التدمير والفتك بالبشر التي اجتهد كل قطب في تكديس ما يكفي منها لتدمير الكرة الأرضية بأكملها ، فعاش الناس عقود الحرب الباردة . وما عنينا في هذا الصدد هو الإنفاق بلا حدود على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للأسلحة في الغرب ، حيث أتيح للإنتاج المدني أنواع التكنولوجيا المستحدثة . وكان خطأ فادحاً ساعد على انهيار الاتحاد السوفييتي فرضه السرية المطلقة لكل ما يتصل بالسلاح ، فحرم القطاعات المدنية من تفوقه البارز حتى الآن في تكنولوجيا الفضاء مثلاً .

٢ ـ حملت أسلحة الدمار الشامل ـ التي جعلت الحرب كارثة على كل أطرافها ـ الدول الرأسمالية على نبذ الحرب كوسيلة للتنافس أو لحسم التناقضات فيما بينها. وكان هذا أمراً جديداً تماماً . فقد ولدت الرأسمالية الغربية في الحروب ، وظلت الحرب أمراً متكرراً ومعتاداً حتى كان في كل حكومة وزارة حرب . وفي وسع من يقرأ تاريخ أوروبا أن يبدأ من حرب المئة عام ، إلى حرب الثلاثين عاماً ، إلى حرب السنوات السبع .. إلى الحربين العالميتين اللتين لم يفصل بينهما إلا عشرون عاماً . أما الولايات المتحدة فقد نشأت من حرب الاستقلال وعاشت حرباً أهلية لتحافظ على وحدتها ، وغزت المكسيك ، وانتزعت منها خمس ولايات ، ثم حاربت أسبانيا ، وظفرت بكوبا وبورتوريكو والفلبين . وإذا أضفنا إلى ذلك التهديد الذي رأته الرأسمالية في وجود المعسكر الاشتراكي أصبح تحالف الغرب ضرورة لا يجوز أن تهدر بسبب أي خلاف ـ مهما كانت حدته ـ ينشأ بين دولتين رأسماليتين أو أكثر . ومن ثم كان على الدول الرأسمالية أن تبتدع أدوات للتغلب على التناقضات الكثيرة والمتكررة بالضرورة بينها . فنشأ حلف الأطلسي ، ومنظمة التعاون والتنمية (OECD) ، والسوق الأوروبية المشتركة ، وغيرها من أدوات التعاون بين الدول . كما بدأت بفتح أسواقها لشركات لا تحمل جنسية الدولة صاحبة السوق . من هنا كان نشاط القطاع الخاص المتنامي عبر الحدود .

٣ ـ كان من بين نتائج الحرب العالمية الثانية اشتداد حركة التحرر الوطني في أرجاء العالم الثالث، ونهاية الإمبراطوريات التي تسيطر على كل منها دولة إمبريالية واحدة . وإزاء إصرار شعوب الجنوب على الاستقلال أصبحت تكلفة الإبقاء على الحكم الاستعماري المباشر أو الاحتلال العسكري باهظة إلى حد دفع الرأسمالية العالمية إلى التخلي عنها، والاكتفاء بالسيطرة الاقتصادية (انظر كمثل واضح لذلك

قرار ديجول في أوائل الستينات منح الاستقلال لمستعمرات فرنسا في أفريقيا) . وعزز السيطرة الاقتصادية اعتماد الدول حديثة الاستقلال على المعونات الفنية والمالية من حكومات الدول التي حاربتها للتخلص من سيطرتها .

وهكذا تحولت الرأسمالية العالمية من مرحلة الإمبريالية (تكوين الإمبراطوريات) إلى مرحلة جديدة تالية هي الكوكبة (globalization) أو ما اصطلح على تسميتها بـ (العولمة) ، أي اعتبار كوكب الأرض كله سوقاً حالية أو محتملة للشركات القادرة على التعامل على هذا المستوى .

٤ ـ ولم يكن التغلب على تناقضات الرأسمالية بدون حرب ممكنا إلا بالزيادة المستمرة في إنتاجية العمل، بما يسمح لكل الأطراف أن تجد نصيباً مرضياً من الأرباح المتحققة من الإنتاج والتوزيع . وبعد أن كان موقف الاحتكارات القومية في فترة ما بين الحربين يتسم بالمحافظة والحد من التجديد ، أصبح الهم الأول للشركات متعدية الجنسية التجديد والإبداع في تقنيات الإنتاج. وقد أنفقت هذه الشركات بالفعل أموالاً طائلة في مجال البحث والتطوير عادلها أو تفوق عليها الإنفاق الحكومي على تطوير الأسلحة بكل أنواعها . وهكذا شهد النصف الثاني من القرن العشرين «الثورة الصناعية الثانية» . فقبل قرنين كانت «الثورة الصناعية الأولى» التي اشتد بها عود الرأسمالية، وتحولت من تجارية إلى صناعية مع استمرار التطور التكنولوجي . وكان مضمون الثورة الأولى إحلال الآلة محل الإنسان والحيوان في العمل العضلي. أما الثانية فقد أحلت الآلة محل الإنسان في عمليات ذهنية يعمل فيها عقله، فكانت «المعلوماتية» أي استخدام الكمبيوتر في حفظ ومعالجة البيانات واسترجاعها، وإخراج النتائج لمن يستخدمها . وتشابكت معها ثورة الاتصالات التي بلغت ذروتها باستعمال الأقمار الصناعية (التي صنعها وطورها الإنتاج الحربي) . ومن ناحية أخرى ظهرت الهندسة الوراثية لبحث وتطوير تقنيات صناعة الأدوية وتقنيات الزراعة (مضاعفة الإنتاج ، ومقاومة الآفات ، وتغيير المواصفات ... إلخ) .

وقد صاحب هذا التجديد والإبداع ثورة معرفية حقيقية في مناهج البحث العلمي، وفي علوم طبيعية لا مجال لتفصيلها هنا . والمقطوع به أن الخمسين عاماً الماضية قد شهدت ثورة معرفية لا تقل أهمية وأثراً عن تلك التي تراكمت عناصرها بعد عصر النهضة من القرن السادس عشر إلى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر ، والتي بدونها لم تكن نشأة الرأسمالية ونموها أمراً متصوراً وواردأ .

ب ـ الظواهر الجديدة

ب ـ ١ ـ الشركات متعدية الجنسية

وهي الشركات الكبرى التي تغزو أجزاء كثيرة من الكوكب. وهي تختلف جذرياً عن الشركات الاحتكاريه الكبرى التي كان نشاط كل مجموعة منها مركزاً في إطار إمبراطورية قومية واحدة . وسنورد وجود الاختلافات بقدر كبير من الإيجاز . ولكن لا بد أولاً من فض الالتباس في التسمية، فبعضهم عندنا يقول متعددة الجنسيات . وهذه الصفة تصدق على الشركات التي تنشئها مجموعة من الدول ، مثل الشركات الخمس التي نشأت بين أعضاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط . أما متعدية الجنسيات فهي ترجمة دقيقة للإنجليزية (Transnational) التي تحمل معنى التعدي كما في الفعل المتعدي ، (Transitive verb) ، لأنها في الواقع لا تهتم كثيراً بمفاهيم مثل الهوية أو الجنسية وتفضل أن تشير إلى القطر الذي يقع فيه مركزها الإداري الأعلى والقانوني (Home Country) أي بلد الموطن .

وفي ما يلي أهم ما يميز الشركات متعدية الجنسية في ضوء دراستي لظاهرة الكوكبة التي اشتغلت بها ، وكتبت فيها وما زلت أتعمق في البحث . وأستند هنا إلى البيانات التي تنشرها سنوياً مجلة (Fortune) الأمريكية عن أكبر خمسمئة شركة كوكبية(Global Corporation) (بحسب حجم الإيرادات) كما تسميها المجلة المذكورة كما يلي: ـ

ب ـ ١.١ ضخامة الحجم : ففي سنة ١٩٩٧ كانت كبرى تلك الشركات هي «جنرال موتورز» بإجمالي إيرادات في تلك السنة بلغت ١٨٤ر٤ مليار دولار . أما أدنى إيرادات (٤ر٩ مليار) فقد حققها بنك إيطالي . أما إجمالي إيرادات الخمسمئة شركة فقد بلغ ١١ر٤٥٤ مليار دولار .

ب ـ ١ ـ ٢ تنوع الأنشطة : كانت الشركات الاحتكارية حتى غداة الحرب العالمية الثانية تركز نشاطها على مجال محدد تسيطر على سوق منتجاته . وكان الاقتصاديون يسمون ذلك «وفورات الحجم» إذ يقلل كبر الحجم متوسط تكلفة الوحدة من المنتج، وبالتالي يزيد الربح . أما الشركات الكوكبية فإن كلاً منها تنشط في عدة مجالات ليس بينها صلة واضحة ، وذلك بهدف الإبقاء على الربح الكبير ، حتى ولو تعثرت إحدى الشركات التابعة التي تعمل في مجال معين . وأطلق الاقتصاديون على هذا اسم «وفورات مجال النشاط» (Economies of Scope) التي حلت محل وفورات الحجم (Economies of Scale) ومن ناحية أخرى تخلت تلك

الشركات عما كان يسمى التكامل الرأسي أي إنتاج كل ما يلزم لإنتاج السلعة النهائية من المادة الأولية إلى كل المكونات . وهي تشجع حالياً على تخصص الشركات التابعة لها أو المتعاقدة معها من الباطن في إنتاج عدد محدود من مكونات السلعة النهائية ومن هنا تصبح الصناعة الحديثة أكثر فأكثر وحدات صناعة مكونات .

ب - ١ - ٣ **الانتشار الجغرافي** : ليس من الوارد أن تقصر شركة كوكبية نشاطها على دولة معينة ، فهي بالطبيعة تسعى للانتشار في أقطار متعددة ، بل في أكبر عدد ممكن من الأقطار . وثمة مثل بالغ الدلالة أخذته من «تقرير الاستثمار في العام ١٩٩٢» الصادر عن الأمم المتحدة وهو شركة ABB ، وترتيبها في قائمة فورشن (Fortune) ٨٤ التي تكونت من اندماج شركة سويسرية (Brown Bovery) وشركة سويدية (ASEA) فهي تسيطر حالياً على ١٣٠٠ شركة منها ١٣٠ شركة في بلدان العالم الثالث و ٤١ شركة في بلدان أوروبا الشرقية، والأمثلة كثيرة .

ب - ١ - ٤ **تعبئة المدخرات العالمية** : بعكس ما هو شائع ، لا سيما في العالم الثالث من أن الشركات متعدية الجنسية هي التي تأتي بالاستثمار الأجنبي الذي تتلهف عليه الحكومات ، تمتص الشركات الكوكبية مدخرات محلية من البلد الذي تستقر فيه «البلد المضيف» (Host Country)، فالشركة إذا دخلت بشركة مملوكة لها سرعان ما تحاول بيع قدر هام من أسهمها لأهل البلد المضيف . وتغطي الشركة التابعة التمويل الجاري من بنوك هذا البلد . ومثال قريب منا : فروع البنوك الأمريكية في مصر اقترضت من الجمهور مئات الملايين من الجنيهات عن طريق إصدار سندات .

ب - ١ - ٥ **تعبئة الكفاءات** : تختار الشركة متعدية الجنسية كوادرها دون أولوية خاصة لجنسية واحدة ، وإنما باختيار الأفضل للعمل المطلوب من بين أعداد كبيرة . والشكل السائد هو أن من يعملون في شركة تابعة يعينون أولاً في «الكادر المحلي» . ثم تتاح لهم فرص التدريب والتأهيل المتكررة ، ومن يبرز منهم يرقى إلى الكادر الدولي للشركة . وهذا الأمل يغذي التفاني في العمل والإقبال على التعلم .

ب - ١ - ٦ **الاهتمام الدائم بالبحث والتطوير** : فالشركات متعدية الجنسية إلى حد بعيد وليدة الثورة التكنولوجية ، ولكنها أيضاً الصانع الثاني للتطور التكنولوجي ، إذ الصانع الأول كان الإنتاج الحربي . وقياداتها تدرك تماماً تسارع معدلات التغيير والإبداع أو حتى التجديد ، وهي لا تريد بحال أن تسبقها شركة أخرى إلى تبني تقنية أحدث أو إنتاج سلعة مستحدثة . ومن هنا كان إنفاقها الواسع على أعمال

البحث والتطوير (R&D) في معاملها أو بالتعاقد مع الجامعات ومراكز البحث العلمي والتكنولوجي .

٢ ـ الاقتصاد الكوكبي

حين يتحدث الرئيس الأميركي كلينتون أو غيره من قادة الدول الرأسمالية عن الأزمة المالية التي تفجرت في جنوبي شرقي آسيا ، ثم في روسيا ، ثم في البرازيل يقولون إن فوضى المعاملات المالية تهدد الاقتصاد الكوكبي (Global Economy) وليس الاقتصاد العالمي . والقضية هنا ليست مجرد إحلال لفظ محل آخر مرادف له ، لأن «العالم» يفيد معنى كل البشر الذين يعيشون على هذا الكوكب . ومن ثم فإن تعبير «الاقتصاد العالمي» فيه قدر كبير من التجاوز . فأغلبية البشر ليسوا أطرافاً في الاقتصاد الكوكبي، وإنما هم موضوع لاستغلال ذلك الاقتصاد(*) . وعلى العكس يعبر «الاقتصاد الكوكبي» عن واقع انتشار الشركات متعدية الجنسية، وتشابك المصالح بينها عبر الحدود، بحيث أصبح ما يحدث في بقعة ما نشطت فيها هذه الشركات لا بد أن يؤثر في غيرها بدرجات متفاوتة، ولتأكيد هذا الواقع أذكر بعض الأرقام والحقائق .

فإجمالي إيرادات الشركات الخمسمئة التي نتحدث عنها بلغ كما ذكرنا ١١٤٥٤ مليار دولار . وحتى نتصور مدلول هذه التريليونات نقارن الرقم بأرقام أخرى ، ونجد أنه يعادل ٤١٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم مجتمعة، كما أنه يساوي ١٦٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة أكبر اقتصاد في العالم . وإذا أخذنا في الاعتبار أننا نشير إلى ٥٠٠ شركة متعدية الجنسية فقط ، مع أن بعضهم يقدرها بـ ٣٠٠٠٠ شركة ، يمكن أن نقول دون خشية خطأ فادح إن إيرادات هذه الشركات أكثر من نصف مجموع الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم . ومن ناحية أخرى تنعكس قدرات هذه الشركات الإنتاجية والتسويقية على مكانتها في التجارة الدولية . وقد اختلفت التقديرات في ما يتعلق بالتجارة الدولية فيما بين شركات تابعة لشركة أم واحدة (عابرة التجارة) (Intra Firm Trade) ، وما يخص مجمل التجارة الدولية بين الشركات التابعة لكل الشركات متعدية الجنسية (Interfirm Trade) فالنوع الأول يقدر بحوالي ٤٠٪ من حجم التجارة الدولية ، وإذا

(*) ولهذا يسميه عدد من الاقتصاديين بالإنجليزية (World - Economy) وبالفرنسية (econo-mie - monde) .

أضفنا النوع الثاني لن يكون بعيداً عن الصواب القول بأن معظم التجارة الدولية بيد الشركات الكوكبية مجتمعة .

ومن المفيد في جو التبسيط لنظرية «القطب الواحد» أن نبين التوزيع الجغرافي لمقار الشركات الخمسمئة. فنجد في الولايات المتحدة مقار ١٦٢ شركة ، وفي الاتحاد الأوروبي ١٥٨ شركة ويمكن أن نضيف إليها ١٤ شركة في سويسرا . كما نضيف لأمريكا ٦ شركات في كندا ، و١١٢ شركة في اليابان . وبهذا يتضح أن مقار الشركات متعدية الجنسية الكبرى موزعة مثالثة بشيء من التقريب بين الولايات المتحدة مضافاً إليها كندا والاتحاد الأوروبي مضافاً إليه سويسرا ، واليابان وما لها من مصالح في شركات كورية (١٣ شركة) . والخلاصة إن للاقتصاد الكوكبي أقطاباً ثلاثة . ويجب أن نتذكر إلى جانب هذ التوزيع الاتفاقيات والمعاملات بين الشركات الكوكبية بغض النظر عن بلد المقر . وأحدث مثال لذلك هو شركة سيارات رينو الفرنسية (ملك الدولة حتى الآن) التي اشترت ٣٥٪ من أسهم شركة نيسان ثاني أكبر شركات السيارات في اليابان .

٣ ـ تراجع سلطة الدولة القومية

الدولة القومية التي تقوم على وحدة الأمة وسيادتها ظاهرة حديثة في تاريخ البشر . وكان السائد قبلها ممالك ، أي دول تحكم كل منها أسرة مالكة . كانت «دول الملوك» التي تحدث عنها ابن خلدون، وكما يؤرخ لحال الأقطار العربية فنقول الدولة العباسية والأموية والفاطمية والعثمانية . وبعد تفكك الخلافة ظهرت دولة بني بويه والدولة الحمدانية والدولة الأغلبية .. إلخ . وكانت أول دولة قومية الولايات المتحدة عند نشأتها في ١٧٧٤ . وكانت نشأة الدولة مصاحبة لنمو الرأسمالية في الغرب التي استخدمتها الدولة في توحيد وتوسيع السوق المحلية ، وفي قمع الحركات الشعبية المتمردة على الرأسمالية وفي غزو المستعمرات منذ عصر «الاكتشافات الجغرافية» إلى عصر الإمبراطوريات (عصر الإمبريالية) . وذلك كله بالإضافة إلى استفادة الرأسمالية من الإنفاق السخي على الجيوش والأساطيل استعداداً لحرب محتملة دائماً ، ثم في أثناء الحرب نفسها ، وأخيراً في تعمير ما دمرته الحرب .

ولذلك فإن ما نشهده من تقلص سلطة الدولة القومية على الشركات الكوكبية أمر جديد وخطير . فهذه الشركات تستغني عن الكثير من خدمات ومؤسسات الدولة القومية . وإلى القارئ نعرض تفصيل تلك الظاهرة :

أ ـ الأمن الداخلي : تعتمد الشركات متعدية الجنسية في الحفاظ على أموالها

والعاملين فيها على نظم أمن خاصة تملكها أو تستأجر خدمات شركة أمن متخصصة مزودة بأحدث تقنيات الحماية ، ولم تعد في حاجة إلى الشرطة . أما الأمن السياسي والاجتماعي في داخل كل دولة، فإن فرص الثورة أو العنف الاحتجاجي نادرة، والحركة العمالية ضعفت ، كما أن الشركة التي تخشى اضطراب الأحوال في دولة ما تنسحب منها إلى دولة أخرى .

ب ـ **البريد والاتصالات** : نرى كل يوم اعتماد الشركات على شركات بريد خاصة تنقل الرسائل «من الباب إلى الباب» في أقصر وقت ممكن ، ومن ثم فقد البريد الحكومي أهميته في نظر الشركات الكوكبية، أما الاتصالات السلكية واللاسلكية فإنها في ذاتها أداة كوكبة. ومن المعروف أن هذا المرفق تخلت عنه معظم الدول الرأسمالية بخصخصته ، وسرعان ما دخلت الشركات الجديدة في التحالف مع بعض مثيلاتها في الخارج ، وتبادل المساهمة مع بعضها الآخر ، بل والاندماج بهدف تكوين شركة كوكبية قوية .

ج ـ **القضاء** : ندر أن تلجأ شركة متعدية الجنسية إلى القضاء، فكل عقودها تتضمن شرط التحكيم وتحدد أسلوب اختيار المحكمين . كما أن النظم القضائية الأنجلوسكسونية تقر مبدأ «الصفقة» (deal) خارج المحكمة تنهي النزاع بين طرفي القضية المطروحة على القضاء، حتى في القضايا الجنائية ، إذ تتصالح النيابة مع المتهمين على طلب عقوبة أخف نظير اعتراف المتهم ، ولذلك أصبح من النادر جداً أن تتحمل شركة طول الإجراءات القضائية ومصاريفها الباهظة ، وفي أغلب الأحوال ينتهي الأمر بصفقة يعقدها الأطراف . ومثال حديث لذلك هو الصفقة التي عقدتها شركات التبغ الأمريكية الكبرى مع حكومات عدد كبير من الولايات، ثم مع الحكومة الفيدرالية لتضع حداً لقضايا التعويض التي تكاثر رفعها ـ من مرضى السرطان بخاصة ـ على أساس أن التدخين كان سبب إصابتهم بالمرض . وكان موضوعها إسقاط كل القضايا المرفوعة ضد الشركات في مقابل تبرعها بعدة مليارات من الدولارات لعلاج المرضى .

د ـ **القوات المسلحة**: لم تعد الرأسمالية الكوكبية في حاجة إلى جيوش جرارة وقوات بحرية وجوية وصاروخية ، فقد انتهى عصر الغزو والضم ، وابتعد شبح حرب عظمى بين الشرق والغرب ، واستبعد تماماً خطر الحرب بين دولتين رأسماليتين، فقد مر أكثر من نصف قرن دون أن ينشب نزاع مسلح في الشمال . وكانت الأربعون حرباً أو تزيد التي اشتعلت نيرانها في نصف القرن نفسه كلها في

الجنوب . وتنحصر أهمية القوات المسلحة في نظر الشركات الكوكبية في أمرين : الأول ما تحققه من أرباح من الإنفاق العسكري ، والثاني تحمل الدولة جزءاً كبيراً من تكاليف البحث والتطوير . وهكذا اختفى التجنيد الإجباري ، وسادت الجيوش المحترفة، وأصبح أمام من يريد المهمة العسكرية أن يجعلها حرفته حتى سن التقاعد بالترقي داخلها .

هـ- النقود: في الماضي كانت النقود معدنية، وكان للملك ثم للدولة حق الانفراد بسك العملة كمظهر أساسي للسيادة. ومع ظهور العملة الورقية وانتشار التعامل بالشيك تمكنت البنوك من خلق المزيد من النقود (التي تسمى أحياناً نقود الودائع أو النقود الكتابية) .

وكانت بنوك كل دولة تعمل تحت إشراف البنك المركزي ، ومن ثم كانت هناك ضوابط وقواعد تحكم الحجم الإجمالي لوسائل الدفع في كل دولة . ثم ظهرت النقود التي تصدر في بلد مضيف بعيداً عن رقابة البنك المركزي في بلد الوطن ، والبلد المضيف، مثل الدولارات الأوروبية (Euro - Dollars) ، وأخيراً ظهر التعامل «ببطاقات الائتمان» التي تتم عن طريقها نسبة كبيرة من إجمالي المعاملات على مستوى كل الدول تقريباً . ويصعب جداً على حامل بطاقة الائتمان أن يعرف أي بنك مركزي يضمن في التحليل الأخير تلك البطاقة . وذلك ما ساعد بعد الإقرار بحرية تنقل رأس المال عبر الحدود وبلا قيود ، والاستخدام المكثف للكومبيوتر ، ووسائل الاتصال الفضائية ، على تضخم حجم المعاملات المالية في الأسواق عبر الكرة الأرضية، دون أي مقابل عيني للثروات التي يحصل عليها المضاربون في البورصات، ويكفي أن نشير إلى أن حجم التعامل في تلك البورصات تجاوز تريليون دولار في اليوم الواحد ، مع أن حجم التجارة الدولية في السنة حوالي ٦ تريليونات فقط . وما زالت حكومات الدول السبع الصناعية الكبرى عاجزة تماماً حتى الآن عن الحد من المعاملات المالية التي لا تقابلها أي ثروة عينية .

و- **الإنفاق الاجتماعي** : شهدت الدول الرأسمالية في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية مباشرة اتخاذ الدولة إجراءات لتحسين أوضاع الطبقات الشعبية كان على رأسها نظم التأمينات الاجتماعية (شاملة التأمين الصحي وإعانات البطالة العارضة) وهو ما سمي «دولة الرفاه» (Welfare State) وقبلت الطبقة الرأسمالية في كل دولة هذه الإجراءات التي بدت كعقد اجتماعي يشمل الزيادة المطردة في إنتاجية العمل، بحيث تتمكن الشركة من زيادة تكلفة العمل (الأجر + أقساط التأمينات الاجتماعية) وزيادة معدل الربح في الوقت ذاته . فزيادة دخول الفئات

الشعبية تعني اتساع السوق الداخلية ، أضف إلى ذلك معدلات النمو المرتفعة والمنتظمة في خلال الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٥ . ونشهد اليوم انتشار معدلات بطالة مرتفعة في عدد كبير من الدول الرأسمالية، وهي مستقرة منذ عدة سنوات متتالية . وحجم البطالة أحد أسباب الأزمة المالية التي تعانيها أجهزة التأمينات الاجتماعية لنقص في الموارد وزيادة في النفقات . فالعاطل عن العمل لا يدفع قسط تأمين ، وما تدفعه الشركات يتناقص كلما سرحت مئات من العاملين فيها . وما زالت حكومات الاتحاد الأوروبي عاجزة عن أي إجراء يوفر فرص عمل للعاطلين عن العمل الذين يتزايد عددهم عن (١٠٪ من قوة العمل كمتوسط في الاتحاد الأوروبي) . وعلاقة ذلك بالشركات متعدية الجنسية تتمثل في أن هذه الشركات لا تهتم بأحوال اقتصاد قوميٍّ واحد ، ولا حتى باحتمال القلاقل الاجتماعية فيه ، لأن بوسعها أن تهجره إلى بلد آخر . ولذا بات العقد الاجتماعي في دولة الرفاه لا يعني الكثير بالنسبة لشركة ترى الكرة الأرضية كلها سوقاً واحدة لمنتجاتها.

ز- سلطة اقتصادية لا تقابلها سلطة سياسية : ليس بوسع أي دولة من الدول الداخلة في الكوكبة أن تنسحب منها لتشابك المصالح المتزايدة بين الشركات متعدية الجنسية عبر حدود تلك الدول . ويكفي أن نشير هنا إلى أن ما لا يقل عن ٧٥٪ من إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ليس إلا استثمارات متبادلة بين الأقطاب الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها : الولايات المتحدة ، والاتحاد الأوروبي ، واليابان وتوابعها في شرقي آسيا . وأي محاولة جادة حتى لوقف المزيد من التداخل يمكن أن تكون بداية لأزمة عظمى تضر بجميع الأطراف ضرراً يصل إلى حد التخريب، وهذا بلا شك تضييق لسلطات الدولة ذات السيادة .

وهكذا يواجه العالم لأول مرة سلطة اقتصادية ضخمة هي الرأسمالية الكوكبية لا تقابلها سلطة سياسية توازنها . نحن أمام سلطة فوق سلطات الدول منفردة أو مجتمعة في الأمم المتحدة مثلاً ، وهي توصف بأنها فوق الدول القومية (Supranational) وهذا لا يعني أن الشركات الكوكبية ليس لها شأن بالسياسة . فالواقع أنها تملك القدرة على التأثير في سياسات الدول ذات السيادة بوسائل متعددة : تمويل الحملات الانتخابية ، وملكية وسائل الإعلام ، والتهديد بوقف النشاط (أو نقله إلى دولة أخرى) وما يترتب عليه من زيادة البطالة ، والنفوذ الذي تملكه داخل مراكز البحث العلمي أو تحليل السياسات (think tanks) ، ولما كان هدف الشركات الأساسي هو تعظيم الربح فإنه لا يتطابق دائماً مع الأهداف السياسية التي تتبناها الدولة .

٤ ـ التركز والتهميش

كانت الرأسمالية الغربية حتى منتصف القرن التاسع عشر تقوم على منشآت صغيرة لا تملك أي منها القدرة على التأثير في الثمن الذي يتحدد في السوق على نحو ليس بعيداً تماماً عن الصورة التي صاغها الاقتصاديون لمفهوم المنافسة الكاملة، ولكن الرأسماليين أدركوا مبكراً أن تعظيم الربح يتطلب التوسع في الإنتاج والزيادة المستمرة في حجم المنشأة . وهكذا نشأت على سبيل المثال الشركات المساهمة الأولى، وبدأ الانتقال من شركات الأشخاص إلى شركات الأموال ، كما يقول أهل القانون . كذلك أدركت الرأسمالية أهمية التطوير في تقنيات الإنتاج ، وبالتالي في إنتاجية العمل ، ومن ثم كان تخفيض التكلفة أهم وسائل تعظيم الأرباح . وأدت المنافسة إلى إفلاس آلاف من المنشآت تاركة السوق للشركات الأكبر التي كانت تحتل مكانها، وتستفيد من اتساع السوق نتيجة انخفاض الثمن وبالتالي زيادة الطلب . وقد اكتشف اقتصاديون كبار منذ أواسط القرن التاسع عشر اتجاه الرأسمالية نحو تركز الإنتاج والملكية ، ونحو تكوين الاحتكارات بأشكالها المتعددة التي وصفها الاقتصايون بالاحتكار الفردي ، والاحتكار الثنائي ، واحتكار الأقلية ، واحتكار الشراء.

وفي النصف الثاني من القرن الماضي سيطرت على السوق العالمية أوضاع احتكارية تمكنت من السيطرة على الأسعار التي يسجلها السوق . وكتب في فترة ما بين الحربين العالميتين عدد من الاقتصاديين ليثبتوا أن الأسواق قد ابتعدت كثيراً عن المنافسة الكاملة . وبيّن اقتصاديون كبار أن واقع السوق هو المنافسة الاحتكارية أو غير الكاملة (Imperfect) ولا نستدعي هذا التاريخ إلا لكي نظهر أن عمل «قانون التركز» والاتجاه الاحتكاري زاد قوة في عصر الرأسمالية الكوكبية . فقد بينا في ما سبق حجم هيمنة الشركات متعدية الجنسية على اقتصاد الكوكب ، ونضيف هنا أن التركز يتزايد، ولا يكاد يمر يوم دون أن نقرأ عن عملية اندماج متفق عليه بين شركات كوكبية ، أو نجاح شركة في انتزاع السيطرة على شركة أخرى وضمها إليها .

ويقابل هذا التركز المتعاظم للثروة وما توفره من سلطة ، إفقار وتهميش لأغلبية البشر، ويظهر الإفقار والتهميش داخل الدول الرأسمالية الكبرى ذاتها . وقد أشرنا إلى البطالة المستقرة ونضيف هنا تهميش الشباب الذي لم يجد عملاً ، وبالتالي خرج من غطاء تأمين الأسرة ، ولم يدخل شبكة التأمينات القائمة على مساهمة العامل في تمويلها . فمن لم يلتحق في حياته بأي عمل ثابت فلا غطاء تأمينياً له . فإذا انتقلنا من الشمال إلى الجنوب نجد ظاهرة تهميش دول بأكملها :

انظر حال الصومال وليبريا ورواندا وبوروندي ، وغيرها كثير . فمنطق الكوكبة واضح : من لا ينتج غذاءه لايستحق الحياة ، وبقاء خمس البشرية في حالة فقر مدقع عبء على عملية التقدم . وتهتم الشركات متعدية الجنسية بعدد محدود من بلدان العالم الثالث، ويظهر هذا في واقع أن جل الاستثمارات الأجنبية لبلدان العالم الثالث تتجه ما بين ١١ إلى ١٤ دولة في الجنوب لا أكثر .

ويمكن القول دون خطأ كبير إن أي دولة في العالم الثالث لا تكتسب القدرة التنافسية لتكون طرفاً في اقتصاد الكوكب ستهمش ، وتقع فريسة للحروب الأهلية ، وحروب الحدود ، وغير ذلك مما يدمر الأصول الإنتاجية القائمة بدل التنمية التي تبني المزيد من تلك الأصول .

٥ ـ أيديولوجية السوق :

لقد وصفت الرأسمالية تاريخياً «باقتصاد السوق» ، لأن المنتج الرأسمالي ينتج لمستهلك غير معروف له مقدماً ، كما كانت الحال مع الصانع الحرفي . وبالتالي يكون السوق وسيلة البيع، وفيه يتحدد الثمن وكمية المبيعات . ولكن الرأسمالية ليست أول من عرف السوق، فمنذ ظهرت النقود كوسيلة دفع مقبولة من كافة النّاس ظهر التجار وانتشرت عمليات البيع والشراء . كان لدى الإغريق أسواق ، وتكاثرت وتعددت مواقع الأسواق في الإمبراطورية الرومانية، ومن يعرف التاريخ العربي وما كتبه السلف ـ بصفة خاصة كتب التاريخ والجغرافيا ـ يعرف الكثير عن الأسواق الكبيرة من فاس غرباً إلى البصرة شرقاً . وواقع الأمر بأن الوطن العربي تمحور نشاطه الاقتصادي والسياسي حول مجموعة من المدن ذات الأسواق الشهيرة ، والتي ضمت في الغالب معهداً علمياً حول مسجد مرموق ، كما تاجر العرب مع جيرانهم في آسيا وجنوبي أوروبا وغربي أفريقيا وشرقيها .

ومع ذلك لا بد أن نقرّ أن نمط الإنتاج الرأسمالي الصناعي يعتمد كلياً على الأسواق والتعامل النقدي فيها ، ولكن أي سوق ؟ تكلم الاقتصاديون كثيراً عن سوق المنافسة . وفي تجريد متزايد ظهرت «نظرية الثمن» الذي يتحدد في ظروف المنافسة الكاملة ، والذي يحقق أكبر ربح للبائع وأكبر منفعة للمشتري . وقد قلنا للتو إن هذه السوق لم يعد لها أثر لاختلال الشروط التي لا بد منها ، ومن أهمها عجز أي منتج عن السيطرة على السوق ، وآليات السوق في صورتها المجردة تبدو بسيطة ولا تحتمل الجدل . فالقول بأن زيادة الطلب مع جمود العرض يؤدي إلى ارتفاع الثمن يماثل قولنا ١ + ١ = ٢ دون معرفة أي شيء عن محتوى كل واحد أو حاصل

الجمع، ومن الواجب مراعاة للحقيقة أن نعرف بشكل محدد معنى الطلب ومعنى العرض . فالطلب لا يعني الحاجة أو الاشتهاء إلى سلعة معينة فحسب ، ولكن أيضاً أن يملك صاحب الحاجة القدرة الشرائية. فمن لا مال لديه هو صاحب حاجات ، ولكنه ليس جزءاً من الطلب ، إذ يبقى خارج السوق تماماً . ومع تزايد الحاجات والشهوات لدى المستهلك لا بد أن يكون له جدول أولويات ، لأنه قد يشبع حاجة على حساب أخرى ، أو يرضي الحاجتين جزئياً فقط لإرضاء حاجة ثالثة . فالمستهلك العادي محدود الثراء يضحي دائماً بشيء ليتمكن من شراء شيء آخر، وتلك ممارسة يومية يعرفها كل الناس على اختلاف الأولويات بينهم بحسب اختلاف الثروة والدخل. والعرض على العكس بيد وحدات إنتاجية كبرى لها المقدرة على زيادة أو خفض الثمن، لأنها تتحكم في حجم المعروض . وأخيراً يفترض في نموذج المنافسة الكاملة تماثل وحدات السلعة المعروضة (كما هي الحال حتى الآن في أسواق المواد الأولية) في حين أن المصنوعات يبذل منتجوها كل جهد ممكن للتمايز ولو في أمور جزئية، فالسوق ليست شيئاً سماوياً يفوق إرادة البشر ، ولكن آليات العرض والطلب والثمن تبقى ذات دور لا يجوز إنكاره . ليس صحيحاً أنها لو تركت وشأنها تعظم منفعة المستهلك وربح المنتج ، لأننا لا نملك وسيلة لقياس المنفعة، في حين تظهر أرقام الربح، ولكن يبقى لها دور بالغ الأهمية من حيث أنها مكان ممارسة المستهلك حريته في الاختيار (السلعة أو الخدمة) والتضحية (بالثمن الذي يدفعه) . فالسوق هي الوسيلة الطبيعية لممارسة كل من المنتج والمستهلك حريته ، وكذلك تحمّل نتائج تلك الممارسة الإيجابية والسلبية بما فيها احتمال إفلاس المنتج واستدانة المستهلك فيما وراء قدرته على السداد . ولذلك فإن التخطيط الاقتصادي الرشيد لا يجوز أن يلغي آليات السوق تماماً ، وإنما يتعامل معها لتفادي السلبيات ما أمكن ، وتعظيم الإيجابيات التي تعود على المتعاملين وعلى المجتمع . ووسيلة المخططات المثلى هنا هي توقع مسيرة الأسواق مقدماً لتقدير ما يمكن أن يشوبها من سلبيات ، ثم محاولة تعديل هذه المسيرة بالتأثير على العرض أو الطلب أو الثمن بأدوات اقتصادية ومالية وليس بأوامر إدارية . والمثل الشهير في هذا الشأن فرض ضريبة استهلاك عالية على المشروبات الكحولية للحد من استهلاكها ، وتقليل حالات الإدمان المعروفة .

وبالمقابل فإن الزعم بأن آليات السوق إذا تركت دون تدخل من الدولة ستحقق التخصيص الأمثل للموارد لا يقوم عليه دليل واحد في كل تاريخ الرأسمالية . فهدف تعظيم الربح وحده يؤدي إلى نمو اقتصادي غير متكافئ : إقليمياً وقطاعياً واجتماعياً. ولا يخفف آثار هذه الظاهرة السلبية إلا تدخل الدولة . ونجد في

الولايات المتحدة (المجتمع الذي نشأ رأسمالياً خالصاً) أن الصناعة بدأت في الشمال الشرقي وتكدست فيه وفقاً لقانون التوطين الشهير الذي صاغه الفريد مارشال «الصناعة تجذب الصناعة» . واستخدمت الحكومة الفيدرالية (وأعضاء مجلس الشيوخ عن الولايات التي كانت محرومة من الصناعة) توزيع التمويل العام ، وعقود المشتريات الحكومية لتوطين صناعة الطائرات وما يتصل بها على الساحل الشمالي الغربي ، بحيث غدت مدينة سياتل في ولاية واشنطن عاصمة هذه الصناعة بالغة الأهمية. وكان تركيز السلاح البحري والصناعات الإلكترونية من نصيب كاليفورنيا، ولم يكن مصادفة أن تستقر صناعة الفضاء في ولاية أريزونا شبه الصحراوية، والأمثلة كثيرة في مجال تطوير الصناعة بتدخل من الدولة . وكان حسن توزيع النشاط الاقتصادي والصناعي بنوع خاص وراء كل ما تم في فرنسا ، وفي معظم دول الاتحاد الأوروبي ، من تقسيم أرض الدولة (أو الحيز الوطني كما يقال) بالكامل، وتتكافأ مستويات المعيشة في كل أرجائها. وعلى المستوى القطاعي كان معدل الربح المحقق في قطاع الزراعة في الولايات المتحدة مقارناً بالربح في النشاط الصناعي ينذر بهجرة رأس المال من الزراعة إلى الصناعة . وعالجت الحكومة الفيدرالية هذا الأمر بدعم ضخم لقطاع الزراعة تجاوز في الثمانينات الخمسين مليار دولار سنوياً . وأخيراً كان تحديد حد أدنى للأجور، وتوفير خدمات صحية ومدارس حكومية ، وكل ما يسمى التأمين الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الضريبة التصاعدية وسيلة للحد من إفقار الفئات الاجتماعية التي تظهر في أدنى مستويات الدخل أو دون ذلك . وفي عصر الكوكبة أصبح الشعار السائد التخلص من كل قواعد السلوك التي سنتها الدولة أو ما يسمى بالإنجليزية (deregulation) الذي تسعى الرأسمالية الكوكبية لفرضه على بلدان العالم الثالث التي تعيش ظروف فقر مخيفة، ويعكس هذا الشعار حقيقة تدني أهمية الأوضاع الداخلية في نظر الشركات الكوكبية واستغنائها المتزايد عن دولة المقر .

والأمر الخطير هنا هو التبشير بأيديولوجية السوق في بلدان العالم الثالث ، والزعم بأن آليات السوق وحدها ، والانفتاح الكامل على الشركات الكوكبية التي تملك «رأس المال والتكنولوجيا» والاستجابة لكل مطلب تقدمه أو يدعي بعضهم انه ضرورة ليكون لنا «من الحظ نايب» كما يقول التعبير الشعبي في مصر، إن هو إلا أحلام يقظة وجري وراء سراب . ويصاحب هذه الأيدولوجية بصفة خاصة إهدار «الوطنية» كقيمة ، والتهوين من قدرات شعوبنا ، والانبهار المطلق بكل ما هو أمريكي أساساً، أو غربي بصفة عامة ، من طعام أو شراب أو زي أو حتى كلمات إنجليزية

تشيع في لغة الحديث ، وفي الإعلانات ، وأحياناً حتى في المقالات، ويبدو أننا أقلعنا عن ترجمة أي مصطلح وحشرناه في صيغته الإنجليزية حشراً في الفم، حتى اعوج اللسان العربي. وهلل بعض الناس في بلادنا لما يسمى «الكوكبية» (globalism) والتي تتلخص في القول بأن العالم توحد تحت قيادة الغرب بلا منازع ، وأنه يشكل قطاراً سريعاً نحو مستقبل أفضل ، وأن علينا أن نقفز في مؤخرة القطار، وإلا ضعنا «وخرجنا من التاريخ » وأصبحنا نسياً منسياً . وهذا حديث يهمل حقيقة التخلف وأنه ليس مجرد تأخر زمني ، وإنما تنمية مشوهة صنعت لخدمة الاستعمار ومصالحه ، وليس لتطوير وتقدم المجتمع بأسره .

ثالثاً

الضرورات العربية والتوجهات

الضرورة

ويتضح من عرضنا السريع لأحوال العرب الاقتصادية في نهاية القرن أن حجم وعمق التنمية وشمولها واطرادها بعيداً عما كنا ننشده . ومن ثم فإن على العرب مضاعفة الجهد لتعويض ما فات ، وتعزيز وضعنا في عالم الكوكبة الذي تسيطر عليه أيديولوجية السوق الداروينية، التي تقوم على أساس البقاء للأصلح ، واختفاء الأضعف ، وترى في هذا الخير كل الخير للبشرية ، بل وإنه نحكم فعلاً تطورها . فما أكثر الحضارات المندثرة والشعوب التي تبددت ، وليس في قولنا ما يخالف الواقع . فالدراسات التي تجريها مراكز البحث المتعددة لصالح الحكومات مثل منظمة «التعاون والتنمية الاقتصادية» عن أوضاع العالم في عام ٢٠٢٠ ترشح من بين دول العالم الثالث ثلاثا فقط يمكن أن يتزايد وزنها في اقتصاد العالم ، وأن تصبح في صف الدول الكبرى، وهي : الهند ، والبرازيل ، وإندونيسيا. وأول ما يلفت النظر في القواسم المشتركة بينها هو اتساع رقعتها ، وكثرة سكانها ، وأنها عرفت معدلات نمو مطردة عبر الأزمات (متوسط معدل النمو في الخمسين عاماً الفائتة) . ومن ناحية أخرى أدخل البنك الدولي في تقرير التنمية في العالم ١٩٩٨ مفهوماً جديداً هو «حجم الاقتصاد» المبني على مساحة أرض الدولة ، وعدد سكانها، وحجم إنتاجها القومي الإجمالي .

والدرس المستفاد من هذا التوجه هو أن كبر حجم الاقتصاد عنصر أساسي

في تحقيق التنمية، وتأكيد المكانة الدولية ، وأن الدول الصغيرة ليس لها إلا فرص محدودة لتفادي الوقوع في التهميش ، وإهمال سادة الكوكبة لما يجري فيها، وهذا يؤكد ما ذكرنا عن ظاهرة التركز والتهميش كعنصر أساسي في الاقتصاد الكوكبي . ونضيف هنا أن الانغلاق والانطواء على النفس ، والعزلة عن المجتمع الدولي ، تكاد تكون مستحيلة ، وهي أيضاً غير مطلوبة لأنها لا توفر أفضل الظروف للتنمية . ونسوق هنا مثالاً شهيراً هو انغلاق دولة نيانمار (بورما سابقاً) وتدهور أحوالها بكل المقاييس . والنضال المطلوب باسم التنمية المستقلة يعني الحرص البالغ على حرية الإرادة الوطنية ، أو القومية المعبر عنها ديموقراطياً في تشكيل مستقبل الوطن ، والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية ، والتعامل القدير مع آليات السوق الكوكبية(*) . ويكفي لإثبات أن الوحدة الاقتصادية العربية ضرورة بقاء أن نقارن قدرة أقطارنا متفرقة، بما يمكن أن تكون عليه قدرة اقتصاد يشغل ١٠٪ من مساحة اليابسة ، ويضم ٤ر٤٪ من إجمالي سكان الأرض . ولذلك فإنني مقتنع تماماً بأن التكامل الاقتصادي العربي ضرورة بقاء في المستقبل المنظور .

ويؤكد ذلك واقع أن حكوماتنا تتعامل اليوم ، وستتعامل أكثر فأكثر ، مع شركات متعدية الجنسية ، وليس مع دول أو حكومات في قضايا الاقتصاد والاجتماع والثقافة . ونسوق بعض الوقائع لإثبات ما نقول . لقد كانت معونات التنمية الرسمية المقدمة من حكومة من الشمال إلى حكومة في الجنوب يعود معظمها إلى شركات البلد المانح وخبرائه . أما الآن فإن تلك المعونات في طريقها إلى الانقراض في كل ما يتعلق بالاستثمار ليكون التفاوض مباشرة مع «المستثمرين الأجانب» . كما أن الشركات الكبرى متعدية الجنسية كثيراً ما تنجح في فرض وجهة نظرها على الحكومات ، وأشهر مثال على ذلك نجده في «الدولة العظمى» والقطب الأوحد . فقد تبنت حكومة واشنطن موقفاً من فيتنام يتمثل في عدم عودة العلاقات الدبلوماسية معها إلا بعد حل مشكلة الأسرى والمفقودين . ولكن الشركات أمريكية المقر رأت أن في فيتنام شعباً متعلماً ، وعمالة كفؤة ، وموارد لابأس بها ، كما أنها فتحت الأبواب للتعامل مع الخارج ، فأسرعت إليها الشركات اليابانية والكورية

(*) قدم المؤلف إلى لجنة «خبراء الإستراتيجية» بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية في عام ١٩٧٧ دراسة بعنوان «العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية» ، بين فيها أن أعظم نجاح تنموي يحققه قطر واحد يعود على أهله بنفع أقل مما يمكن أن يحصلوا عليه في حالة التنمية القومية . منشور في كتاب « في التنمية العربية» ، بيروت، ١٩٨٣ .

والأوروبية، وبقي الحظر على الشركات الأمريكية . وفجأة عادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، واختفى من المسرح موضوع الأسرى والمفقودين ، ليعالج في الكواليس وبسرية ، وفازت شركات أمريكية بعقود مجزية من حكومة فيتنام . ولولا صولة وأموال الجماعات الكوبية المستقرة في فلوريدا لما استمر الحصار على كوبا . ومع ذلك فتحت شركة (CNN) مكتباً في هافانا خارقة القانون الأمريكي ، ولم تتخذ الإدارة الأمريكية أي إجراء عقابي على ذلك. وقريب منا نرى شركتين بتروليتين فرنسيتين (Total & Elf) حصلتا على عقود بمليارات الدولارات من حكومة طهران ، ولم تثر واشنطن أمام خرق الحصار الذي فرضته على إيران. وترجع أهمية انتشار المفاوضات بين الحكومات والشركات متعدية الجنسية إلى ضرورة فهم العناصر التي تجعل هذه الشركات تختار التعاون مع قطر من أقطار العالم الثالث، وبالتالي القوة التفاوضية التي لهذا القطر. وبإيجاز نجد من دراسة حالة الهند والبرازيل أن عوامل القوة التفاوضية هي :

١. اتساع السوق الحالية والاحتمالية (أساساً أعداد الطبقات الوسطى المستهلكة الأساسية للسلع المعمرة والمنتجات الأجنبية) .

٢. اطراد التنمية بمعدلات جيدة عبر السنوات الماضية ، وما ينتظر في هذا السبيل في المستقبل القريب .

٣. وجود نواة لقاعدة علمية وتكنولوجية متقدمة، وعمالة مؤهلة ذات إنتاجية عالية وأجر أقل مما هو سائد في البلدان الصناعية .

٤. الاستقرار السياسي الذي لا يعني بقاء الحال على ما هو عليه إلى ما شاء الله ، ولكن بمعنى التعددية السياسية ، وتداول السلطة عن طريق الانتخابات النظيفة. وليس هذا حباً في الديموقراطية، وإنما لأن الحياة البرلمانية ، والتعددية السياسية ، وحرية الإعلام تمكن الشركة متعدية الجنسية من توقع احتمالات التغيير، وأبعاده ، لتخطط لسيرها في حالة انتصار هذا الحزب أو ذاك ، وهو أمر مستحيل في ظل الحكم المطلق وما يأتي ضده من انقلابات عسكرية .

وخلاصة القول إن العرب مدعوون للعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي . ودون تهوين شأن ما يجري بين الحكام من اتفاقيات أو خلافات ، أدعو إلى أن تكون قضية التكامل قضية شعبية مبنية ليس على ما يربط بيننا من روابط قوية تاريخية، وإنما من حيث أن التكامل يحقق لشعوبنا تقدماً وتحسناً في مستوى المعيشة ، وزيادة في فرص العمل ، وتقليلاً في حجم الفقر .

التنمية التكاملية

وأعني في هذه الدراسة بعبارة التكامل الاقتصادي أن «بناء وتراكم المزيد من الوشائج الاقتصادية وغير الاقتصادية بين الاقتصادات المشاركة فيه تجعل تلبية كل من الطلب والعرض على السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فيها الخيار الأول أمام صانعي القرار الاقتصادي في تلك الاقتصادات ، لأنه يعظم الربح والمنفعة ، ومن ثم تتجه الفعاليات الاقتصادية في اتجاه توحيد أسواق الأقطار المشاركة في التكامل دون عزلها عن حركة التجارة العالمية ، أو الحد من الزيادة المتوالية في حجم المبادلات بين مختلف الدول ومجموعات الدول» . أي أن التبادل لا يزيد فقط بين الدول المتكاملة، بل وفي حجم مبادلاتها مع الغير، وهذا واضح في حالة الاتحاد الأوروبي . وما يهمنا هنا هو حقيقة أن التكامل الاقتصادي لا يشكل قلعة محصنة في وجه «عدو» أو منافس ، وهو ليس إجراء دفاعياً ، وإنما تحكمه أساساً زيادة المردود الاقتصادي في داخل منطقة التكامل يحسن وضعها في الاقتصاد العالمي وهذا هو ما استقر عليه الحال في الدول الصناعية المتقدمة . فحتى لو كان تفكير ديجول وأديناور في البداية يوحي برغبة دفينة في الحد من سيطرة الولايات المتحدة، فإن التطور الواقعي قرب بين مصالح الأطراف ، ليس فقط من حيث التوازن بين أقطاب ثالوث : الولايات المتحدة ، وأوروبا الغربية واليابان ، بل وفيما وراء ذلك . وهذا ما تجسد في الاجتماعات الدورية لرؤساء الدول الصناعية السبع الكبيرة : الولايات المتحدة، وكندا ، واليابان ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا وإيطاليا، وقد نرى المزيد . وليس وارداً أن نحاول محاكاة نموذج الدول الصناعية لأن مصير المحاكاة الفشل والإحباط . والأصل عندنا هو بناء قاعدة مادية ومعرفية لزيادة مطردة في الإنتاج والإنتاجية . وبعبارة أخرى إن التنمية هي المطلب المباشر والمتجدد، وإن التكامل عامل حاسم في الإسراع بمعدلات التنمية وتجدد هذا التسارع على مدى عقود مقبلة. لأن واقع الفقر والبطالة يعني أن الشعوب العربية لن ترفع مستوى معيشتها على نحو ملموس ومتجدد إلا بالمزيد والمزيد من العمل الإنتاجي الذي يحول الكثرة السكانية، من كونها عبئاً على التنمية، إلى عامل حاسم في زيادة الإنتاج والارتفاع بإنتاجية العمل . ومن ناحية أخرى فإن تكاتف القوى بين تلك الشعوب يعطيها جميعاً فرصة التنمية وتحقيق الكفاية والعدل . وهذا أمر متعذر تماماً أمام كل قطر منفرد ، ويقترب من التحقق بالتعاون والتكامل في مشروعات التنمية المقبلة ، وليس في إطار ما هو قادم بالفعل . ولهذا نقول إن

الأوضاع العربية شأنها في ذلك شأن الغالبية العظمى من دول العالم الثالث يجب أن تسير وبسرعة في اتجاه التنمية التكاملية .

ولا بد للإحاطة بهذا المفهوم من شيء من التفصيل في ما أسميناه بناء القاعدة المادية والمعرفية . فالإنتاج المادي في أي مجتمع هو وسيلة البقاء على الحياة أو تجديد المجتمع (Reproduction of the Society) ، والارتفاع بمستوى المعيشة يعني زيادة ملموسة في إنتاج السلع والخدمات لمواجهة هذا الطلب ، وزيادة الإنتاج تعني مزيداً من فرص العمل ، ودخلا يمكّن من يحصل عليه من شراء ما يريد . والأصل هنا هو أننا بصدد عملية ديناميكية لها آليات تعمل في معظم الأحوال تلقائياً، ولكن الوضع الاقتصادي لأي قطر من أقطارنا ليس له من القوة ما يطلق هذه الآليات من عقالها . ولهذا نؤكد أن التكامل كالتنمية من حيث أنه عمل إرادي يستلزم إرادة سياسية واعية وحازمة ، تستند إلى مصالح اقتصادية واضحة ، ورأي عام معبأ في اتجاه التوحد الاقتصادي ثم السياسي . وأهم مجال لاستخدام هذه الإرادة هو المشروعات ذات الأثر المضاعف (Multiplier Effect) ، من حيث أن وجودها يساعد على نمو تلقائي لأنشطة اقتصادية جديدة .

إن التنمية الاقتصادية تتطلب إنشاء عدد لا يستهان به من المشروعات الأساسية ذات الأثر المضاعف . وإن دور الدولة كقطاع عام يحتم عليها أن تتحمل العبء الأكبر في هذا ، مع ترك مكان للقطاع الخاص ، إذا أقبل على المخاطرة في المشروعات الكبرى . وعلى أية حال أعتقد شخصياً أن توفير الأمور الأساسية يلعب دوراً هاماً جداً في تنشيط استثمارات الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين دون حاجة إلى بيروقراطية حكومية ترهق الإنتاج ، وقد تدفع إلى فقدان عدد غير هين من عناصر كفاءة الأداء. والفيصل هنا ليس ملكية رأس المال ، وإنما طبيعة العملية الإنتاجية نفسها ، وما يجب أن يسودها من التنافس والحرص على التدني بتكلفة الإنتاج ، مع زيادة وتنوع وجودة المنتجات ، وفقاً لما يبدو لأصحاب القرار في الوحدة الإنتاجية أنه استجابة لطلب موجود أو محتمل ، وبالتالي يكون من شأنه تعظيم الربح سواء أكانت الوحدة الإنتاجية مملوكة للدولة أم للقطاع الخاص أو التعاوني أو الحرفي . وتدفع قلة التربة الصالحة للزراعة ، وشح الموارد المائية ، إلى ضرورة اتباع سياسة زراعية ترمي إلى تعظيم العائد من الزراعة ، على المستوى القطري وبالتنسيق على المستوى القومي ، ليس فقط بالأعمال الصناعية اللازمة للري أو الصرف ، ولكن أيضاً من حيث التركيب المحصولي . ولما كانت الزراعة في كل أقطارنا ملكية خاصة، فإن أداة الدولة في التوجيه نحو التركيب الأمثل هي التعامل

مع ثلاثي العرض والطلب والسعر على مدخلات ومنتجات الزراعة حتى يتحقق العائد الأمثل للاقتصاد الكلي والذي يحقق أيضاً عائداً مرتفعاً للمزارع .

تواكب عملية بناء القاعدة المعرفية عمليات بناء القاعدة المادية ، فلا إنتاج يذكر دون معرفة على مستويات مختلفة . إن النمو المادي والتقدم فيه مرتبطان أيضاً بمستوى الثقافة والتفكير العقلاني على مستوى المجتمع كله . فلا يمكن أن ينتج مجتمع يعاني الفقر والجهل والمرض مخاطرين مجددين (بالمعنى الشومبيتري) ومديرين قديرين ، وكوادر وسيطة كفؤة طموحة وخبراء تكاليف بارعين ، ومهندسي تصميم وتشغيل مؤهلين على مستوى لا يقل عن المتاح في العالم ، وعمالاً مؤهلين حريصين على زيادة إنتاجية العمل عارفين بقيمة الزمن وضرورة العد ودقة الحصر. ومن ناحية أخرى تختلف ظروف المنتجين في بلد معين عنها في بلد آخر . ومهمة التطويع المتبادل بين الآلة والإنسان العامل لا يمكن إيكالها لأجانب لا يعرفون شيئاً عن ظروف المجتمع محل النقاش . ولذلك لا يغني العلم كثيراً إذا اعتمد باستمرار على النقل والترجمة ، بل لا بد من أن يبرز بين المتعلمين فينا من بوسعهم أن يضارعوا - في مجال البحث العلمي - قرناءهم في الدول المتقدمة . أما في التكنولوجيا فإن أسوأ الأمور الاعتماد على نقلها بأسلوب تسليم المفتاح . ونذكر هنا للعظة أن اليابان حين كانت تعتمد على تكنولوجيا مستوردة ، كانت تكلف فرقاً من بينها للبحث في كل تكنولوجيا يمكن شراؤها عن مدى تأثرها أو تأثيرها في حياة اليابانيين ، وأن تقارن بين كل مايطرح أمامها من أنواع التكنولوجيا بهدف الانتقاء (Selection) بعد التعرف الدقيق إليها (Screening) ، ثم يترتب على المشتغلين بالتكنولوجيا أن يبحثوا إمكان تطويعها لظروف اليابان . وفي الوقت نفسه اشتغل اليابانيون بشكل متواصل في التكنولوجيا التقليدية لتحويل الحرفيين إلى صناعة صغيرة ترتبط بالتجديد الذي أخذت به المصانع الكبرى . وبهذا التراكم في التعامل مع التكنولوجيا بدأ اختراع بعض التعديلات ، وتغيير بعض المدخلات ثم ظهرت الاختراعات الفنية الحديثة، فتراكم المعرفة - أي تكوين رأس المال البشري - ليس أقل أهمية من تراكم رأس المال الثابت . ونحن نعمل وسنعمل في أطر اقتصاد عالمي أصبحت فيه المعرفة عنصراً أساسياً يضاف إلى العمل ورأس المال ، وكثيراً ما يسبقهما من حيث الأهمية.

الشركات العربية المشتركة

وفي اعتقادي أن الشركات العربية هي الأداة الفعالة في تحقيق التنمية التكاملية . ونبدأ بتبديد الصورة غير المرضية التي ولدتها مشروعات مشتركة كثيرة، زاد عددها في السبعينات ، إثر التدفق المفاجئ والضخم لعائدات البترول ، وما أحدثه من رغبة عارمة لدى الحكومات والأفراد في بقية الأقطار العربية في الحصول على نصيب من هذه الأموال التي بدت كأنها كنز لا يفنى . ومن ثم لا بد من أن أحدد ما أعنيه بهذا المصطلح ، أو السمات التي يجب أن تتوافر ليحق لمشروع ما صفة «العربي المشترك» . وبادئ ذي بدء أن يكون المشروع موجهاً نحو الإنتاج في مجالات جديدة أو تجديدية لما هو قائم ، ونؤكد في الوقت ذاته أن الأسبقية تكون للإنتاج في القطاعات السلعية : الزراعة ، والصناعة ، والطاقة ، والتشييد ، وخدمات التنمية الملازمة لها كالنقل والتخزين ، ولا يستند ما أقول إلى اختيار فلسفي . فمن الناحية الفعلية تتجه دخول الخدمات إلى شراء منتجات مادية يحتاجها مقدمو الخدمات، فإذا كان في المعروض من السلع نقص إزاء الدخول المتزايدة ظهر التضخم ، وزادت الواردات، واختل ميزان المدفوعات . ومن هنا كان إلحاحنا على مفهوم «القاعدة المادية» للتنمية والتكامل فيها . ومن ناحية ثانية يجب أن تكون عمليات الإنتاج (أي الأصول الثابتة) موزعة على مواقع في قطرين أو أكثر . وهذا التوجيه يستجيب في الواقع لما يجري الآن في الدول الصناعية المتقدمة ، حيث تجد تركزاً شديداً في التمويل والإدارة العليا ، مع تخصص متزايد في الإنتاج السلعي ، تمليه الشركات متعدية الجنسية عن طريق «المقاولة من الباطن» (subcon-tracting) وانتشر بذلك التخصص في إنتاج المكونات الداخلة في إنتاج السلع النهائية التي تطرح في الأسواق . ونسوق هنا بعض الأمثلة : لقد أدخل في تركيب الطائرة الفرنسية ـ البريطانية «كونكورد» مكونات من إنتاج ثلاثين ألف مصنع متفرقة في دول كثيرة . كذلك اعتمد إنتاج أحدث طراز من سيارة (BMW) على مكونات مصنعة خارج ألمانيا بنسبة ٦٠٪. وقد ساد هذا الوضع في صناعة السيارات في العالم ، بحيث أصبح من غير الدقيق نسبة سيارة إلى دولة معينة. حتى اليابان دخلت في هذا السباق ، حيث تم الاتفاق بين جنرال موتورز الأمريكية ، وتويوتا اليابانية على اقتسام تصنيع المكونات الداخلة في السيارات التي تنتجانها وذلك بين أمور أخرى كالاشتراك في التسويق والتعاون التكنولوجي . وبطبيعة الحال تتعدد المكونات في صناعة الآلات ، وبصفة أكثر وضوحاً في صناعات السلع المعمرة . فليس غريباً إذاً أن تعتمد مشروعات صناعية غربية كبيرة على عدد غير قليل من

مصانع مكونات توجد في عدة أقطار ، بل هو مطابق للتطوير الصناعي الحديث في العالم كله . ولا يجوز أن يؤسس إنتاج سلعة على التمتع بحماية خاصة في مجموع الدول العربية المرتبطة بالإنتاج . ولم يعد هناك مجال يذكر لإستراتيجية تصنيع بدائل الواردات ، واتفاقية الجات ١٩٩٤ تتدنى بالرسوم الجمركية على الواردات الصناعية إلى ما يقل عن ١٠٪ ومعظم الأقطار العربية أطراف في هذه الاتفاقية . ومن المنتظر أن الأقطار التي ليست طرفاً في الجات التي تتبناها منظمة التجارة العالمية ستطلب الانضمام إلى هذه المنظمة في نهاية الأمر . وما يعنينا هنا أن يكون أي إنتاج عربي مشترك قادراً على المنافسة في السوق العالمية ، وأن يمارس بالفعل التصدير إلى غير الدول العربية ليتكافأ مع الواردات التي لا مفر من دخولها أراضينا. والقدرة على المنافسة تفترض إدارة ماهرة مشتغلة فقط بالاعتبارات الاقتصادية (التمويل ، والتسويق ، والتفاوض) وألا تكون الإدارة خاضعة لبيروقراطية حكومية . فالإدارة العامة تختلف تماماً عن إدارة الإنتاج التي تنجح حين تخفض التكلفة ، وترفع مستوى الجودة وإنتاجية العمل ، وحجم الإنتاج في ضوء ما تحصل عليه بانتظام من معلومات عن الأسواق واتجاهاتها، وعن أوضاع فروع الإنتاج المشتغلة به محلياً وعربياً وعالمياً . ولا يجوز إفساح السبيل لبيروقراطية الدولة للتدخل في إدارة الشركة بحجة ملكيتها لكل رأس المال أو لجزء كبير منه . فالملكية تظهر أساساً في اختيار أعضاء مجلس الإدارة ، ومراجعة ميزانية الشركة ثم إقرارها ، وهي الأمور التي تختص بها الجمعية العمومية للمساهمين في كل شركة مساهمة . ولما كان نجاح الشركات العربية المشتركة أوّلاً شرطاً بالغ الأهمية في اتساع التجربة وزيادة عدد الشركات ، يجب أن يتذكر من يتولون إنشاء شركة من هذا النوع أن توافر المعرفة أهم من توافر المال . ولذلك يجب أن تحتل عملية تحديد المشروع ، ودراسة الجدوى ، ثم التقييم مكانة مركزية. وفرص المشروع الواعد في تدبير المال تتسع بقدر دقة الدراسات التي يقوم المشروع على أساسها ، كما ان إسهام الدولة في الاستثمار أمر مرغوب فيه في كل مجال حيوي في التنمية التكاملية لا يقبل عليه الاستثمار الخاص . وتحمل الدولة للمخاطر لا يسوغ تحميل النتائج السلبية باستمرار على ما يؤديه الناس من ضرائب . كما أن الإخفاق يحبط الهمم ويصرف القادرين عن شراء أسهم لزيادة رأس المال ، ولا يشجع القطاع الخاص لإقامة مشروعاته ، ويكون للنجاح آثاره الإيجابية في هذا الإطار . وبصفة عامة تلجأ إدارة الشركة العربية المشتركة إلى تعدد مصادر أموالها مستهدفة في نهاية الأمر طرح أسهم في سوق الأوراق المالية لتجذب بعضاً من مدخرات الطبقة

الوسطى . ولكن لا بد من تفادي الارتباط الوثيق مع شركة أو شركات متعدية الجنسية لأن كل شركة منها تملك أو تسيطر على عشرات الشركات والفروع في أقطار كثيرة ، وليست بالتالي حريصة على مساندة أي شركة تعتمد عليها ، ومن ثم يمكن أن تتخلص منها في أثناء عمليات إعادة الهيكلة أو الرغبة في تمويل يمكّنها من شراء شركة كبيرة منافسة أو عند اندماج هذه الشركة مع شركة مماثلة . ومن الفطنة أن نحمي إدارة أي شركة عربية مشتركة من ربطها بحبل سري مع شركة أم يهدد نشاطها إذا ما قطعته هذه الأخيرة، والحجة هنا اقتصادية خالصة ، وليست موقفاً سياسياً من الاستثمار الأجنبي .

وأخيراً ، وليس ذلك أقل الأمور أهمية ، يجب أن يكون لكل شركة عربية الحق في المعاملة على أساس مساواتها مع الإنتاج المحلي (أو ما يسمى الحق في المعاملة الوطنية) على الأقل في أسواق الأقطار المساهمة فيها (حتى لو كانت الشركة بين رجال أعمال دون إسهام حكومي) . وتصبح تلك المعاملة أيسر إذا كان للشركة العربية نشاط فعلي في هذه الأقطار . ونقصد بالسوق هنا أوسع المعاني بحيث تشمل أسواق السلع والخدمات وكذلك أسواق المال والعمالة . ومن المفيد أن تحاكي الشركة العربية المشتركة الشركات متعدية الجنسية التي تختار الكوادر الوسيطة على أساس الكفاءة وليس الجنسية ، على أن ننظر أولاً لتلك الكفاءة في أي من الأقطار العربية قبل أن نطلب خبراء ومديرين أجانب . وبتعدد الشركات العربية المشتركة يدخل الوطن العربي أو معظم أقطاره «منطقة تجارة حرة» ، إذ تفتح لمنتجاتها الأسواق بلا قيد جمركي أو كمي في حين تبقى المبادلات الأخرى مشابهة للتعامل مع الخارج . لقد انشغلت جامعة الدول العربية في النصف الثاني من السبعينات بما أسمته «العمل الاقتصادي العربي المشترك » . ودارت مناقشات كثيرة وكتبت وثائق قيمة ، ولكن توجه الخطاب للحكومات وحدها صرف أهل الرأي عن التفكير في الفعاليات القادرة على تكوين هذا القطاع .

الإطار القانوني

وليس في ما سبق نفي لكل دور للدولة، فالدولة العربية ذات السيادة التي لا يحد منها أي تكوين أعلى من الحكومات مطالبة بأن توفر للشركات العربية المشتركة الإطار القانوني الذي يحكم أو ينظم لهذا الشخص الاعتباري الجديد مقومات التعامل القانوني . فكما أن للدولة دوراً أساسياً في تشييد البنية الأساسية المادية

فلا بد أن توفر أيضاً البنية الأساسية التشريعية . وليس لي أن أغوص هنا في دراسة قانونية تفصيلية لأنني غير مؤهل لذلك ، وعلى هذا أكتفي بتحديد أمور لا مفر من أن يحلها القانون في داخل كل قطر، بحسب المعاهدات فيما بين الدول . فنحن في حاجة إلى ما يلي : نظام قانوني موحد ومرن يحدد أوضاع الشركات العربية المشتركة ، وستكون هناك حاجة إلى التنسيق بهدف التماثل بين قوانين شركات الأموال والاستثمار الموجودة حالياً في الأقطار العربية ، وتوضيح الجهة التي تعطي موافقتها على إنشاء الشركة ، وتسجيلها ، واستكمال مقومات الشخصية الاعتبارية، كذلك من الوارد تحديد نظم الضرائب التي تدفعها الشركة . ولما كان الإخفاق وارداً فلا بد من تحديد قواعد الإفلاس والتصفية بحيث تتقارب بين الدول تمهيداً لتوحيدها . ويمكن أن نتصور علامة تجارية خاصة لمنتجات الشركات العربية المشتركة ، مثل العلامة الخضراء على المنتجات الغذائية التي تدل على احترام البيئة والإنسان ، فيما وراء المواصفات الأساسية التي تفرضها القوانين . وفي مجال إجراءات التقاضي يكون مفيداً وضع قواعد قانونية للتحكيم الذي يعد في الولايات المتحدة الأساس في حسم الخلافات في زمن معقول ، والتحكيم مطلوب حتى مع وجود جهاز قضائي عربي لهذا السبب .

وما يلزم للإطار القانوني من حصر ودراسة ومقارنة وصياغة من الوقت والجهد كثير ومتنوع ، ومن ثم يجب أن يبدأ به منذ بداية التعاون ، وأن يحشد له أكفأ الفقهاء العرب، ولكن المهمة ليست مستحيلة . فعندنا المحكمة القضائية في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، كما يمكن الحصول على الدراسات المماثلة في مناطق التكامل في العالم من السوق الأوروبية ، إلى رابطة دول جنوب شرقي آسيا (ASEAN) مروراً بشرقي أمريكا اللاتينية. ومن الأمور الغريبة في النشاط المؤسسي العربي الفراغ التشريعي الكامل رغم مضيّ نصف القرن الفائت . وبمراجعة وثائق تأسيس المنظمات العربية كما ذكر في «الدليل» الذي أصدرته جامعة الدول العربية نجد أنها تفتقد التحديد القانوني لتعبير المنظمات العربية المتخصصة ، وشروط انطباقه على منظمة معينة أو عدم الانطباق .

وفي ما عدا المنظمات المالية (صندوق الإنماء ، وصندوق النقد ، ومؤسسة ضمان الاستثمار) لم يحدد اتفاق إنشاء أي منظمة القانون الذي يحكم نشاطها ، والذي يرجع إليه فيما ليس فيه نص واضح في الاتفاقية . وكذلك لم يأت أي ذكر للمحاكم المختصة التي تقاضي عبرها المنظمة الناس ويقاضونها أمامها . وبقاء هذا البنيان المؤسسي دون مرجعية قانونية وقضائية دليل في ذاته على أن مؤسسي تلك

المنظمات لم يتوقعوا منها أي نشاط يمكن أن يثير إشكالاً قانونياً يجب في نهاية الأمر أن يحسمه القضاء . والاستثناء الوحيد في هذا الشأن هو اتفاقية إنشاء أوابك (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط) ، التي قررت إنشاء هيئة قضائية خاصة بها . ولكن افتقاد «القانون الخاص» العربي يمثل عقبة كبرى في وجه إنشاء شركات عربية مشتركة تريد أن تنتج في أكثر من قطر، وتختار العاملين من عدة أقطار ، وتريد أن تحظى داخل الأسواق العربية بالمعاملة الوطنية ، وأن تجري التحويلات المالية بسرعة ويسر . ومن الناحية الواقعية ، هناك مشروع عربي مشترك متميز ، وهو خط أنابيب البترول بين السويس وسيدي كرير (أي بين البحر الأحمر والبحر المتوسط) المسمى اختصاراً «سوميد» . فرأس المال هنا مشترك بين مصر، والسعودية ، والإمارات العربية ، والكويت ، وقطر . وينقل هذا الخط عبر الأراضي المصرية بترول الخليج وبخاصة من الدول المشتركة في رأس ماله ، وهو يسمح بالشحن إلى أوروبا على ناقلات بترول ضخمة ، لا تستطيع المرور في قناة السويس . وهو مشروع ناجح يحقق ربحاً مناسباً بدليل التفكير في ازدواجه بخط ثان يوازي الخط الحالي ، وهو مثل طيب للتشابك بين مصالح تنتمي لعدة جنسيات عربية حرصت كل أطرافه على نجاحه . وفي سنوات القطيعة بين مصر وشقيقاتها (١٠ سنوات) لم يشر أحد (لسوميد) بكلمة واحدة ، واستمر نشاطه وكأن شيئاً لم يكن. وهذا في اعتقادي المثل الطيب لمشروعات التنمية التكاملية التي ندعو لها فيما عدا أمراً واحداً ، وهو أن طبيعة النشاط هنا كانت تملي استناده إلى الاستثمار الحكومي ، في حين أننا نؤمل أملاً كبيراً في تفوق نشاط القطاع الخاص العربي على العمل الحكومي في نشر التنمية التكاملية .

ندعو كذلك للتعاون والتقارب في أنشطة القطاع الخاص العربي والقطاع الأهلي (أو المدني) بكل مكوناته ، ولا بد أن ندرك أن الوصول إلى التكامل المنشود يستغرق وقتاً ليس بالقصير . وليس هذا الوقت فترة انتظار دون عمل ، وإنما فترة عمل دؤوب ومتنوع ومتشابك ، يزيل العقبات ، ويفتح باب التعاون ، وتشابك المصالح، وظهور القوى الاجتماعية والاقتصادية الفاعلة في اتجاه المزيد من التعاون حتى يتحقق التكامل .

القطاع العام في الدول العربية والمتغيرات الاقتصادية والعالمية (الدور والتطلعات)

د. تيسير عبد الجابر

مقدمة

تتناول هذه الورقة دور القطاع العام في الدول العربية في ضوء المتغيرات والمستجدات الاقتصادية والعالمية. إذ مما لا شك فيه أن دور القطاع العام، أو دور الدولة، قد شهد تغيرات أساسية في العقدين الأخيرين، وظهرت هذه التغيرات بشكل واضح لا يقبل الجدل في عقد التسعينات.

وستتناول الورقة هذا الدور الجديد للدولة أو القطاع العام، وتبيّن ملامحه الرئيسة، ومدى تأثر الدولة العربية بهذا التطور العالمي. كما ستبين أيضاً أهم المتغيرات والمستجدات العالمية التي أدت في مجملها إلى تغير دور القطاع العام، ومدى نجاح بعض الدول في قراءة مضامين هذه المستجدات ، والتفاعل معها، وتجنب بعض الآثار السلبية الناتجة عنها.

ونظراً لضيق الوقت فإن هذه الورقة، لن تتعمّق في دراسة حالات قطرية، بل ستمر بإيجاز على بعض التطورات في الدول العربية لتأكيد فكرة أو اتجاه. وبذلك، فإن الورقة لن

تحـاول تقـديم جـمـيع الإجـابـات الجـاهزة بقـدر مـا تسـعى لإثارة الأفكار حـول موضوعها.

العوامل التي أثرت في دور القطاع العام

قـبل أن نتناول مـاهيـة دور القطاع العـام الجـديد، من المهم الإشـارة إلى أهم المتغيرات والمستجدات التي أدت في مجملها إلى إعادة النظر في دور القطاع العام. وستكون هذه الإشارة بإيجاز مع ضرورة التمييز بين عوامل التغير، وبين مظاهر الدور الجديد التي سنتناولها لاحقاً.

١ . التغير في الفكر الاقتصادي

ساد الفكر الاقتصادي في القرن الحالي، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، مبدأ ضرورة تدخل الدولة بالتوسع في مؤسسات القطاع العام، وتقديم الخدمات الأساسية، وإدارة المرافق العامة، والقيام بنشاط اقتصادي في مختلف القطاعات. وقد أسهم في تدعيم هذا المبدأ ذلك النموذج الذي أقيم في الاتحاد السوفياتي بعد الثورة الاشتراكية عام ١٩١٧ ، ونجاحها الأوّلي في اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي من أجل التنمية، وبناء الهياكل الإنتاجية الجديدة في سنوات قليلة، بالمقارنة مع ما كان يمكن أن تستغرقه في ظل قوى السوق في الفترة نفسها. وأصيب النظام الرأسمالي بالكساد الكبير اعتباراً من عام ١٩٢٩ ، وأصبح هناك شعور قوي بأن هذا النظام مهدد، وبخاصة في ضوء المنافسة الشديدة التي تقدمها الاشتراكية. وهنا ظهرت نظرية كينز التي نادت بضرورة تنشيط دور الحكومة بالإنفاق العام على بناء المرافق، وتوسيع الخدمات حتى لو كان ذلك بتحمل عجز كبير في الموازنات العامة والاقتراض. كما أكدت تلك النظرية على أن اقتصاد السوق لا يمكن أن يضمن تحقيق التوازن الاقتصادي والقضاء على البطالة وتشغيل الطاقات الإنتاجية المتاحة إلاّ بضوابط صارمة تضعها الدولة لرقابة قوى السوق ، للقضاء على الاحتكار، ولتشجيع المنافسة في الإنتاج، وفي إقامة المشاريع، وتقليل الآثار السلبية للإنتاج على المجتمع ، ووضع التشريعات اللازمة لكل ذلك.

هكذا سادت إذاً مدرستان، الأولى سلمت إدارة الاقتصاد ـ بما في ذلك ملكية أدوات الإنتاج وتحديد الأسعار وتوزيع الدخول ـ إلى الدولة أو القطاع العام، مما قضى كلياً ـ إلاّ في حدود ضيقة جداً ـ على قوى السوق ، وبالتالي دور القطاع

الخاص في الاستثمار، وملكية المشاريع الإنتاجية. وهذه هي المدرسة الاشتراكية التي جعلت من الدولة الفاعل الأساسي في الاقتصاد القومي. أما المدرسة الأخرى فهي تلك المعتمدة على النظام الرأسمالي ، بعد تعديله جذرياً بتبني نظرية كينز، وذلك بعد المعاناة الاقتصادية الخطيرة في الثلاثينات، نتيجة فشل قوى السوق في ضمان التشغيل الكامل واستقرار الاقتصاد الكلي. وقد أعطت هذه المدرسة الحكومة دوراً أكبر مما كان سائداً في ظل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

وقد تأثرت الدول العربية، بعد الحرب العالمية الثانية، بمدرستي الفكر الاقتصادي المذكورتين. وأصبحت الدول العربية بعد الاستقلال تهيء نفسها للبناء المؤسسي للدولة، بما في ذلك سنّ التشريعات وإنشاء الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة، والتوظيف والتدريب. وقد شجعت الكتابات الاقتصادية السائدة في الدول الغربية في الخمسينات والستينات على أن تقوم الحكومة بدور اقتصادي أكبر في عملية التنمية الاقتصادية، وهي عملية تتجاوز مجرد إدارة الاقتصاد الكلي. ونادت تلك الكتابات بتدخل مباشر للحكومة، لإحداث التغييرات المطلوبة، بما في ذلك وضع وتنفيذ خطط تنمية شاملة. إلاّ أن الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي قد تجاذبت الدول العربية، فبعضها أخذ بأسلوب المدرسة الاشتراكية في التنمية وإدارة الاقتصاد، بينما أخذ بعضها الآخر بأسلوب المدرسة الرأسمالية المعدلة مع إدخال التخطيط الاقتصادي كأداة لتحقيق التنمية.

وفي ظل ما اتخذته المجموعة الأولى من إجراءات، وتبنته من سياسات جرت عمليات تأميم الملكية الخاصة في المشروعات الكبيرة، والقضاء على الإقطاع الزراعي، وخلق مؤسسات عامة في مختلف القطاعات، وتوسيع دور القطاع العام وظيفياً ومؤسسياً، وسيطرت الدولة على الموارد العامة سواء كانت مالية أم غير ذلك. وشملت هذه المجموعة في الستينات والسبعينات عدداً من الدول العربية أهمها مصر وسوريا والعراق والجزائر وليبيا والسودان واليمن الجنوبي (قبل الوحدة) والصومال.

أما المجموعة الثانية من الدول العربية، فقد تجاوز دور الحكومة فيها الدور التقليدي نتيجة للحاجة لبناء المجتمع الذي كان حديث الاستقلال سياسياً، ومتخلفاً اقتصادياً واجتماعياً، وقد تأثرت تلك المجموعة بالأفكار الاقتصادية التي رحبت بتوسيع دور القطاع العام في عملية التنمية. وساعد في ذلك توافر التمويل اللازم لتنفيذ خطط إنمائية شاملة، وبخاصة في الدول العربية المصدرة للبترول، وعدد من

الدول الأخرى التي حافظت على الملكية الفردية وأتاحت المجال، ولو بدرجات متفاوتة، للقطاع الخاص، ولقوى السوق بالعمل. وتشمل هذه المجموعة دول مجلس التعاون الخليجي والأردن واليمن الشمالي (قبل الوحدة) ولبنان وتونس والمغرب.

وإلى جانب تلك التطورات، كانت مدرسة شيكاغو النقدية تنادي بسياسة الحرية الاقتصادية، واقتصاديات العرض، والاعتماد بدرجة أكبر مما هو متبع في الدول الغربية على قوى السوق ، وكانت لها تابعية محدودة في الستينات والسبعينات. إلاّ أن تأثيرها على متخذي القرارات والسياسات الاقتصادية قوي بدرجة ملحوظة تحت إدارة ريجان في الولايات المتحدة، وتاتشر في بريطانيا، ومع تبني البنك الدولي وصندوق النقد الدولي معظم مبادئها الاقتصادية، وما أتيح لهاتين المؤسستين الدوليتين من قوة في فرض سياساتهما على كثير من الدول التي تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي.

فمنذ الثمانينات، ساد الفكر الاقتصادي الغربي ـ بما في ذلك الفكر السائد في المؤسسات المالية الدولية ـ سياسات الاعتماد على القطاع الخاص، وزيادة فعالية الجهاز الإداري في الدولة ودورها التحفيزي، وتقليص دورها الإنتاجي مع تدعيم دورها الرقابي، والأخذ بسياسة الخصخصة. وأصبح هذا هو النمط السائد في سياسات الاقتصاد الكلي في الدول الغربية. ولم يعد هناك من بديل رئيس لهذا النمط في الدول النامية، والدول المتراجعة عن النظام الاشتراكي، وإن كانت هناك فوارق بين الدول العربية في أخذها بهذا النمط، فهي ترجع لخصائص كل دولة، وميزاتها الاقتصادية، وسرعة تجاوبها مع التطورات العالمية.

٢. انهيار تجربة النظام الاشتراكي

ومما ساعد في غلبة الفكر الاقتصادي الغربي الجديد الذي ينادي بالاعتماد على اقتصاد السوق، والتركيز على دور القطاع الخاص، وتقوية دور الدولة الرقابي، وضبط أساسيات الاقتصاد الكلي، انهيار تجربة النظام الاشتراكي في المنشأ، أي في الاتحاد السوفياتي، بعد ترنح دام سنوات طويلة، وبدا واضحاً منذ أواخر الستينات على الأقل، إن لم يكن قبل ذلك.

لقد كان النظام الاشتراكي في تجربته العملية سريعاً في الحلول محل الأنظمة السابقة عليه في روسيا، ودول شرق ووسط أوروبا، وإدارياً في نزع الملكية الفردية ومصادرتها، وكفؤاً في تسخير الموارد البشرية والطبيعية لمنتجات يحدد المخططون أولويتها. إلاّ أنه أهمل الأثر الكبير للحافز الفردي في الكفاءة الإنتاجية، ودور الإدارة

الخاصة في تحسين الإنتاج، والإبداع، والتقدم الفني ، والتجاوب مع رغبات المستهلكين، وهذه جميعها عوامل أكثر دواماً واستمرارية في تحقيق النمو الاقتصادي.

وكان انهيار تجربة النظام الاشتراكي غير مفاجئ للكثيرين، ولكنه كان بسرعة متلاحقة وغير متوقعة. إذ في غضون بضع سنوات، انهارت تلك التجربة في دولة بعد أخرى، بحيث تغيرت الاتجاهات في إدارة الاقتصاد، لتقترب بقدر المستطاع من المدرسة الفكرية الغربية الجديدة.

ومع هذا التغيّر الكبير، وجدت الدول النامية التي كانت تطبق قدراً من الاشتراكية، أنها في حالة يتم، وأن تجارة المقايضة قد انتهت، وأن هناك دولة عظمى وحيدة في العالم، وأن أمامها نمطاً اقتصادياً واحداً فقط. وبذلك، تراجعت هي أيضاً عمّا كانت نقلته من تطبيقات في التجارب الاشتراكية، بل وصلت إلى قناعة بأنه بقدر ما يكون الانتقال سريعاً، بقدر ما تتحسن قدرتها التنافسية النسبية. وهكذا، سادت في الدول العربية أفكار اقتصادية جديدة تؤثر مباشرة على سياسات الاقتصاد الكلي، ولو أنه بقي هناك قدر من الأخذ بالقيم أو التساؤل عن جدوى الانتقال ومحاولة لبيان آثاره التي قد يكون بعضها سلبياً.

٣. العولمة

عملت الدول الغربية بعد الحرب العالمية الثانية على بناء نظام اقتصادي دولي يستهدف تشجيع التعاون الدولي، وتحرير انتقال رأس المال والعملات والتجارة الدولية. وهكذا، أنشأت البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، واتفاقية الجات التي تبنتها، وحلت مكانها منذ ١٩٩٥/١/١ منظمة التجارة العالمية. وسعت هذه المؤسسات المالية إلى تخفيف القيود الإدارية والجمركية على الاستثمار، وأسعار الصرف، والتجارة بمتابعة أوضاع الدول الأعضاء مباشرة.

وقد انضمت الدول العربية منذ سنوات طويلة لعضوية البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، كما انضم بعضها لمنظمة التجارة العالمية. ويسعى عدد آخر للانضمام لهذه المنظمة بمفاوضات حول شروط الانضمام ، بما في ذلك إزالة القيود الإدارية على التجارة الخارجية، وتخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات، والتقيد بسقوف على تلك الرسوم، وتطبيق الاتفاقات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية. كما التزمت معظم الدول العربية بتحرير تحويلات العملة للأغراض التجارية، والرأسمالية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي. وبقيت بعض الدول العربية بعيدة عن هذه

التطورات، إما لأسباب انتقالية أو إدارية أو أخرى تتعلق بأسلوب إدارة اقتصادياتها.

العولمة إذاً، تتضمن انتقال السلع، ورأس المال، والمبالغ، بين الأسواق المختلفة ودول العالم بقيم كبيرة جداً دون قيود تذكر. وقد ساعدت تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة على سرعة هذه الحركة وسهولة التأكد من أوضاع أي سوق. ونتج عن ذلك تداخل الأسواق المالية والاقتصادية القطرية وتفاعلها بدرجة سريعة وشديدة لم تكن أمراً معتاداً في السابق. كما سادت درجة عالية من الشفافية والوضوح حول الأوضاع المالية والاقتصادية لكل دولة، وأصبح من الصعب انعزال دولة ما عن الاقتصاد العالمي. كما أصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية محكومة باتفاقات دولية تغطي مختلف المجالات، وتجري متابعة تطبيقها من قبل مؤسسات دولية وقطرية متخصصة. وصارت المنافسة بين الشركات، وكذلك الدول على دخول الأسواق، ونيل حصة أكبر فيها أشد مما مضى وبخاصة أن جزاء النجاح هو أيضاً كبير.

وفي ظل هذه التطورات، لم يعد الخيار بين العولمة والقطرية خياراً حقيقياً. بل أعتقد أن العوامل الاقتصادية الرئيسة في الوطن العربي قد تمت عولمتها منذ فترة، ربما تسبق ظاهرة العولمة الحديثة. ويصدق هذا على استغلال البترول وإنتاجه وتصديره، واستخدام عوائده، وبرامج التسليح العربية، والسياحة، والبنوك التي لعبت فيها الشركات الأجنبية دوراً أساسياً منذ البداية.

٤. الأزمة المالية والاقتصادية الآسيوية

بعد حوالي عقدين من النمو المتسارع في دول جنوب شرق آسيا، انقلبت المعجزة الآسيوية إلى أزمة مالية قاسية، بدأت اعتباراً من شهر تموز ١٩٩٧ ، وفي أشهر محدودة امتدت من بلد لآخر، إلى أن عمّت، بدرجات متفاوتة، تلك الدول بما في ذلك تايلندا وماليزيا وكوريا الجنوبية وأندونيسيا والفلبين وتايوان وهونج كونج وسنغافوره والصين. وفي أقل من عام، أصبحت تلك النمور أو الدول الصناعية الجديدة في وضع مالي واقتصادي صعب، وأهم مظاهره التراجع الشديد في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتدهور شديد في أسعار صرف العملات المحلية، وتراجع كبير في أسواقها المالية، وانهيار العديد من المصارف المحلية، وهروب سريع لرأس المال الخاص قصير الأجل، واضطرار معظم تلك الدول إلى طلب تدخل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، لمساعدتها مالياً واقتصادياً، ويضاف إلى ما سبق ظهور عدم الاستقرار السياسي ، وتفاقم المشاكل الاجتماعية، وبخاصة الفقر

والبطالة، وتدهور المستوى المعيشي للسكان.

ومع تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية، وانتقالها كأحجار الدومينو، انتشرت العدوى إلى اقتصادات أقوى، وعلى رأسها الدول الصناعية المتقدمة، ودول نامية أخرى، وبخاصة في أمريكا اللاتينية التي تتاجر بنسب مختلفة مع منطقة جنوب شرق آسيا. ولأسباب خاصة بفوضى إدارة الاقتصاد الروسي، جاءت الأزمة الاقتصادية الروسية الأمر الذي جعل الاقتصاد العالمي بمجمله يواجه أزمة مالية شديدة. وقد أدى ذلك كله إلى التساؤل حول مدى ملاءمة وفعالية النظام المالي الدولي ، وضرورة البحث عن سبل إصلاح ذلك النظام، بعد توقع ظهور أزمات مالية قطرية أخرى أولاً، ومن المساعدة في معالجتها ثانياً، ومن الحيلولة دون امتدادها إلى دول أخرى ثالثاً.

وفي ما يتعلق بموضوع البحث في هذه الورقة، فإن الأزمة المالية والاقتصادية الآسيوية قد أثارت أيضاً تساؤلات فكرية متعمقة حول فظاظة النظام الرأسمالي الحالي، وقسوة نظام السوق، وعدم ملاءمة ذلك بالكامل لإدارة الاقتصاد الوطني والدولي، وضرورة البحث عن «طريق ثالث» تلعب فيه الدولة دوراً تصحيحياً يخفف من محدودية النظام الرأسمالي ، ويقوي من شبكات الأمان الاجتماعي. كما أكد كثيرون على أهمية الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد، وتشديد الرقابة على البنوك، كوسائل رئيسة للحد من ظهور الأزمات المالية والاقتصادية. وطرحت إمكان أن تفرض الدولة قيوداً على خروج رؤوس الأموال قصيرة الأجل، للحد من تفاقم الأزمات المالية، وفي هذا تراجع ولو مؤقت ومحدود عن إحدى مظاهر العولمة.

وهناك متغيرات ومستجدات أخرى هامة واجهت الدول العربية بشكل خاص وأثرت، وما زالت كذلك ، على دور القطاع العام. ونكتفي بالإشارة إليها فيما يلي علّها تكون مثار نقاش للمهتمين بذلك:

● عدم قدرة الدول العربية على تحقيق قدر أعلى من التعاون والتكامل الاقتصادي، ومحدودية نجاح التعاون الاقتصادي والسياسي في وضعه الحالي. ويصدق هذا على جامعة الدول العربية ومنظومتها ، ومجالس التعاون الإقليمية، ودرجة تعاون القطاع الخاص، والتبادل التجاري والاستثمار بين الدول العربية علماً بأن تبادل القوى العاملة ودور المؤسسات المالية العربية هما مثلان لنجاح أعلى في العلاقات الاقتصادية العربية.

● نجاح التكتلات الاقتصادية في الدول الغربية ـ وبخاصة في الاتحاد الأوروبي ـ

في تحقيق تكامل أقوى فيما بينها شمل التجارة والاستثمار وانتقال الأشخاص والوحدة النقدية (اليورو) وتوحيد الأنظمة والسياسات القطاعية والكلية المختلفة. كما أن منظمة (النافتا) للتجارة الحرة مثل آخر أكثر حداثة ولكنه يمضي دون انتكاسات كتلك التي شهدتها تجربة التكامل العربي.

● مبادرة الاتحاد الأوروبي منذ مؤتمر برشلونة عام ١٩٩٥، بطرح فكرة المشاركة بينه وبين كل دولة عربية في حوض البحر المتوسط تتضمن إقامة منطقة تجارة حرة والتزام الدولة العربية باتفاقات ومواثيق دولية، سياسية واقتصادية، وتحرير تجارتها الخارجية، أي باختصار تهيئة الدول العربية المعنية لتصبح جزءاً من العولمة، بخاصة وأن الإجراءات المطلوبة منها متفقة مع تلك التي تتطلبها منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى.

● عملية السلام التي طرحت من جديد عام ١٩٩١، وقطعت خطوات محددة بحيث عقدت عدة مؤتمرات اقتصادية. وقد تعثرت هذه العملية منذ منتصف عام ١٩٩٦.

● المقاطعة الاقتصادية والسياسية التي فرضت على دول عربية (العراق وليبيا والسودان) وآثارها السلبية على جهود التعاون والتكامل الاقتصادي العربي. كما أضافت التزامات جديدة على كاهل الحكومة، والقطاع العام في كلا المجموعتين من الدول: وتلك الملتزمة بشروطها.

● تراجع أسعار البترول في السنة الأخيرة، وعوائد صادراته وآثار ذلك على الإمكانات المالية للدولة العربية المعنية، وظهور العجز في موازناتها العامة، واضطرارها للاقتراض، وإعادة النظر في تحميل كلفة الخدمات العامة أو بعضها على المواطنين. وقد رافق ذلك البطالة العالية بين الخريجين من مواطني الدول المصدرة للبترول، واضطرارها لإعادة النظر في حجم القوى العاملة الوافدة، وبخاصة الآسيوية منها.

دور القطاع العام في الدول العربية

هذه هي أهم المتغيرات والمستجدات الاقتصادية والعالمية الرئيسة دولياً وإقليمياً التي أثرت على تشكيل دور الدولة، أو القطاع العام في مختلف الدول بما في ذلك الدول العربية. وعليه، كثر الحديث عن الإصلاح الإداري وتحديث جهاز الدولة

وإعادة النظر في التشريعات السارية، ودمج بعض المؤسسات، والقضاء على البيروقراطية والفساد. كما أثير في مختلف الدول العربية موضوع الخصخصة، وتوسيع دور القطاع الخاص، وتطبيق نوع من المشاركة بين القطاعين العام والخاص في وضع السياسات والقرارات الاقتصادية.

وقد بيّن البنك الدولي في تقريره عام ١٩٩٧ بعنوان «الدولة في عالم متغير» (The State In A Changing World) أن التنمية التي بنيت على سيطرة الدولة قد فشلت، كما فشلت أيضاً التنمية التي ينقطع فيها دور الدولة (مثل الصومال). وعليه، فإن المطلوب هو دور فعال للدولة، بحيث تؤدي فيه نشاطاً تحفيزياً وتشجيعياً ومكملاً للقطاع الخاص.

ولكي يتحقق هذا الدور، لا بد من تلبية شرطين أساسيين هما:

١. أن يتناسب دور الدولة مع قدراتها.

٢. رفع قدرات الدولة بتنشيط مؤسساتها العامة.

وعليه، فإن الوظيفة الأولى للدولة هي القيام بالمهام التالية:

- تطبيق القانون على أساس قوي.
- تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي.
- الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنية التحتية.
- حماية الفئات ضعيفة الإمكانات.
- حماية البيئة.

ويأتي ضمن هذا الإطار أن تطبق الدولة أسساً للتعيينات وللترفيع في القطاع العام مستندة إلى الكفاءة وبعيداً عن التحيّز.

لقد تغيّر دور الدولة أو القطاع العام في الدول العربية في عقد التسعينات، كنتيجة إمّا للتطورات التي شهدها العالم والمنطقة، أو لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي اتفق على تنفيذها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أو نتيجة للتفاوض مع منظمة التجارة العالمية أو الاتحاد الأوروبي، أو أخيراً نتيجة لهذه العوامل المشتركة.

وكانت أهم مظاهر تغيّر دور القطاع العام في الدول العربية ما يلي:

١. تخلي الدولة أو القطاع العام، ولو تدريجياً، عن أسلوب التدخل المباشر في إقامة المشروعات الإنتاجية والاستيراد والتصدير، وتوفير وبيع السلع المدعومة ورقابة الأسعار، وترك هذه الأنشطة للقطاع الخاص.

٢. تقوية دور الدولة في سن التشريعات المختلفة، وبخاصة الاقتصادية، وتحديثها بما يتناسب مع المعايير الدولية، ودعم الدور الرقابي والتنظيمي للهيئات العامة في الأسواق والمؤسسات المالية، والبنوك، وشركات التأمين، والطاقة، والاتصالات، وتشجيع المنافسة، ومنع الاحتكار وتحسين النوعية، وتطبيق المواصفات والمقاييس.

٣. عدم الاستمرار في تضخيم جهاز القطاع العام بالاستمرار في توظيف أعداد متزايدة من الموظفين ، بل التوجه نحو الاعتماد على القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة.

٤. خصخصة المشاريع الإنتاجية التي تمتلك الحكومة كل رأسمالها أو جزءاً منه لمستثمرين محليين أو أجانب. ومن الأمثلة على ذلك برامج الخصخصة في مصر والمغرب وتونس والأردن.

٥. تنفيذ مشاريع البنية التحتية بوساطة القطاع الخاص المحلي، والأجنبي، على أساس (BOT أو BOO أو BOOT) مثل الطرق والموانىء، ومحطات توليد الكهرباء، والمطارات وغيرها (كما في لبنان وعُمان). وقد كانت هذه المشاريع مقصورة على القطاع العام لأنها مرافق وخدمات عامة لا تدار بالضرورة على أسس ربحية.

٦. تحويل المؤسسات العامة إلى شركات عامة مملوكة بالكامل للحكومة، وتدار على أسس تجارية تمهيداً لخصخصتها.

٧. ابتعاد الدولة عن مفهوم دولة الرفاه التي كانت إمكاناتها المالية كافية لتوفير خدمات التعليم والصحة مجاناً، وخدمات المرافق الأخرى بأسعار مدعومة (كما كان سائداً في دول مجلس التعاون الخليجي) ، حيث لجأت تلك الدول إلى تحديد بدلات، ولو رمزية مقابل خدماتها، ورفع الأسعار بما يعكس بشكل أفضل كلفة خدمات أخرى.

٨. تركيز المعونة والدعم على الفئات الفقيرة، والأقل إمكانية في المجتمع، وترشيدها بما يقلل من الموارد المخصصة لها ، ويحقق فائدة مباشرة للفئات المستهدفة.

٩. التزام الدول باتباع سياسات اقتصادية كلية تحقق أساسيات مناسبة، مثل

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وعجز الموازنة العامة، وحجم الاحتياطي من العملات الأجنبية، واستقرار سعر الصرف، ونسبة المديونية الخارجية، وخدماتها، ووضع ميزان المدفوعات.

ويقاس حجم الحكومة أو القطاع العام في الاقتصاد الوطني بمعيارين مترابطين، الأول هو نسبة عدد الموظفين العاملين في الحكومة أو القطاع العام إلى مجموع القوى العاملة. والثاني هو نسبة الإنفاق الاستهلاكي العام إلى الإنفاق الاستهلاكي الكلي (أو نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي). وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي العام قد انخفضت في الدول العربية في التسعينات عما كانت عليه في النصف الأول من الثمانينات، أي أن حجم القطاع العام قد انخفض في العقد الأخير.

وأخيراً، ففي ضوء هذا التغير في دور القطاع العام في الدول العربية والابتعاد عن التخطيط القومي المركزي الشامل، وملكية المشاريع الإنتاجية وإدارتها بوساطة مديرين عامين تعينهم الحكومة، ووضع الموازين السلعية، والتحكم بالاستيراد والتصدير بما يتفق معها... إلخ من الأساليب التي سادت في ظل دور القطاع العام في الستينات والسبعينات، يثار سؤالان رئيسان:

الأول: هل تخلى القطاع العام فعلاً عن دور التدخل المباشر، أم أننا ما زلنا في مرحلة انتقالية يتأرجح فيها القطاع العام بين التدخل وبين الحرية الاقتصادية؟

الثاني: هل القطاع الخاص في الدول العربية على استعداد لتحمّل المسؤوليات الملقاة على عاتقه في ظل دور رقابي متزايد للدولة ومسؤولية أكبر من السابق في الاستثمار والإنتاج والتصدير والتشغيل؟

ولا شك في أن الإجابة على هذين السؤالين تختلف من بلد عربي لآخر. وكلما كانت الأدوار محددة بوضوح وبدون تقلبات، كلما كان مسار التنمية في الدولة المعنية أكثر استقراراً واندفاعاً.

دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية البشرية

(على ضوء المتغيرات والمستجدات العالمية)

د. إسماعيل عثمان

مقدمة: تسخير أساليب الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة

يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٧ إلى أن عناصر الحكم هي الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويشير إلى أن النمو الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته - بل إنه وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة. وقد أوضح تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ أن النمو الاقتصادي لا يؤدي بصورة آلية إلى التنمية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر. إذ نجد، على سبيل المثال، أن البلدان التي تحتل موقعاً متقدماً من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كثيراً ما يتراجع ترتيبها عند تصنيفها بحسب دليل التنمية البشرية. وهناك، علاوة على ذلك، تفاوتات ملحوظة داخل البلدان - الغنية والفقيرة على حدٍّ سواء ، وهي التفاوتات التي تبدو أكثر وضوحاً عند تقييم التنمية البشرية للشعوب الأصلية والأقليات العرقية بصورة منفصلة.

إن التغيير يجتاح بعض البلدان النامية، فالفرص تتفتح

أمامها في الأسواق، والحكومات تصبح مسؤولة بدرجة أكبر أمام شعوبها. وصار الرجال والنساء يتمتعون بخيارات أكثر في تحقيق إمكاناتهم الكاملة، والنتيجة؟ الاقتصادات تزدهر، والمجتمعات تزداد تماسكاً. وأصبح هناك إحساس بالأمل، وبالفرص المتاحة للأجيال الحالية والمقبلة. ولكن مما يؤسف له أن نهاية القرن تجلب معها أيضاً مزيداً من الإحساس بانعدام الأمان لطائفة أخرى من البلدان ـ تلك التي تواجه المظالم التاريخية، والديون المتزايدة، والركود الاقتصادي، وتراجع التجارة واستنزاف الموارد الطبيعية، والتفسّخ الاجتماعي، والكوارث الطبيعية. وفي عالم اليوم الذي يتسم بالترابط، فإن نجاح هذه البلدان أو فشلها يؤثر على الجميع. وأينما كان التغير الأحسن، وأينما تحسنت أوضاع البشر فإن الناس يشيرون إلى الحكم الرشيد باعتباره العامل الرئيس. وهذا الحكم الأفضل لا يتحقق على الصعيد الوطني فحسب بل يتحقق على الصعيد المحلي، وعلى الصعيد الإقليمي وعلى الصعيد العالمي، وليس هناك الكثير من الأشياء الأهم ـ والأصعب ـ من تحسين أساليب الحكم ومساعدة البلدان في إدارة تنميتها في عالم لم يعد يعترف بالحدود. فمن خلال الحكم الرشيد فقط، يمكن أن نجد حلولاً لمشاكل الفقر والظلم وانعدام الأمن. ولا بد أن نسعى جميعاً للمساعدة في بناء القدرات من أجل الحكم الرشيد والمشاركة الشعبية وتنمية القطاعين العام والخاص وتحقيق النمو المقترن بالعدالة مع التأكيد على أن الخطط والأولويات الوطنية تشكل الإطار المرجعي العملي الوحيد لوضع البرامج الوطنية لأنشطة التنمية التنفيذية. وهناك ارتباط لا ينفصم بين الحكم والتنمية البشرية، فالتنمية البشرية لا يمكن أن تتواصل بدون الحكم الرشيد، ولا يمكن أن يكون الحكم رشيداً ما لم يؤدِ إلى استدامة التنمية البشرية.

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم بأنه ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في تسيير شؤون المجتمع على كافة المستويات. ويشمل الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات التي تقوم من خلالها الأفراد والجماعات بالتعبير عن مصالحها، ومعالجة خلافاتها وممارسة حقوقها والتزاماتها القانونية. ويتسم الحكم الرشيد بسمات عديدة، فهو يقوم على المشاركة، ويتسم بالشفافية، وينطوي على المساءلة، كما أنه يتسم بالكفاءة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد فضلاً عن استناده إلى قواعد العدالة والإنصاف، كذلك، فإنه يعزز سيادة القانون.

والحكم يشمل الدولة غير أنه يتجاوز ليضم القطاع الخاص والمجتمع المدني، وهذه العناصر الثلاثة جميعها تتسم بأهمية بالغة بالنسبة للتنمية البشرية المستدامة، فالدولة تخلق البيئة السياسية والقانونية المواتية، والقطاع الخاص يولد

الوظائف والدخل. أما المجتمع المدني فيسهل عملية التفاعل السياسي والاجتماعي بتعبئة الجماعات من أجل المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ونظراً لأن لكل عنصر من العناصر نقاط قوته وضعفه فيتعين علينا تشجيع التفاعل البنّاء بين هذه العناصر الثلاثة جميعها، ولم يعد من الممكن النظر إلى مفهوم الحكم باعتباره نظاماً مغلقاً، فالتغييرات التي طرأت على النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العالم قد أحدثت تحسناً لم يسبق له مثيل في الأوضاع المعيشية للبشر، غير أن هذه التغييرات جلبت معها أيضاً تحديات جديدة وإحساساً جديداً بانعدام اليقين، وأصبحت مهمة الدولة تتمثل في تحقيق توازن بين الاستفادة من العولمة من ناحية، وتوفير بيئة محلية اجتماعية واقتصادية تتسم بالأمان والاستقرار من ناحية أخرى. وتسعى الدول النامية إلى إيجاد توازن بين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية داخل إطار من سيادة القانون والحفاظ على الحقوق المدنية.

ويكفل الحكم الرشيد الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس من توافق الآراء الواسع في المجتمع كما يكفل سماع أصوات الفئات الأكثر فقراً والأكثر ضعفاً في عملية صنع القرار المتعلق بتوزيع الموارد الإنمائية.

ويتخذ الحكم ثلاثة أشكال اقتصادية وسياسية وإدارية، فالحكم الاقتصادي يشمل عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية لبلد ما وعلى علاقاته بالاقتصادات الأخرى. وهو يترك بصورة واضحة آثاراً رئيسة على الجوانب المتعلقة بالعدالة والفقر ونوعية الحياة. أما الحكم السياسي فهو عملية صنع القرار من أجل صياغة السياسات، في حين أن الحكم الإداري هو نظام تنفيذ السياسات . والحكم الرشيد الذي يضم الأشكال الثلاثة يحدد العمليات والهياكل التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

والحكم ، كما أسلفنا ، يشمل الدولة، غير أنه يتجاوزها ليضم القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتعريف الدولة ما يزال موضع جدل واسع. وتعرف الدولة هنا على أنها تشمل المؤسسات السياسية، ومؤسسات القطاع العام، وينصبّ الاهتمام الأول لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الطريقة التي يمكن بها أن تخدم الدولة مصالح شعبها على نحو فعّال.

ويغطي القطاع الخاص المؤسسات الخاصة (في مجالات التصنيع والتجارة والمصارف والتعاونيات .... وما إلى ذلك) بالإضافة إلى القطاع غير الرسمي في

السوق ، ويقول بعضهم إن القطاع الخاص جزء من المجتمع المدني. غير أن القطاع الخاص مستقل إلى الحد الذي يؤثر اطرافه على السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطرق تخلق بيئة مواتية بدرجة أكبر للسوق والمشاريع.

أما المجتمع المدني الذي يقع بين الفرد والدولة فيضم الأفراد والجماعات (المنظمة وغير المنظمة) التي تتفاعل اجتماعياً واقتصادياً، والتي تضبط تفاعلاتها القواعد والقوانين الرسمية وغير الرسمية. ومنظمات المجتمع المدني هي مجموعة الروابط التي ينظم بها المجتمع نفسه بصورة طوعية، وهي تشمل النقابات، والمنظمات غير الحكومية، والتجمعات النسائية والثقافية واللغوية والدينية، والجمعيات الخيرية، وروابط رجال الأعمال والنوادي الاجتماعية والرياضية، والتعاونيات، ومنظمات تنمية المجتمعات المحلية، وجماعات البيئة، والروابط المهنية، والمؤسسات الأكاديمية، ومؤسسات السياسات العامة، ووسائل الإعلام، وتدخل فيها أيضاً الأحزاب السياسية، إن كانت تعد جزءاً من المجتمع المدني ومن الدولة على حد سواء، في حال تمثيلها في البرلمان.

ولا بد من تصميم مؤسسات الحكم في دوائره الثلاث (الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص) على النحو الذي تسهم به في التنمية البشرية المستدامة، من خلال تهيئة الأوضاع السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة، للتخفيف من حدة الفقر، وخلق الوظائف، وحماية البيئة والنهوض بالمرأة.

سمات الكفاءة والنجاح والرشد في الحكم :

لقد كتب الكثير عن سمات الحكومة الكفؤة، والهيئات التجارية الناجحة، ومنظمات المجتمع المدني الفعالة، غير أنه يظل من الصعب تحديد الحكم الرشيد بالمعنى المجتمعي، فما هي هذه السمات؟

١. المشاركة:

يجب أن يكون لكل الرجال والنساء صوت في عملية صنع القرار، سواء بصورة مباشرة أم من خلال مؤسسات وسيطة شرعية تمثل مصالحهم ، وتستند هذه المشاركة الواسعة على حرية تكوين الجمعيات و حرية التعبير، كما تعتمد على تنمية القدرات على المشاركة البنّاءة.

٢. سيادة القانون:

يجب أن تتسم الأطراف القانونية بالعدالة، ولا بد من توخي الحياد في إنفاذها، وبخاصة القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان.

٣. الشفافية:

تتأسس الشفافية على حرية تدفق المعلومات. فالعمليات والمؤسسات والمعلومات يجب أن تكون متاحة بصورة مباشرة لأولئك المهتمين بها، ويجب توفير المعلومات الكافية لفهم تلك العمليات، والمؤسسات ورصدها.

٤. المساءلة:

يجب أن يكون صنّاع القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجمهور العام، وأمام أصحاب المصلحة المؤسسية. وتختلف هذه المساءلة بحسب كل منظمة، وبحسب ما إذا كان القرار داخلياً أو خارجياً بالنسبة للمنظمة.

٥. الرؤية الإستراتيجية:

يجب أن يمتلك القادة والجمهور العام منظوراً عريضاً وطويل الأجل في ما يتعلق بالحكم الرشيد والتنمية البشرية والمستدامة، مع الإحساس بما هو مطلوب لهذه التنمية. كما ينبغي أن يكون هناك فهم للتعقيدات التاريخية والثقافية والاجتماعية التي يتشكّل وسطها ذلك المنظور.

وهذه السمات تترابط ويعزز بعضها البعض، بحيث لا يمكن أن يوجد أي منها بمفرده. فإمكان الحصول على المعلومات مثلاً يعني مزيداً من الشفافية ومزيداً من المشاركة ومزيداً من فاعلية صنع القرار.

كما أن اتساع نطاق المشاركة يسهم في تبادل المعلومات اللازمة لفاعلية صنع القرار، وفي شرعية تلك القرارات. والشرعية بدورها تعني فاعلية التنفيذ، وتشجع على المزيد من المشاركة. كذلك، فإن استجابة المؤسسات تعني أنها لا بد وأن تتسم بالشفافية، وأن تلتزم في عملها بسيادة القانون إذا ما أرادت أن تحقق العدالة. ولا بد أن نتحد جميعاً في المساعدة وتنمية القدرات في المجالات الآتية:

أولاً: مؤسسات الحكم:

وهي الهيئات التشريعية والقضائية والانتخابية، فالهيئات التشريعية ساحات

للوساطة بين مختلف المصالح ، ووضع السياسات والقوانين، وتحديد أولويات الموارد التي تؤثر تأثيراً مباشراً على التنمية التي تتركّز على الناس. وتكفل الهيئات الانتخابية إجراء انتخابات مستقلة تتسم بالشفافية. أما الهيئات القضائية فتعزز سيادة القانون، وتضفي على العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إحساساً بالأمان والاطمئنان.

ثانياً : إدارة القطاعين العام والخاص:

بما في ذلك قيادة التغيرات الصالحة للخدمة المدنية، والإدارة الاقتصادية والمالية، والإدارة الحضارية. والدعم لتنمية القيادات لإدارة التغييرات، وهو دعم يشمل مختلف الجهود المبذولة في ميدان شئون الحكم، فإصلاح مؤسسات الدولة لجعلها أكثر كفاءة وشفافية وقابلية للمساءلة يعد حجر الزاوية في الحكم الرشيد. وجميع البلدان تريد تطوير أطر توفّر الحوافز للنمو المستدام ذي القاعدة العريضة. وأخيراً فإن فاعلية أداء المدن والبلدات هي أمر أساسي للنمو المستدام.

ثالثاً: اللامركزية ودعم الحكم المحلي:

إن إضفاء اللامركزية على الحكم يمكن الناس من المشاركة بشكل أكثر مباشرة في عمليات الحكم، ويمكن أن يساعد الناس - الذين كانوا قبل ذلك مستبعدين - في عملية صنع القرار.

رابعاً: منظمات المجتمع المدني:

وهي النبع الذي يتولد منه العمل الاجتماعي، وهي جماعة من الناس تعمل معاً من أجل هدف مشترك، وهذا أمر لازم للحكم الرشيد. وتستطيع منظمات المجتمع المدني أن تدعو للإصلاح الذي يعزز التنمية البشرية المستدامة، وأن تراقب خطى تنفيذ ذلك الإصلاح.

خامساً : الدولة:

في البلدان التي توجد بها عمليات انتخابية، تتألف الدولة من حكومة منتخبة، وجهاز تنفيذي، وتضطلع الدولة بوظائف عديدة منها أن تكون بؤرة العقد الاجتماعي الذي يحدد المواطنة، وأن تقوم السلطة المفوضة بالسيطرة وممارسة القوة، وأن تضطلع بمسؤولية توفير الخدمات العامة، وتهيئة بيئة مستقرة وفعالة وعادلة للنشاط العام والخاص، والإبقاء على هذه الأطر، كما تعني ضمان الاستقرار والعدالة في السوق، وتعني أيضاً معالجة المصالح من أجل الصالح العام، وتعني

توفير الخدمات العامة بصورة فعالة تخضع للمساءلة. وفي هذه الأدوار الأربعة جميعها، تواجه الدولة تحدياً يتمثل في أن يعالج الحكم الرشيد شواغل واحتياجات الفئات الأكثر فقراً من خلال زيادة الفرص المتاحة للناس لالتماس نوع الحياة التي يطمحون إليها وتحقيقها وإدامتها.

وتستطيع الدولة بطبيعة الحال أن تنجز الكثير في مجالات دعم حقوق الفئات الضعيفة، وحماية البيئة، والحفاظ على استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، والحفاظ على معايير الصحة العامة والسلامة للجميع بتكلفة في متناول اليد، وتعبئة الموارد من أجل توفير الخدمات العامة والبنية الأساسية الضرورية، والحفاظ على النظام والأمن، والانسجام الاجتماعي. ويمكن أيضاً لمؤسسات الدولة أن تسهم في تمكين الناس الذين تقوم على خدمتهم بتوفير الفرص المتكافئة، وكفالة المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتمكينهم من الوصول إلى الموارد. غير أنه لا يمكن تمكين هؤلاء الناس إلاّ إذا كانت هيئاتهم التشريعية وعملياتهم الانتخابية ونظمهم القانونية والقضائية تعمل بصورة سليمة. فوجود برلمانات تتألف من أعضاء منتخبين بصورة حرة ونزيهة يمثلون مختلف الأحزاب يعد أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للمشاركة الشعبية والمساءلة الحكومية. فالنظم القانونية والقضائية الفعالة تحمي سيادة القانون، كما تحمي حقوق الجميع. والانتخابات النزيهة تعني ثقة الجمهور العام واطمئنانه، وكذلك الشرعية السياسية. وينبغي على الدول كذلك أن تشيع اللامركزية في نظمها السياسية والاقتصادية، لتصبح أكثر استجابة لمطلب المواطنين وللأوضاع الاقتصادية المتغيرة.

وفي المجتمعات متقدمة النمو والنامية على حد سواء، تضطر الدولة إلى إعادة تحديد دورها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بتقليصه وإعادة توجيهه وإعادة تشكيله. والضغوط من أجل التغيير تنبع من ثلاثة مصادر:

- القطاع الخاص يريد بيئة مواتية أكثر في السوق، ويريد توازناً أفضل بين الدولة والسوق.
- المواطنون يريدون زيادة مساءلة الحكومة واستجابتها، فضلاً عن التوسع في اللامركزية.
- الضغوط العالمية من الأطراف الدولية، والاتجاهات الاجتماعية، والاقتصادية، السائدة على نطاق العالم تشكّل تحدياً لهوية الدولة وطبيعتها.

القطاع الخاص:

إن للدولة قوة كبرى في تحقيق التنمية، ولكنها ليست القوة الوحيدة، فالتنمية البشرية المستدامة تعتمد في جانب منها على خلق الوظائف التي تولد ما يكفي من الدخل لتحسين مستويات المعيشة، ومعظم الدول تسلم الآن بأن القطاع الخاص هو المصدر الأساسي لفرص العمالة المنتجة، فالعولمة الاقتصادية تغيّر بصورة جوهرية الطرق التي تعمل بها الصناعات والمشاريع، وفي كثير من البلدان النامية، يجب تشجيع ودعم المشاريع الخاصة لكي تصبح أكثر شفافية وقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

غير أن السوق وحدها لا يمكن أن تحقق النمو العادل، والتوازن بين الجنسين، والحفاظ على البيئة، وتوسع القطاع الخاص، والمشاركة الفعالة في التجارة الدولية. فالدول تستطيع أن تشجع تنمية القطاع الخاص بصورة مستدامة من خلال:

- خلق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي.
- الحفاظ على الأسواق التنافسية.
- ضمان حصول الفقراء (وبخاصة من النساء) على القروض بسهولة.
- رعاية المشاريع التي تولد أكبر قدر من الوظائف والفرص.
- اجتذاب الاستثمارات والمساعدات في نقل المعرفة والتكنولوجيا ، وبخاصة للفقراء.
- فرض سيادة القانون.
- تقديم الحوافز لتنمية الموارد البشرية.
- حماية البيئة والموارد الطبيعية.

المجتمع المدني:

يتعيّن على المجتمع المدني أيضاً أن يحمي حقوق المواطنين. ومع إعادة تشكيل الدولة والقطاع الخاص وإعادة تحديد علاقاتهما يتغيّر المجتمع المدني أيضاً من نواح هامة. فعدم استجابة الحكومات، واشتداد وطأة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية يؤديان إلى تقويض بعض منظمات المجتمع المدني التقليدية، وتدعيم بعضها الآخر،

كما يضطر الناس في كثير من الأحيان إلى تنظيم أنفسهم بطرق جديدة. وبالتالي ، فإن المجتمع المدني هو أكثر من مجرد مجتمع في حد ذاته. فهو ذلك الجزء من المجتمع الذي يربط الأفراد بالمجال العام للدولة، إنه الوجه السياسي للمجتمع. وتعد منظمات المجتمع المدني بمثابة قنوات لمشاركة الناس في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتنظيمهم أنفسهم في شكل جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة والوصول إلى الموارد العامة، وبخاصة من أجل الفقراء. ويمكن أن تفرض تلك المنظمات كوابح وضوابط على سلطة الحكومة، وأن ترصد الإساءات الاجتماعية. كما إنها تتيح للناس فرصاً لتطوير قدراتهم، وتحسين مستويات معيشتهم، كمراقبة البيئة، ومساعدة المحرومين من الامتيازات، وتنمية الموارد البشرية، وتيسير التواصل فيما بين دوائر الأعمال التجارية بصورة جوهرية وبدرجة أكبر، وتخفف الشبكات المدنية من معضلات العمل الاجتماعي، بإضفاء صبغة مؤسسية على التفاعل الاجتماعي ، والحدّ من الانتهازية ، وتعزيز الثقة، وتسهيل المعاملات التي تعد أساساً للتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمشاركة العامة من جانب أعضاء المجتمع المدني. وهذه العلاقات والقواعد الاجتماعية تشكّل رأس المال الاجتماعي للأمة. ولا تسعى منظمات المجتمع المدني على الدوام وراء خصائص الحكم الرشيد كما إنها ليست على الدوام أكثر عناصر التنمية فعالية. وهذا هو السبب في أنه حين تحمي الدول الحقوق الديمقراطية لمنظمات المجتمع المدني ، فإنها لا بد وأن تكفل أيضاً التقيد بسيادة القانون والقيم التي تعكس قواعد المجتمع. والمؤسسات الديمقراطية، ولا سيما على الصعيد المحلي، يمكن أن تلعب دوراً هاماً في ضمان أن يكون لكل فرد في المجتمع صوته الخاص، فضلاً عن كفالة السبل التي تتسم بالشفافية والعدالة للوصول إلى توافق الآراء.

ومثل المشاريع الخاصة، تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى قدرات كافية لكي تحقق إمكاناتها الكاملة. كما إنها تحتاج إلى بيئة تمكينية، تشمل إطاراً تشريعياً وتنظيمياً يضمن الحق في إنشاء الجمعيات، وحوافز لتيسير الدعم، وسبلاً لإشراك منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات العامة وتنفيذها. وبالتالي، فإن تدعيم البيئة التمكينية للتنمية البشرية المستدامة لا يعتمد فحسب على الدولة التي تحكم، وعلى القطاع الخاص الذي يوفر الوظائف المدرة للدخل، بل إنه يعتمد أيضاً على منظمات المجتمع المدني التي تسهل التفاعل السياسي والاجتماعي، والتي تعبئ المجتمع للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

السياق العالمي:

إن التحول من الاقتصادات الخاضعة للسيطرة المركزية إلى اقتصادات السوق، وظهور نظم سياسية ديمقراطية في الاتحاد السوفييتي السابق، وسرعة تطور التكنولوجيات الجديدة وانتشارها على الصعيد العالمي، والانتشار واسع النطاق لنظام الاتصالات السلكية واللاسلكية، والأهمية المتنامية للصناعات والمهارات القائمة على المعرفة، والاندماج المستمر للاقتصاد العالمي من خلال التجارة والاستثمار، كلها قد خلقت أساساً لعصر جديد من التنمية البشرية المستدامة. غير أنها جميعاً تحمل أيضاً مخاطرها، وأصبح السؤال المطروح هو: هل سينتهي الأمر إلى التقدّم أو إلى الانهيار؟

إن التغيّرات التي طرأت على النظم الاقتصادية والسياسية في العالم قد أحدثت حقاً تحسينات لم يسبق لها مثيل في أوضاع معيشة البشر في البلدان متقدمة النمو والنامية على حد سواء. ولننظر فحسب إلى أشكال التقدم الهائلة التي حدثت في ميادين الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل، والزراعة، والطب، والهندسة الوراثية، والحوسبة، ونظم الطاقة، التي تراعي الاعتبارات البيئية، والهياكل السياسية، والتسويات السلمية. والقائمة طويلة، غير أن هذه التغيرات تجلب معها أيضاً إحساساً جديداً بانعدام اليقين، والتحديات، بينما يخطو العالم إلى القرن الحادي والعشرين. فعلامات الانهيار تبدو في كل مكان: التفسخ الأسري، وتدمير المجتمعات الأصلية، وانحطاط وإبادة الحياة النباتية والحيوانية، وتلوّث الأنهار والمحيطات والغلاف الجوي، والجريمة والاغتصاب، وإساءة استخدام الموارد، وارتفاع معدلات البطالة، واتساع الفجوات بين الدخول والقدرات. إنها بالتأكيد ليست بالصورة التي تبعث على السرور. والاتجاه نحو العولمة يستحق اهتماماً خاصاً، وهو يتبدى في نمو التكتلات الإقليمية التي تتعاون في مجالات مثل التجارة والأطر القانونية، وفي قوة الهيئات الحكومية الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، وفي انتشار الشركات غير الوطنية. وتترك العولمة آثاراً عميقة على الحكم يصعب تحديد أبعادها في الوقت الراهن. فهناك أولاً تزايد تهميش فئات معينة من السكان. فأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى ثورة التكنولوجيا/المعلومات يواجهون خطر أن يصبحوا جزءاً من طبقة متدنية هيكلياً. وهناك ثانياً تآكل سيادة الدولة، حيث أصبحت الهيئات غير الوطنية تقوم بصورة متزايدة بمعالجة الشواغل الوطنية، والضغط من أجل وضع قوانين عالمية. وهناك ثالثاً زيادة عولمة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، مثل الجريمة والمخدرات والأمراض المعدية ونزوح الأيدي العاملة.

وأخيراً، فقد أصبحت رؤوس الأموال والتجارة الدولية مسؤولة بدرجة أقل فأقل أمام الدول ذات السيادة.

ولم يعد من الممكن النظر إلى الحكم باعتباره نظاماً مغلقاً، وأصبحت مهمة الدولة تتمثل في تحقيق توازن بين الاستفادة من العولمة، وتوفير بيئة محلية اجتماعية واقتصادية تتسم بالأمان والاستقرار، وبخاصة لأكثر الفئات ضعفاً. كما أن العولمة تخضع الدول لقدر أكبر من التمحيص، مما يؤدي إلى تحسين أداء الدولة وجعل السياسات الاقتصادية أكثر اتساماً بالمسؤولية. ولما كانت الإدارة من دوائر الحكم ـ الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ـ لها نقاط قوتها وضعفها، فإن تحقيق الحكم الرشيد يتطلب تفاعلاً أكبر بين الدوائر الثلاث لتحديد التوازن السليم فيما بينها من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تتركز على الناس. ونظراً لاستمرار التغيير، ينبغي أن تملك الدوائر الثلاث قدرة ذاتية على التفاعل والتكيف بصورة مستمرة، بما يسمح بتحقيق الاستقرار طويل الأجل. وتعترف وثيقة مبادرات من أجل التغيير التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن العلاقات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني هي محددات رئيسة فيما إذا كان بمقدور أمة من الأمم أن تهيئ فرصاً عادلة ومستدامة لشعبها بكامله. فالموارد ستهدر ما لم تعمل الحكومة بكفاءة وفاعلية. وما لم تمتلك الشرعية في نظر الشعب، فإنها لن تتمكن من تحقيق أهدافها أو أهداف الشعب. وإذا عجزت عن بناء توافق الآراء الوطنية حول هذه الأهداف، فما من مساعدة خارجية يمكن أن تساعد في تحقيقها. وإذا عجزت عن رعاية تماسك النسيج الاجتماعي، فإن المجتمع يواجه خطر التفسخ والفوضى. كذلك وعلى القدر نفسه من الأهمية، إذا لم يتم تمكين الناس للإضطلاع بمسؤولية تميتهم، داخل إطار تمكيني توفره الحكومة، لن تكون التنمية مستدامة. إن البلدان النامية لا بد أن تكفل للجميع إمكان المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من العولمة. ويجب عليها أن تقيم نظاماً سياسياً يشجع الحكومة والقادة السياسيين، وقيادات الهيئات التجارية، والقيادات المدنية على صياغة الأهداف التي تتركز على الناس والسعي وراء تحقيقها بالإضافة إلى نظام يعزز توافق الآراء العامة حول هذه الأهداف.

التطورات العالمية من حولنا

يمكن تلخيص أهم الأحداث التي يشهدها العالم من حولنا في النقاط المختصرة والشارحة نفسها التالية:

• الأزمات في جنوب شرق آسيا ـ أمريكا اللاتينية ـ روسيا.

• بدء الانهيار في تايلاند في يونيو ٩٧ وامتداده إلى كوريا ثم أندونيسيا.

• اليابان تعاني ركوداً كبيراً ويتوقع لها نمو سالب بمقدار ٢٪، حيث إن ٢٠٪ من تجارة منطقة جنوب شرق آسيا يذهب إلى اليابان، و ٥٠٪ من التمويل يأتي من اليابان التي تعتبر مركزاً لتسعير السلع.

• احتياطات البرازيل انخفضت من ٧٥ بليوناً إلى ٥٠ بليون دولار بعد دخول تدفقات قيمتها ٢٠ بليون دولار، أي أن حوالي ٤٥ بليون دولار سحبت من البرازيل.

• منذ حوالي عامين كانت التدفقات من الدول النامية إلى دول الاقتصاد الصاعد (Transitional/Emerging) تزيد عن ٣٠٠ بليون دولار . وانخفضت في العام السابق إلى حوالي ١٥٠ بليون دولار متمثلة في ١٠٠ بليون دولار تحويلات بنكية، وحوالي ٤٠ بليون دولار استثمارات ... (Bond Investment).

• المشاكل السياسية والاقتصادية التي واجهت روسيا لتخبطها بين النظامين.

• نقص شديد في توافر السيولة حيث انخفضت في العام الماضي بحوالي ٣٠٠ بليون دولار، وهذه لا يمكن تمويلها بالمؤسسات المالية فقط، وحتى الدول المتقدمة واجهت زيادة من ١٠٪ إلى ٢٠٪ في تكلفة الاقتراض من الأسواق، وفي بعض الأحيان عدم توافر التمويل ذاته.

• انخفض النمو في التجارة من ٩٪ منذ سنتين إلى ٥٪ في العام السابق، ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٢٪ هذا العام.

• أحسن التقديرات لزيادة الناتج المحلي العالمي (Global GDP) هي ٢٪ لهذا العام.

• حوالي ٣ بلايين شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم.

استنتاجات ومقترحات في برنامج الخصخصة

في إطار الموجة العارمة التي تكتسح دول العالم في مجال الخصخصة، فقد بات من الواضح أن هناك ارتباطاً ما بين الخصخصة والعولمة، بخاصة وأن الأمرين تطورا بالوتيرة نفسها في العالم العربي. ويمكن استنتاج ما يلي من ورقة قدّمها عبد الرحمن السحيباني، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في الجامعة العربية، حول الخصخصة في العالم العربي:

١. ليست العبرة بانتقال الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، إنما بمدى نجاح تشغيل مرافق الإنتاج بأسلوب القطاع الخاص. ومن الأفضل على المدى البعيد أن تبقي الدولة على الجزء الأعظم من ملكية مرافق الإنتاج كبيرة الحجم، على أن يتولى القطاع الخاص بحصته، حصة الأقلية، كامل مسؤوليات الإدارة والتشغيل. والإدارة الحكومية الكفؤة مطلب جوهري لنجاح عمليات الخصخصة، ذلك إلى جانب العمل على ترسيخ مقومات نجاح الخصخصة مثل التشريعات والقوانين وسوق المال والمراقبة والتطوير والتقييم.

٢. ولدعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ينبغي أن تكون أولويات برامج الخصخصة لتلك المرافق التي تنتج سلعاً قابلة للتداول التجاري على المستوى العربي. كما وأن خصخصة الشركات العربية المشتركة ستكون دعماً قوياً لنجاح المنطقة الحرة، من حيث توزيع ملكياتها عربياً، وحجمها المؤثر، وطبيعة الأنشطة التي تزاولها.

٣. ورغم أن استجابة الحكومات العربية لانعكاسات الأزمة المالية الراهنة في آسيا لم تتضح بعد إلاّ أنه يتوقع أن تؤثر تأثيراً واضحاً على برامج الخصخصة العربية، من حيث التوقيت، وترتيب الأولويات، ويتوقع أن تتباين أساليب التعامل مع الأزمة من بلد عربي إلى آخر ، بحسب وضع كل بلد وتقييمه.

التكامل الاقتصادي العربي

إن العمل على تحقيق العرب التنمية الحضارية الشاملة بأبعادها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية مع المحافظة على التراث الموروث يقتضي :

- الانتساب إلى العالم المتقدم.
- توثيق العلاقات مع الأقطار الرئيسة.

إن ما يؤكده الخبراء الذين يرصدون العالم العربي ومستقبله القادم، في ضوء المتغيرات العالمية، يشير إلى الكثير من الخطوات التي يجب أن تتخذها الدول العربية لتطوير أسواقها المالية، وعلاقتها المالية الدولية. ولعل تجربة الوحدة الأوروبية مثال مفيد، فقد جاءت بعد حروب ومنازعات وأهوال، وتأخرت أكثر من خمسين عاماً، وقد احتاج الأمر إلى دراسات متأنية، وأشركت الحكومات شعوبها في استفتاءات متتالية، والتزمت بنتائج هذه الاستفتاءات.

عوائق مسيرة التكامل الاقتصادي العربي

● عدم وجود كيان مستقل للسوق العربية، وبالتالي صعوبة اتباع أي إجراءات إلاّ من خلال مجلس الوحدة الاقتصادية.

● عدم التنسيق بين الخطوط الاقتصادية في دول السوق العربي.

● الاختلافات الموجودة في مجموعة التشريعات النقدية والمالية والتجارية والتي يتم بها التعامل داخل السوق مما يؤدي إلى صعوبة قيام منطقة التجارة الحرّة داخل الوطن العربي.

● عدم وجود معاملة تفضيلية لصادرات وواردات الدول العربية الأقل نمواً.

● عدم وجود التنسيق المطلوب بين سياسات الإنتاج وسياسات التبادل داخل السوق.

● ضعف الإرادة السياسية من جانب الدول الأطراف في السوق على الالتزام بالاتفاق.

المتغيرات وفرص نجاح التكامل الاقتصادي العربي

ويتمثل ذلك على النحو التالي :

١. الإصلاحات الاقتصادية في العديد من الدول العربية ومنها:

● تحرير أسعار الصرف وقابلية التحويل النقدي.

● إفساح المجال أمام القطاع الخاص.

● تسوية المدفوعات.

● تصحيح الأسعار وشفافية الأسواق.

● تحسين مناخ الاستثمار (نسبياً يحتاج إلى المزيد).

٢. وجود المؤسسة المالية العربية ودورها المتزايد في تمويل وضمان الصادرات مثل:

● صندوق النقد العربي.

● المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

● الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

٣. تطور أنظمة المعلومات دولياً (الإنترنت) وقواعد وشبكات المعلومات التجارية العربية والتي ساهمت في حل مشكلة ضعف المعلومات التجارية.

هذا ؛ وقد مرّت مشروعات التكامل الاقتصادي العربي بمراحل مختلفة هي:

- ميثاق الجامعة العربية (١٩٤٥).
- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (١٩٥٠).
- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت (١٩٥٣).
- اتفاقية اتخاذ جدول موحد للتعرفة الجمركية (١٩٥٤).
- اتفاقية الوحدة الاقتصادية (١٩٥٧).
- إنشاء السوق العربية المشتركة (١٩٦٤).
- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (١٩٨١).
- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعداد مشروع «البرنامج التنفيذي لاتفاقية التبادل التجاري» (١٩٩٥).
- إقرار البرنامج في (١٩٩٧) بهدف تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية بين الدول العربية على مراحل سنوية متدرجة، ومدته ١٠ سنوات تبدأ من ١٩٩٨.

خاتمة واستنتاج :

في إطار ما تقدم فإن المطلوب للعالم العربي لمواجهة التحديات القادمة أمران هما:

السوق العربية المشتركة، ومؤسسة مالية عربية تكون لها السيادة على جميع المؤسسات المالية الموجودة في الدول العربية. ويستهدف ذلك بشكل أساسي تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية، ورفع مستوى معيشة المواطن العربي، والتعامل مع اتفاقية الجات، ومتطلبات منظمة التجارة العالمية.

الإصلاحات الاقتصادية في المغرب وتونس

د. مصطفى الكثيري

منذ عقد من الزمن، اعتمد كل من المغرب وتونس إصلاحاً للنظام المالي يستهدف تعبئة الإدخار وتحسين فعالية استخدام الموارد المالية المتوافرة والمتاحة وضمان الاستقرار المالي. وقد أمكن لهما تحقيق تقدم مهم وملموس في العديد من المجالات، الأمر الذي جعل المؤسسات العالمية الدولية تعتبر تجربة كل من المغرب وتونس جديرة بالاهتمام، وفي طليعة تجارب الإصلاحات الاقتصادية.

وعلى ضوء تجارب عدد من البلدان النامية، يمكن التمييز بين:

١. إصلاحات الجيل الأول التي ترمي إلى وضع الهياكل وشروط سير نظام مالي ناجع يقوم على آليات السوق.

٢. إصلاحات الجيل الثاني التي تتوخى تحقيق مستوى عالٍ من فعالية الوساطة المالية وتقوية المؤسسات وتوسيع الأسواقٍ وإدماج النظام المالي الوطني في السوق المالية الدولية.

وبالنسبة للبلدان العربية، يمكن اعتبار أن مصر والأردن والمغرب وتونس قد حققت غالبية الإصلاحات التي تدخل في عداد الجيل الأول لتشرع في إصلاحات الجيل الثاني.

أما بلدان مجلس التعاون الخليجي ولبنان التي تتوافر فيها

أنظمة مالية متطورة فهي تقوم راهناً بالإصلاحات المالية والاقتصادية التي تنتسب لإصلاحات الجيل الثاني.

وإذا كان كل من المغرب وتونس قد أنهيا إنجاز الجيل الأول من الإصلاحات ، فيمكن تقييم حصيلتها ونتائجها واستخلاص الدروس والعبر من تجربتهما قبل رصد أبعاد المرحلة الثانية من الإصلاحات الجارية في كلا البلدين.

المحور الأول: حصيلة منجزات الجيل الأول من الإصلاحات المالية والاقتصادية في المغرب وتونس:

انصبّت هذه الإصلاحات على اتخاذ عدة تدابير هادفة تحرير النظام الاقتصادي وتحفيز قوى السوق على بلورة دور أكبر في رصد الموارد المالية لاستخدامها في الحصول على إنتاجية أكثر. ولتحقيق أجواء التنافس داخل النظام المصرفي، تم تحرير أسعار الفائدة، وشروط منح القروض مثلما تم تنويع الأدوات المالية. وعمدت السلطات العمومية تدريجياً إلى الحد من بعض أوجه الخلل التي كانت تشوب الوساطة المالية، كامتياز أسعار الفائدة، والاحتفاظ الإلزامي بالسندات العمومية بأسعار أقل من سعر السوق، والتدخل المبالغ فيه للدولة في القرارات المتصلة بالإقراض. وهكذا أخذت الدولة في الانسحاب من الوساطة المالية في المغرب أكثر من تونس، لتتقوى مواقع مؤسسات الوساطة البنكية من خلال إعادة هيكلتها ورسملتها.

وبفضل الإلغاء التدريجي للرقابة المباشرة والتقديرية للإقراض ، أعدت السلطات النقدية نظاماً لتدبير السيولة النقدية بوساطة أدوات الضبط النقدي غير المباشرة القائمة على قاعدة السوق.

وكذلك اتخذت تدابير في اتجاه تقوية القواعد الاحتراسية والرقابة البنكية وفق الضوابط الدولية. ولإذكاء التنافس في هذا القطاع، تقرر فتح رأسمال بعض المؤسسات البنكية لمساهمة القطاع الخاص الأجنبي ، وإلغاء التخصص القطاعي للوسطاء الماليين، ومنح المؤسسات البنكية حرية أكثر في اتخاذ قرار الإقراض.

كما اتجه الاهتمام إلى أنظمة الصرف والتحويلات الخارجية لتحريرها بعد التخفيف من الإجراءات المقيدة لحركة تنقل رؤوس الأموال، وتحويل العملة الوطنية إلى إطار المعاملات الجارية. وتم إحداث أسواق صرف بينية داخل المنظومة البنكية،

من أجل رفع مستوى أداء دور قوى السوق تدريجياً في تحديد سعر الصرف.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات ما تزال مخلفات النظام المالي الذي سبق الإصلاحات المشار إليها، في المغرب وتونس ومنها:

أ. الإشراف على تحديد أسعار تغطية الودائع البنكية كحسابات الادخار في «الكناش» بالمغرب والودائع الخصوصية للادخار في تونس، فلا يؤدى مقابل عن الودائع المفتوحة في كلا البلدين.

وفيما ألغت تونس الاحتفاظ الإلزامي من لدن البنوك بالسندات العمومية أو المملوكة من لدن المؤسسات المالية المختصة، يظل هذا الاحتفاظ الإلزامي ساري المفعول في المغرب، ولو أن نسبة الاحتفاظ تقلصت بشكل كبير.

ب. تنامي التنافس فيما بين الوسطاء الماليين لم يتبلور بالكيفية المطلوبة على مستوى أسعار الفائدة، إذ لم يكن بالقدر الذي من شأنه خلق دينامية كبيرة وجدوى في الإنتاجية والنجاعة.

ومرد هذه الوضعية إلى ميل البنوك للحد من التنافس على الأسعار وكذا إلى تجربة السوق التي تخضع أجزاء منها لبنك أو بضعة بنوك.

جـ. انسحاب الدولة من أنشطة الوساطة المالية كان محتشماً نسبياً، وتظل نسبة ٥٠٪ من أصول البنوك في تونس مملوكة للدولة التي تراقب ثلاثة من البنوك الأربعة الكبرى. وفي المغرب وبعد خصخصة البنك المغربي للتجارة الخارجية، لم تعد الدولة تراقب إلاّ ٢٤٪ من رأسمال البنوك.

هل كانت لهذه الإصلاحات آثار اقتصادية إيجابية؟

قد يكون من الصعوبة بمكان تقييم الآثار الاقتصادية المترتبة على إصلاح القطاع المالي. ولا يمكن إجراء مقارنة إلاّ ما بين الفترة الزمنية التي سبقت الإصلاح والفترة التي أعقبت هذا الإصلاح، ومهما يكن فإنه يصعب القيام بهذه المقارنة لاحتمال أن لا تتحقق هذه الإصلاحات.

هذا؛ ويمكن تلمس الآثار الاقتصادية الإيجابية في ما يلي:

ـ مدى مساهمة هذه الإصلاحات في الانتشار النقدي في الاقتصاد، وتوسيع مجال المسالك (القنوات) المالية. فلقد تزايد انتشار الوسائل النقدية، وحجم

الوساطة المالية كما يتجلى من مؤشر الكتلة النقدية (عرض النقد) قياساً إلى الناتج الداخلي الإجمالي:

- ارتفاع حصة الإقراضات للاقتصاد الوطني (باستثناء القطاع العام) من إجمالي الإقراضات، وما يعكسه من استخدام أحسن وأنسب للموارد المالية:

- أسعار الفائدة من حيث احتسابها بالقيمة الحقيقية أصبحت موجبة وهذا أسهم في تعبئة الادخار الداخلي، وعقلنة قرارات الاستثمار.

- تنامي مستوى نجاعة الوساطة المالية التي يشير إليها تناقص مؤشر النقد المركزي قياساً إلى الودائع.

ومن الجدير بالذكر أنه قد لوحظ تطور نسبي في كلا البلدين في حصة الادخار، الذي كان من نصيب القطاعات في غير الإدارات العمومية على امتداد فترة الإصلاحات بالمقارنة مع السنوات الخمس عشرة الأخيرة، التي سبقت هذه الإصلاحات.

فما هي الدروس والعبر المستقاة من تجربة المغرب وتونس؟

من المؤكد أنه بالرغم من بعض مواطن القصور والنقص، فإن هذه الإصلاحات أفرزت نجاحاً محسوساً تبرره الحقائق التالية:

- إن الإصلاحات التي تحققت في القطاع المالي هي جزء من سلسلة التدابير الهيكلية في العديد من القطاعات - ويتعلق الأمر بتحرير الأسعار والتجارة الخارجية، وتقويم المالية العامة ، وتعديل نظام التحفيز والخصخصة، وكلها تدخل في عداد التدابير التي أسهمت في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي على امتداد فترة الإصلاح، مثلما دعمت نشاط القطاع الخاص.

على أن وتيرة التقدم الحاصل في هذه الميادين تختلف إلى حد ما من بلد لآخر. فإذا استطاعت تونس أن تتحكم في عجز ماليتها العمومية بكيفية أسرع مما هي في المغرب، فإن هذا الأخير قد حقق نتائج ملموسة في مجال الخصخصة.

والأهم أن إصلاح القطاع المالي في كلا البلدين قد استفاد من إطار اقتصادي كلي مستقر نسبياً.

- الإصلاح المالي تم تدريجياً وعلى مراحل، مما ساعد على تجنب الصدمات

والهزات التي تصيب النظام المالي عادة، ومكن الوسطاء الماليين والفاعلين من إعداد العدة لكل مرحلة بكيفية مناسبة.

- إن ترتيب مختلف الإجراءات المتخذة تم بكيفية مدروسة وملائمة:

فتحرير أسعار الفائدة تم في الوقت نفسه الذي جرى فيه الانتقال إلى الضبط غير المباشر للسيولة من لدن البنك المركزي في كلا البلدين، وواكب تنويع المنتوجات وتشجيع التنافس وتعزيز الأوضاع المالية للبنوك واعتماد قواعد احتراسية أكثر تشدداً.

- وساندت الخصخصة تنشيط أسواق البورصة، ولو أن عملية الخصخصة كانت بطيئة في تونس أكثر مما كانت عليه الحال في المغرب.

إلاّ أن استمرار العجز المالي المرتفع نسبياً في المغرب لم يحدّ من اقتطاع الخزينة العامة للمملكة لجزء من الادخار المالي، مما تسبب في تأخير التحرير الشامل لأسعار الفائدة وفي إلغاء الاستخدامات الإلزامية للبنوك.

وفي تونس، اصطدمت وتيرة تحرير أسعار الفائدة، وشروط إعادة التمويل من لدن البنك المركزي بمشاكل القروض غير الناجعة التي كانت ممنوحة في السابق للمقاولات العمومية والتي تطلبت تصفيتها مجهوداً لإعادة الهيكلة من قبل البنوك.

وعلى الرغم من هذه النواقص، يمكن القول بأن تدبير إصلاحات الجيل الأول تم بكيفية حسنة، وإن التجربة كانت نسبياً مرضية.

وعلى ضوء هذه التجربة، يمكن استخلاص ما يلي:

الخلاصة الأولى: هي أنه عندما تكون أهداف الإصلاح محددة بوضوح، ويكون الإجماع على تحقيقها، فإن إنجازها بكيفية متدرجة يكون مجدياً، ويمكن تفادي الصدمات على النظام المالي، وتمكين المؤسسات والفاعلين الاقتصاديين والماليين من التكيف مع الأدوات الجديدة ومع التعديلات القانونية والتنظيمية.

الخلاصة الثانية: هي أنه يجب التأكد في كل وقت وحين من أن الإصلاحات بقدر ما تكون متكاملة فهي تقوي بعضها بعضاً، وتحد بكيفية متسارعة من العراقيل والعقبات مهما كانت طبيعتها المالية أو القانونية والإدارية والإجرائية وغيرها.

الخلاصة الثالثة: وهي أنه عندما يتأسس الإطار المؤسساتي والقانوني، يجب تفعيل الأدوات والآليات الجديدة بالشكل المطلوب، بعد فترة انتقالية وجيزة،

فعندما يتم تحرير أسعار الفائدة، يجب أن يتحدد مستواها عملياً بحسب قوى السوق.

وعندما تكون ثمَّة رغبة في خلق التنافس ، فيجب رفع الحواجز التي قد تقف في وجه هذا التنافس فعلاً وبالشكل المطلوب.

المحور الثاني: تفاعلات الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية والمالية في المغرب وتونس

لقد استهدفت المحطة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية والمالية الرفع من مستوى أداء ونجاعة الوساطة البنكية، وتنمية أسواق رؤوس الأموال، وإدماجها كلية في الأسواق المالية الدولية، وتمحورت هذه الإصلاحات حول المهام التالية:

- تقوية التنافس.

- تنشيط سوق البورصة وتعزيز قدرته الائتمانية، وذلك بتقوية السوق المركزي في اتجاه الرفع من السيولة وضمان الشروط القصوى للإعلام والشفافية في تحديد أسعار التداول.

- التنويع المتزايد للمساهمين ولأدوات السوق، مع حماية كبرى للمستثمرين وتأمين السوق بالتصريح الإلزامي في حالات تجاوز عتبة المساهمة في الشركات المتداولة أسهمها مع اعتماد نظام ضمان حسن إنجاز المعاملات.

- تطوير الوسائل والاستخدامات التكنولوجية.

وإجمالاً توخت هذه المجموعة من الإصلاحات تحقيق قابلية التحويل التام للعملة الذي من شأنه كسب مزايا الاندماج في الأسواق المالية الدولية.

ولتعزيز الإصلاحات المعتمدة على مستوى النظام البنكي والسوق المالية، أقدمت السلطات العمومية على إصلاح السوق النقدية عن طريق تنشيط سوق المناقصات لسندات الخزينة من ناحية، ومن ناحية أخرى إحداث نافذة جديدة تتمثل في سوق السندات لمستحقات الديون المتداولة (marché´des litres de creances négociables)

إن على الإصلاحات المالية في هذين البلدين المغاربيين مواجهة التحديات التي من أهمها تحديان اثنان أساسيان:

ـ التحدي الأول: ضرورة تعميق الوساطة المالية الداخلية حتى تسهم أكثر في إسناد إستراتيجية التنمية بتعبئة أكثر للادخار الوطني الداخلي، وإنعاش الاستثمار وتنشيطه.

ـ التحدي الثاني: تهيئة الأنظمة المالية من أجل اندماجها.

١. تعميق الوساطة المالية الداخلية:

يطرح على الأنظمة المالية في المغرب وتونس ضرورة تعميق وتنويع مجالات عملها وتداخلاتها لتشمل أكبر عدد من العناصر الاقتصادية: المدخرين والمستهلكين والمستثمرين ومنحهم أوسع شبكة من الأدوات والخدمات المالية بأسعار تنافسية، لتسهم بفاعلية أكثر نجاعة في تطوير الاستثمار وتحقيق النمو، كما يلي:

أ. في المجال التقليدي لاستقطاب الودائع ومنح القروض، يتعين على الوسطاء الماليين تعبئة الادخار لدى الأسر بكيفية مكثفة، إذ الوساطة البنكية بالمغرب لا تتعدى ١٥٪ من تعداد السكان. ويتوجب عليهم كذلك استثمار إمكانات الإقراض للسكن ولفائدة المقاولات المتوسطة والصغيرة اللتين تعتبران قطاعين رائدين للتنمية.

ب. القرض المجهري يشكل بدوره مجالاً ذا تأثير كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولو أنه لا يأخذ باهتمام المؤسسات البنكية التقليدية. فلقد لقيت مؤسسات مثل كرامين بنك (La Grameen Bank) ببنغلاديش نجاحاً ملحوظاً كما في العديد من البلدان، الأمر الذي يعزز الاعتقاد في نجاح تجربة من هذا القبيل في البلدان المغاربية.

جـ. وعلى مستوى أعلى في سلم الخدمات المالية يمكن تنويع الوساطة المالية في اتجاه خدمات للمتعاملين ، وإرشادات للإيداع وأنشطة في سوق رؤوس الأموال (إيداعات جماعية واكتتاب سندات) ومن شأن هذه الأنشطة المساهمة في توسيع الأسواق المالية، والرفع من مردودية البنوك، وتحسين ممارسات التدبير وانتعاش التقدم التكنولوجي.

هذا؛ ولا مراء في أن انطلاق سوق رؤوس الأموال يساهم في توسيع وتنويع النظام المالي. وتتوافر في كل من المغرب وتونس الهياكل والبنى الأساسية والإطار القانوني الضروري لإقامة أسواق بورصات القيم (الأصول) المنقولة. ومع ذلك يتعيّن بذل مجهودات متواصلة لإنعاش البورصة كأداة بديلة للتمويل مع تحسين سيولتها وضمان الشفافية فيها.

إن برامج الخصخصة المتسارعة من شأنها تنمية أسواق البورصة إلى جانب تنمية أسواق الالتزامات الخاصة، والأسواق الثانوية لتداول السندات العمومية.

ومن المؤكد أن هذه الإصلاحات تتطلب تلاؤم الإطار التنظيمي ، واستثمار الموارد البشرية والتكنولوجية. إلاّ أنه، وعلى عكس إصلاحات الجيل الأول، سيكون المحرك الأساسي لهذه المرحلة هو المنافسة. فممّا لا شك فيه أن تكثيف المنافسة يقود الوسطاء الماليين إلى مضاعفة الجهود ، لتعبئة الادخار حيثما هو موجود، ولتنمية منافذ جديدة لتدبير الأصول، بتوسيع الخدمات المقدّمة لزبائنهم بأسعار تنافسية، وهذا لا يعني أن هذه المنافسة غير موجودة راهناً، غير أن تكثيفها من شأنه إضفاء دينامية ضرورية ، والرفع من فعالية ونجاعة الوساطة المالية. فيمكن تنشيط المنافسة بإلغاء تجزئة السوق مع مواصلة انسحاب الدولة من أنشطة الوساطة، وتذليل التفاوض في تحديد أسعار الفائدة، وتطبيق تشريع ضد التكتلات غير المشروعة. كما أن سياسات أكثر مرونة للدخول في القطاع والخروج منه قد تزيد المنافسة مع تأمين الضمانات والقواعد الاحتراسية الضرورية.

وعلى هذا المستوى من التحليل، يجدر إعطاء بعض التوضيحات حول المنافسة:

أولاً: قد لا تؤدي المنافسة المتزايدة إلى تقليص عائدات وأرباح المؤسسات المالية، ولكن عندما ينخفض مستوى هوامش الربح، فإن تنامي الأرباح قد يتسارع في مناخ أكثر دينامية، وأشد تنافسية، حيث ينصب الاهتمام على رفع الإنتاجية، عن طريق التقدم التكنولوجي والإبداع المالي.

ثانياً: إن منافسة متزايدة قد لا تترتب عنها بالضرورة مضاعفة المؤسسات المالية الصغرى الأقل جدوى. ففي نظام مالي يخضع لآليات وقواعد السوق، تحدث الانضمامات والتجميع للمؤسسات المالية، دونما الإخلال بالمنافسة، عندما تستجيب هذه المؤسسات لضرورة رفع الإنتاجية والنجاعة في مواجهة المنافسة.

ثالثاً: وأخيراً، فإن توسيع دائرة المنافسة يشكل عبوراً لازماً لاندماج أكبر في الأسواق المالية العالمية.

٢. الاندماج في الأسواق المالية الدولية:

إذا كان كل من المغرب وتونس قد حقق تقدماً مهماً في طريق الاندماج في الأسواق الدولية للمنتوجات، وذلك بفضل تحرير تجارتهما الخارجية، فإن الاندماج على مستوى الخدمات قد يتطور أكثر في إطار منظمة التجارة العالمية، واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الصدد يجب النظر إلى الاندماج الكلي في

أسواق رؤوس الأموال كتتويج طبيعي للإصلاحات الجارية راهناً ومستقبلاً للنظام المالي في هذين البلدين.

ويعني الاندماج الكلي في الأسواق المالية الدولية تنقّل رؤوس الأموال بحرية والتحويل الكامل للعملة ومزيداً من التقويم للأسواق العالمية، وولوجاً أكبر للمؤسسات المالية الأجنبية للسوق الوطنية. إن مزايا الاندماج في الأسواق المالية الدولية عديدة، منها انطلاق الاستثمار الخاص الأجنبي، والنمو، والتشغيل، بوجه عام، ومضاعفة الإمكانات الاقتصادية لصالح كل السكان.

وقد تم في هذا المجال وضع اللبنات الأولى، بتحرير بعض معاملات رأسمالية، بما فيها اقتراضات القطاع الخاص من الخارج، وإصدار السندات في السوق الدولية (G.D.R) ومشاركة أجنبية أكبر في المؤسسات المالية، وفي نشاط البورصة. غير أنه من المطلوب الإعداد الجاد والمدروس للمراحل القادمة من أجل درء المحاذير أو الحد منها، ذلك أنه في ظل الاقتصاد الشمولي تكون الفرص والمحاذير وثيقة الصلة فيما بينها. فإذا كان بالإمكان الحد من المحاذير، فليس ممكناً إلغاؤها على الإطلاق، كما يلي:

أولاً: على المستوى الاقتصادي الكلي، يجب الحفاظ على الاستقرار المالي وتعزيزه، عن طريق ضبط الموازنة، وسياسة الصرف في مواجهة الآثار المحتملة للتقلبات والتغيرات المباغتة في تدفقات رؤوس الأموال.

ثانياً: إن على السوق المالية بما فيها البورصة اكتساب ما يكفي من العمق والسيولة والخضوع للمراقبة الكفيلة بامتصاص طلب المستثمرين الأجانب دونما مخاطرة.

ثالثاً: ويتعيّن على المؤسسات المالية، أن تقوي دعاماتها المالية، وتنمية محافظها المالية، وتطوير مَكْنَنَتها ومعالجة عملياتها الإعلامية بما فيها تحديث أنظمة الأداء والتسديد. إن المراقبة الوازنة للمؤسسات المالية والمراقبة المستقلة للبورصة هما من أهم الشروط المسبقة.

رابعاً: يجب أن تكون البنوك وغيرها من الوسطاء الماليين قادرين على مواجهة المنافسة مع المؤسسات الأجنبية، وعلى تحقيق الوساطة الأكثر حضوراً على مستوى دخول رؤوس الأموال، بأقل ما يمكن من المخاطر وكذا تنمية عملياتها بالخارج.

خامساً وأخيراً: إن جانباً مهماً في الجيل الثاني من الإصلاحات، يتمثّل في خلق

وتطوير ثقافة الشفافية والمسؤولية، وانسياب المعلومات، وتعميمها على الفاعلين في السوق المالية.

خاتمة: من هذا التحليل المركز يمكن استنتاج الخلاصات التالية:

الخلاصة الأولى: إن الجيل الأول من اصلاحات النظام المالي تم تدبيره بصورة مرضية في كل من المغرب وتونس، إذ أمكن وضع الإطار التنظيمي وهيكلة نظام مالي حديث وفعال وناجع.

الخلاصة الثانية: يتعيّن إلغاء مخلفات النظام السابق بسرعة، واكتمال إعادة هيكلة بعض المؤسسات المالية، والتأكد من أن النظام المالي يسير على قاعدة منافسة فعلية، ويتقيّد بالضوابط والقواعد الاحترازية.

الخلاصة الثالثة: إن إصلاحات الجيل الثاني أكثر صعوبة في التحقيق، ذلك أن مجهود التنمية والإبداع المطلوب من لدن المؤسسات المالية نفسها يبدو أكثر أهمية.

ومن المؤكد أن محرك هذه الإصلاحات لا يكون بإكراه السلطات العمومية بل بالمنافسة والحاجة إلى البقاء.

ويكمن دور السلطات العمومية في تسهيل ظروف وشروط الانتقال، والحفاظ على استقرار إطار الاقتصاد الكلي، والتوازنات الأساسية المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والاحترام المبدئي والفعلي والابتعاد عن التجاوزات.

الإصلاح الاقتصادي والخصخصة
(التجربة المصرية)

د. مختار عبد المنعم خطاب

مقدمة

لقد فرضت ظروف عالمية ومحلية على الاقتصاد المصري ضرورة إجراء إصلاحات جذرية وعميقة وبموجبها تحول تدريجياً ـ ولكن بسرعة محسوبة ـ من اقتصاد توجهه القرارات الحكومية في إطار نموذج التصنيع الحكومي إلى اقتصاد تقوده آليات السوق. وتلقي هذه الورقة الضوء على الظروف العامة التي تم فيها تبني سياسة التصنيع الحكومي. ثم الظروف العالمية الجديدة التي فرضت ضرورة التحول إلى اقتصاديات السوق، وكذلك الظروف المحلية التي فرضت عمليات التحول إلى اقتصاد السوق، والتي تمثلت في تعثر تجربة التصنيع الحكومي على المدى البعيد في تحقيق الأهداف الاقتصادية للنظام، وهي النمو المرتفع والمستدام، وعدالة التوزيع، وتحقيق الاستقرار في أثناء النمو. وتوضح الورقة بعد ذلك إجراءات الإصلاح التي اتبعت في التجربة المصرية بمراحلها المختلفة، خصوصاً مرحلة الإصلاح الهيكلي حيث يعد تحويل المشروعات العامة إلى الملكية الخاصة (الخصخصة) أحد ركائز الإصلاح. وتقدم الورقة بقدر من التفصيل مراحل التجربة المصرية في

الخصخصة وإجراءات تنفيذها، وأهم العقبات التي واجهت وتواجه التجربة، وكيفية التغلب عليها وتقييم النتائج التي حققتها.

أولاً : ضرورات الإصلاح

١. الضرورات العالمية للإصلاح

١.١ العالمية وتبني سياسة التصنيع الحكومي

منذ نشأ النظام الرأسمالي القائم على آليات السوق في أوروبا الغربية سواء في مرحلة الرأسمالية التجارية أم في مراحله الصناعية اللاحقة وهو يسعى للعالمية. والعالمية هي من طبيعته العضوية المكونة له. فالباعث على الإنتاج هو السعي لتحقيق الربح وتعظيمه وتنميته وهو يقتضي توسيع الأسواق داخل الحدود وخارجها. ويتطلب ذلك السعي لحرية تبادل السلع، وحرية انتقال رؤوس الأموال، وهما عمادا عالمية نظام السوق. وقد استخدم نظام السوق، أو النظام الرأسمالي، آليات كثيرة لتحقيق العالمية طيلة عقود عديدة، منها الجيوش (الاستعمار) والشركات التجارية والشركات متعددة الجنسيات، والدولة، والمساعدات الاقتصادية، والعقوبات، والمنظمات الدولية، والتعليم ونشر الثقافة، وغيرها من الآليات لتوسيع دائرة هيمنة النظام. وعلى الجانب الآخر سعت دول التخطيط المركزي إلى السيطرة على دول العالم الثالث، في حربها الباردة ضد النظام الاقتصادي العالمي السائد (النظام الرأسمالي). واستخدمت أساليب عديدة منها الغزو العسكري (الاحتلال) وفرض النظام، والمساعدات والتجارة، والعقوبات، والغزو الثقافي والتعليم. ولم تكن نزعة نظام التخطيط المركزي إلى العالمية بذات القوة كما في نظام السوق، لأن العالمية ليست من المكونات الاقتصادية التلقائية للنظام الاشتراكي، وإنما يفرضها الاقتناع بالعقيدة (شعار يا عمال العالم اتحدوا) أو تفرضها ظروف الصراع السياسي بين النظامين. فالعالمية ظاهرة قديمة مرتبطة بالنظم الاقتصادية التي سادت العالم حتى انتهاء الحرب الباردة مع مطلع التسعينات. وكان أهم مظهر سياسي لهذه العالمية هو محاولة كل معسكر أن يستقطب دول العالم الثالث. كما كانت أهم مميزات فترة الحرب الباردة توافر قدر معين من هامش المناورة أمام الدول النامية.

لقد سمح هامش المناورة الذي أتيح للبلاد النامية ، في ظل مرحلة العالمية بوجود أحد بديلين للنمو أمام معظم دول العالم الثالث، وهما أن تتبنى هذه الدول سياسات

اقتصادية قائمة، إما على هيمنة الدولة على معظم النشاط الاقتصادي (وقد أطلقنا عليها سياسة التصنيع الحكومي) أو تتبنى سياسات أخرى تقوم على جعل آليات السوق توجه معظم النشاط الاقتصادي.

وقد دلت تجربة العقود التي لحقت الحرب العالمية الثانية، وهي مرحلة الاستقلال السياسي للدول النامية أن غالبيتها ـ تحت تأثير العداء للبلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة التي مارست الاستعمار ـ قد تبنت إستراتيجية التصنيع الحكومي طريقاً للنمو. وساعد على هذا الاختيار نجاح الدعاية السوفيتية في إظهار قدرة اقتصاديات التخطيط المركزي على النمو السريع بقيام الدولة بتعبئة الموارد للاستثمار ، وضمان عدالة التوزيع في أثناء النمو. لقد شاعت أفكار الدعاية السوفيتية في مرحلة ما بعد الاستقلال ، ومكنت الظروف (الحرب الباردة وانقسام العالم إلى قوتين عظميين) من تبني غالبية الدول النامية سياسة التصنيع الحكومية عدة عقود.

١ـ ٢ التحولات من العالمية إلى العولمة

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات حدثت تحولات عالمية عميقة أطلق عليها لفظ «عولمة» وهي تختلف تماماً عما كان يسمى «عالمية» رغم أنها تستند تماماً إلى مفهوم العالمية (Internationalization) الكامن في جوهر نظام اقتصاد السوق. إن العولمة تعني سعي نظام السوق لأن يفرض نفسه على العالم، وهي بذلك مطابقة للعالمية. لكن هذا السعي يتم في ظروف مختلفة تماماً لم تمر على البشرية من قبل وأهمها:

١ـ ٢ـ ١ إن العولمة تعني السعي لفرض نظام السوق بمؤسساته وقيمه الحالية، أي أن العولمة تتم في وجود نظام اقتصادي عالمي سائد واحد هو نظام السوق.

١ ـ٢ـ ٢ إن ظاهرة «العولمة» تتم في ظل ـ وبعد إنجاز ـ ثورة علمية هائلة في الاتصالات والمعلومات، جعلت العالم كله وكأنه قرية واحدة صغيرة. لقد مثلت ثورة الاتصالات والمعلومات أعظم أدوات تحقيق «العالمية» في طورها الجديد، أي «العولمة».

١ـ٢ ـ ٣ إن ظاهرة «العالمية» الجديدة، أي «العولمة» تتم بعد نجاح الدول الصناعية وهي دول اقتصاديات السوق في تحقيق إنجازات تكنولوجية هائلة ترقى لمرتبة الثورات التكنولوجية في كل ميادين الحياة. وهذه الثورات قد استفادت منها الشعوب بدرجات متفاوتة. لقد حدث ذلك في الوقت الذي انهار فيه الشق الآخر من

النظام العالمي، النظام السوفييتي القائم على التخطيط المركزي، مما جعل نظام السوق أكثر بريقاً وإغراءً أمام قطاعات واسعة من شعوب بلادنا النامية. وقدم ذلك بيئة مواتية لانتشار تيار «العولمة».

١ ـ ٢ ـ ٤ نجحت دول اقتصاد السوق في تعزيز دور المنظمات الدولية وتقويتها كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسساته ومؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات والهيئات المانحة التابعة للدول الصناعية، وكلها منظمات ومؤسسات تنشر فكر اقتصاديات السوق، وتدعم تطبيقاته، وهو رافد هام يصب في محيط العولمة.

١ ـ ٢ ـ ٥ في إطار نظام اقتصادي واحد هو نظام السوق أصبح ميسوراً، أكثر من أي وقت مضى، السعي لتحرير التجارة، وإزالة المعوقات والحواجز التي فرضت عليها في خلال فترة الحرب الباردة، فتحرير التجارة سيؤدي إلى نمو حركة رؤوس الأموال، وهو ما يدعم تيار العولمة.

إن توقيع أعضاء الجات على اتفاقية مراكش المعروفة بجولة أورجواي يعتبر علامة هامة من علامات التحولات الاقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين.

١ ـ ٢ ـ ٦ إن العولمة بهذا الشكل، وفي مثل تلك الظروف، سوف تفرض منافسة طاحنة بين المؤسسات الإنتاجية وبين الدول على الصعيد العالمي، ولتنظيم هذه المنافسة وإدارتها سعت مختلف مستويات النظام العالمي إلى تعزيز وتنشيط التكتلات الاقتصادية وخلق مناطق للتجارة الحرة تضم دول اقتصاد السوق الصناعية المتقدمة والدول المجاورة لها، وخصوصاً الأقل نمواً. وقد فرض هذا الاتجاه الجديد تحديات جديدة أمام الدول الأقل نمواً أهمها أنه لم يعد أمامها خيارات كثيرة أو بدائل لعدم الانضمام إلى هذه التجمعات، وإذا قررت الانضمام فستجد نفسها أمام مستويين من المنافسة داخل وخارج تلك التجمعات . فبالنسبة للمنافسة داخل التكتل ستحرر وارداتها من دول التكتل بسرعة، وهو ما سيهدد إنتاجها المحلي خصوصاً في مواجهة منتجات الدول الصناعية المتقدمة الأعضاء في التكتل، ولن يفيدها كثيراً تحرير الدول الصناعية لوارداتها منها، لضعف منتجاتها كماً وكيفاً في أسواق الدول الصناعية. أما منافسة خارج التجمع فهي مع دول العالم المنخرطة في تكتلات اقتصادية وتجارية أخرى، أو غير المنخرطة لأنها جميعاً تسعى إلى تحرير التجارة وتزيد من قدراتها التنافسية. لقد أصبح العالم يتحول إلى ساحة يبدو أن الصراع

فيها سيكون محموماً، ولم تعد المنافسة بين «فريق» و «فريق» ، بل بين دول منفردة كلها تنتمي لفريق واحد، وزاد الموقف احتداماً أن تشكّلت داخل الفريق الواحد تكتلات تتنافس على قمة النظام.

١ـ ٣ العولمة وضرورة الإصلاح والخصخصة في مصر

لقد فرضت مرحلة العالمية في ظل الحرب الباردة على الاقتصاد المصري ـ مثل كثير من الاقتصاديات النامية ـ نوعاً غريباً من التكيّف دام نحو ثلاثة عقود ونصف. وقد اتسم هذا التكيف ببناء اقتصاد مختلط توجهه آليات التخطيط، وآليات السوق معاً، لذلك سماه بعضهم اقتصاداً مخططاً شبه مركزي، أو رأسمالية الدولة شبه الاحتكارية. وقد أفرز هذا المنهج بنية اقتصادية صنعت واقعاً اقتصادياً له سمات محددة أهمها:

١ ـ ٣ـ ١ هيمنة المشروعات والمؤسسات الحكومية على النشاط الاقتصادي.

١ـ ٣ـ ٢ ارتفاع معدل الحماية، حيث بلغ متوسط التعرفة على الواردات أكثر من ٥٠٪ وهي من المعدلات المرتفعة جداً على مستوى الدول المثيلة.

١ـ٣ـ ٣ ضعف الصادرات السلعية والارتفاع المتواصل للواردات، وهو أثر مباشر للحماية الجمركية.

١ـ ٣ـ ٤ انخفاض معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات تقل عن معدل الزيادة في السكان، مع تفاقم ظاهرة البطالة السافرة، كأثر لنقص معدل التشغيل.

١ـ ٣ـ٥ وجود جهاز مشوه للأثمان سواء للسلع أو للنقود (أسعار صرف وفائدة)، وكان ذلك من أثر التدخل الحكومي. فهل يستطيع الاقتصاد المصري بهذه السمات والملامح أن يواجه اقتصاديات الدول الأخرى ، في ظل تحديات العولمة التي أشرنا إليها؟ وكيف يستطيع الاقتصاد المصري أن يواجه تحدياته الداخلية وأهمّها أن ينمو بمعدل متوسط لا يقل عن ٧٪ مدة ٣٠ سنة متواصلة على الأقل وبنيته غير مهيأة للتعامل مع عالم حرية التجارة والمنافسة والتكتلات الاقتصادية المبنية على مناطق التجارة الحرة؟ ولذا كان لا بد من إصلاح اقتصادي شامل وعميق لتصحيح الهياكل والبنى، وتصحيح الاختلالات، وتحسين المناخ الكلي بهدف جذب الاستثمار الخاص لإنشاء شركات ومؤسسات إنتاجية جديدة. وكان لا بد أيضاً من تحسين أداء الاستثمارات القائمة وزيادة كفاءتها وبسرعة ، ليس فقط لكي تتمكن من التصدير والمنافسة مع المنتجين الآخرين خارج حدود الوطن، بل لكي تبقى وتواجه المنافسة

الداخليــة سـواء من المنتـجين الجـدد المصــريين (القطاع الخــاص) أم من السلع المستوردة في ظل مناخ مفعم بحرية التجارة.

١-٣- ٦ لقد دل التحليل العلمي والعملي لكفاءة الاستثمارات القائمة، وهي في الأساس استثمارات عامة، وضعتها الدولة في ميدان الإنتاج طيلة العقود الأربعة الماضية أن معظم هذه الاستثمارات قليلة الكفاءة. كما أن إيراداتها كانت تغطي مصروفاتها تحت مظلة الاحتكار، وخلف أسوار الحماية. وما أن فتحت الأبواب للواردات، ولإنتاج القطاع الخاص، حتى عانى كثير من المشروعات من الخسائر.

لقد دلت التجربة على أن إنتاج السلع في القطاع العام يتسم بقلة الكفاءة ولا يعيش إلاّ في ظل الاحتكار خلف الحماية، وهما شرطان لا يمكن توافرهما في عالم اليوم أو الغد ، عالم المنافسة والتميز وحرية التجارة.

١-٣- ٧ لقد وجد أن أنسب أسلوب عملي لتتحول هذه المشروعات الحكومية قليلة الكفاءة إلى مشروعات أكثر كفاءة هو نقلها إلى الإدارة الخاصة بوساطة الملكية أو الإدارة أو التأجير أي خصخصتها. من هنا كان برنامج الخصخصة أحد أهم عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى تحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد تقوده آليات السوق ليتكيّف مع الاقتصاد العالمي الجديد، اقتصاد ما بعد الحرب الباردة. لقد صاغت الحكومة المصرية برنامجها في الخصخصة، والذي يجري تنفيذه بدأب وإصرار، وحققت حتى الآن نتائج مرضية، وبدأ الاقتصاد المصري يتكيّف مع الاقتصاد العالمي، وحقق في ظل التحرير والخصخصة والتكيف نتائج أفضل، ويتوقع الخبراء والمراقبون أن تشهد الأعوام القليلة القادمة نمواً أعلى وتوظفاً أكثر.

٢. الضرورات المحلية للإصلاح والخصخصة: تعثر سياسات التصنيع الحكومي على المدى الطويل

بعد ثورة ١٩٥٢ تحولت مصر تدريجياً في إطار نظام عالمي موات ـ كما سبق أن أوضحنا ـ لتصبح واحدة من عديد من الدول النامية التي اتبعت إستراتيجية التصنيع الحكومي، بعد الحرب العالمية الثانية، وفي بداية فترة الاستقلال.

لقد قامت سياسة التصنيع الحكومي في مصر وغيرها من الدول النامية على النظر إلى تدفقات رأس المال الأجنبي وإستراتيجية التنمية التي تقوم على حرية التجارة على أنهما أساليب استعمارية جديدة. ولقد أدت هذه السياسة إلى هيمنة

النشاط الحكومي على الحياة الاقتصادية وتميز الاقتصاد بالانغلاق ويمكن قياس الانغلاق في بداية الثمانينات بالمؤشرات الآتية:

أ. وصل نصيب الناتج الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٨٪.

ب. زاد معدل التعرفة الجمركية على الواردات عن ٥٠٪ من قيمة السلع الوسيطة والرأسمالية.

جـ. غطى نظام حصص الاستيراد أكثر من ٦٠٪ من الواردات.

د. زاد الفرق في سعر السوق السوداء للعملة الأجنبية عن ٥٠٪ من السعر الرسمي في كثير من الحالات.

هـ. كانت سلع التصدير الرئيسة تحتكرها مؤسسات الدولة بنسبة تزيد على ٨٠٪ من إجمالي الصادرات.

و. أما عن معدلات النمو الاقتصادي التي تحققت منذ تأكيد سيطرة النشاط الحكومي على الاقتصاد عام ١٩٦١، فقد تحققت معدلات نمو معقولة حتى نهاية عام ١٩٦٥ تراوحت بين ٦٪ و ٧٪ سنوياً. وتوقف النمو تماماً بين ١٩٦٧ و ١٩٧٤. وارتفعت معدلات النمو مرة ثانية بين ١٩٧٤ و ١٩٨١ بسبب ارتفاع أسعار البترول، وزيادة الموارد الأجنبية من السياحة وقناة السويس، وتحويلات المصريين من دول البترول. ومع بداية الثمانينات وحتى عام ١٩٩١ سقط الاقتصاد المصري في براثن الركود فترة طويلة نسبياً. وكما حدث في كثير من النماذج الأخرى لتطبيق التصنيع الحكومي فقد استمرت الحكومة المصرية في دفع الأداء الاقتصادي في الأجل القصير عن طريق الاقتراض الخارجي على نطاق واسع. ويوضح الجدول رقم (١) تطور حجم العجز الإجمالي مع العالم الخارجي.

ومع نهاية الثمانينات بدأت تتفاقم مظاهر ضعف الأداء والانخفاض الشديد في معدلات النمو الاقتصادي، والاختلالات الشديدة في الاقتصاد الكلي المصري، وتوضح المؤشرات في الجدول رقم (٢) مظاهر الاختلالات وضعف الأداء وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩١.

وفي عام ١٩٨٧ توقفت مصر عن خدمة ديونها الخارجية. ودخلت مع صندوق النقد الدولي (IMF) في برنامج تثبيت مدته ١٨ شهراً أعقبته جدولة ديونها. غير أن التجربة حتى عام ١٩٩١ أثبتت أن برنامج التثبيت لم يؤد إلى نتائج إيجابية، وتوقفت مصر مرة ثانية عن سداد ديونها، مما أدى إلى تفاقم الأزمة عام ١٩٩١.

ودعا ذلك الحكومة المصرية لأن تعقد اتفاقاً مدته ثلاث سنوات مع صندوق النقد الدولي. ويشتمل البرنامج على مرحلتين رئيستين، مرحلة تهدف إلى التثبيت أو إزالة الاختلالات نفذت بنجاح كبير في المدة من مايو ١٩٩١ حتى نهاية عام ١٩٩٥، وهذه المرحلة وفرت إطاراً كلياً ملائماً للمرحلة التالية التي تهدف إلى زيادة الاستثمار الخاص، ودعم معدلات النمو الاقتصادي بتغيير بنية الاقتصاد المصري وإعادة هيكلته من اقتصاد قائم على التخطيط شبه المركزي إلى اقتصاد تقوده وتوجهه آليات السوق.

ثانياً: الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في مصر

١. سياسة التثبيت ومعالجة الاختلالات

كان على الحكومة المصرية أن تبدأ في عام ١٩٩١ في معالجة الاختلالات الاقتصادية الموضحة في الجدول رقم (٢) بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. وفي هذا الإطار تم انتهاج السياسات الآتية لتحقيق الاستقرار في المتغيّرات الكلية.

١ـ ١ إصلاح نظام الصرف الأجنبي

شهدت قيمة الجنية المصري تدهوراً مستمراً ، وتآكلاً مطرداً أمام العملات الأجنبية خصوصاً أمام الدولار الأمريكي، طيلة الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥ حتى منتصف عام ١٩٩١. كما أمكن في تلك الفترة رصد سبع قيم مختلفة للدولار مقابل الجنيه المصري منها قيمته طبقاً لأسعار السوق الحرة (السوداء). لقد ارتفع سعر الدولار في هذه السوق من نحو ٦٠ قرشاً عام ١٩٧٥ إلى نحو ٣٣١ قرشاً في مايو عام ١٩٩١.

ـ وابتداءً من عام ١٩٩١ بدأت الحكومة في إلغاء القيود المفروضة على تحويل العملات الأجنبية.

ـ كما جرى في عام ١٩٩٣ إلغاء إلزام المصدرين بتوريد الحصيلة من العملات الأجنبية (النظام المعروف بالاستمارة «ت ص»).

ـ كما أدى عديد من الإجراءات الأخرى مثل تحرير أسعار الفائدة، وتحرير مناخ الاستثمار من القيود وغيرها من إجراءات الإصلاح إلى الاستقرار النسبي في أسعار صرف الجنيه المصري مقابل الدولار منذ عام ١٩٩١ حتى الآن.

١ـ ٢ معالجة التضخم

بلغ معدل التضخم مقاساً بنسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ٦ر٢١٪ عام ٩١/٩٠ وقد طبقت حزمة من السياسات والإجراءات استهدفت تقليص حجم الطلب الكلي على المدى القصير والمتوسط، وزيادة العرض الكلي من خلال الاستثمار الكثيف على المدى الطويل، ومن هذه الإجراءات :

ـ تم فرض سقوف ائتمانية لضبط حجم الطلب الكلي بتحجيم الإنفاق الاستثماري.

ـ تم ضبط حجم وسائل الدفع بوقف نمو الإصدار الجديد.

ـ تم إدخال آلية جديدة للتمويل تعتمد على تعبئة الموارد الحقيقية بالاقتراض باستخدام أذون الخزانة (TB) وهي آلية هامة من آليات السوق المفتوحة.

ـ تمت السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة، وبذلك تم تجفيف أهم منابع التضخم، مما أدى في النهاية إلى الانخفاض التدريجي في معدلات التضخم لتصل إلى ٦ر٣٪ عام ١٩٩٨.

١ ـ ٣ معالجة عجز الموازنة العامة للدولة

بلغ عجز الموازنة العامة للدولة ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٩١/٩٠. وقد تمت السيطرة على هذا العجز بالسيطرة على الإنفاق العام بالإضافة إلى تنمية ايرادات الدولة بوساطة الإصلاحات الضريبية ، حيث تم ما يلي :

ـ تحجيم الزيادة في الاستثمارات الحكومية.

ـ السماح بزيادة مصروفات التشغيل والصيانة واعتمادات الأجور (مع عدم السماح بزيادة عدد العاملين بالجهاز الحكومي) وذلك كله في حدود الاعتمادات المخصصة للإنفاق الجاري.

ـ إدخال الضريبة العامة على المبيعات بدلاً من ضريبة الاستهلاك.

ـ إدخال نظام الضريبة العامة على الدخل بدلاً من الضرائب النوعية.

ـ تمويل العجز الموسمي والهيكلي في (فترة الانتقال) من خلال مزادات أذون الخزانة.

وقد ترتب على هذه الإجراءات انخفاض في عجز الموازنة العامة للدولة إلى ١٪ من الناتج المحلي عام ١٩٩٨/١٩٩٧.

١ـ ٤ تحرير أسعار الفائدة

أطلقت أسعار الفائدة التي كانت محددة من قبل البنك المركزي طيلة العقود الأربعة الماضية. وأصبحت أسعار الفائدة تتحدد على أساس العرض والطلب من خلال المزاد الأسبوعي لأذونات الخزانة.

١ـ ٥ تحرير التجارة

تم إلغاء الحظر على تصدير السلع التي كان محظوراً تصديرها.

ـ تم تخفيض الحد الأقصى للتعرفة الجمركية على الواردات من ٨٠٪ إلى ٤٠٪ بالتدريج (فيما عدا الكحوليات والسجائر والسيارات الفارهة).

ـ تم الالتزام بعدم إدخال قيود غير تعريفية جديدة وألغي الحظر على الواردات (فيما عدا الدواجن والملابس والمنسوجات في خلال فترة انتقالية).

١ـ ٦ تحرير الأسعار

كانت معظم السلع تخضع للتسعير الجبري من جانب الحكومة، وتصحيحاً لذلك فقد تم اتخاذ الخطوات التالية:

ـ إلغاء التسعير الجبري للسلع الصناعية.

ـ تحرير أسعار المنتجات البترولية لتقارب الأسعار العالمية.

ـ تحرير أسعار الطاقة الكهربائية لتغطي تكاليف إنتاجها مع المحافظة على جعل الشرائح الدنيا للاستهلاك عند أسعار ملائمة لقدرة الفئات محدودة الدخل.

ـ رفع القيود السعرية ما عدا المفروضة على الدواء وعلى الجزء من الخبز المنتج للفئات محدودة الدخل.

ـ تحرير أسعار الفائدة على قروض الإسكان.

١ـ ٧ تحرير الزراعة

تم ما يلي:

ـ إلغاء نظم الدعم لأسعار المدخلات الزراعية خصوصاً الأسمدة والمبيدات.

ـ إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية وإلغاء نظام التسليم الإجباري للمحاصيل.

ـ تحرير إنتاج القطن وتسويقه.

- تحرير قطاع إنتاج السكر.
- إلغاء نظام الدورة الزراعية الإجبارية.

١-٨ إصلاح القطاع المالي

تم ما يلي:

- تحرير أسعار الفائدة.
- تحرير المصروفات والأعباء التي تتقاضاها البنوك من القيود.
- الالتزام بمعايير اتفاقية بازل في الأداء المصرفي وتحقيق سلامة البنوك.
- بيع الحصص المملوكة للدولة في البنوك المشتركة.

هذا، ويجري تحضير أحد البنوك العامة للخصخصة.

٢. سياسة الإصلاح الهيكلي والخصخصة

تهدف سياسة الإصلاح الهيكلي إلى زيادة الاستثمار الخاص من أجل الوصول بمعدلات النمو الاقتصادي إلى ثلاثة أمثال معدلات نمو السكان على الأقل مدة طويلة تضمن أن يصبح النمو تلقائياً ومتصلاً.

وقد تضمنت سياسات الإصلاح الهيكلي تحسين مناخ الاستثمار عن طريق تحسين نظم الحوافز والإعفاءات للمستثمرين ، وعن طريق تحسين كفاءة الاستثمارات العامة القائمة، وذلك بتبني برنامج طموح لنقل الاستثمارات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص (برنامج الخصخصة).

٢-١ مفهوم الخصخصة وأساليبها في التجربة المصرية

درجت كتابات كثيرة على اعتبار أي إجراء يؤدي إلى نقل إدارة المؤسسات العامة إلى إدارة القطاع الخاص هو من قبيل الخصخصة، كما توسع بعض الكتّاب في تعريف الخصخصة بأن اعتبر أن أهم أساليب الخصخصة هي:

٢-١-١ اتباع الأسلوب التجاري، أي تقديم الخدمات الحكومية بأثمان تغطي تكاليف الإنتاج.

٢-١-٢ تحويل الدوائر الحكومية إلى هيئات أو شركات تعمل على أساس اقتصادي Corporation كالسكك الحديدية والمواصلات السلكية واللاسلكية والبريد وغيرها.

٢ـ١ـ٣ التحرير والتخلي عن التنظيم البيروقراطي، وعدم تدخل الحكومة في التسعير أو التعيين أو الأجور وعدم السماح بالاحتكار الحكومي وتشجيع المنافسة.

٢ـ١ـ ٤ إعادة هيكلة المشروعات والشركات العامة مالياً وإدارياً وتنظيمياً وفنياً، وذلك في حالة وجود خسائر متراكمة ومديونية عالية واختلالات مالية وإدارية وفنية. وتعتبر إعادة الهيكلة في معظم الأحيان إحدى خطوات الإصلاح التي قد يتم انتهاجها من أجل إعداد الشركة للبيع أو للإيجار أو للإدارة من خلال القطاع الخاص، إلاّ أن بعضهم يعتبرها في حد ذاتها خصخصة.

٢ـ١ـ ٥ البيع المباشر أو التجاري، ويكون في حالات الشركات الخاسرة أو بيع الشركات العامة كوحدات منفصلة أو في حالة عدم وجود سوق مالية نامية تصلح لتنفيذ عمليات الخصخصة، وغالباً ما يستخدم البيع المباشر لما يعرف بالمستثمر الإستراتيجي أو المستثمر الرئيس.

٢ـ١ـ ٦ البيع للجمهور (IPO) ويتم هذا النوع من البيع بطرح أسهم الشركات العامة في سوق (بورصة) الأوراق المالية لأكبر عدد من الجمهور. ويحقق هذا النوع من البيع مفهوم توسيع قاعدة الملكية في عمليات الخصخصة. ويتوقف نجاحه على عوامل كثيرة منها أساليب التقييم، والقيم التي تطرح بها الأسهم، ومدى نمو وتطور سوق المال ومؤسساته، وأساليب إدارة السوق، وكذلك نظافة البرنامج، وعلانية وشفافية جميع الإجراءات.

٢ـ ١ـ ٧ البيع للعاملين والمديرين، والذي غالباً ما يكون بتسهيلات ومزايا خاصة مشجعة. ويتطلب نجاح هذا الأسلوب تدريب العاملين والمديرين على التحول إلى إدارة المشروعات الخاصة.

٢ـ١ـ ٨ المشاركة مع القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي بطرح نسبة من رأس المال للبيع.

٢ـ١ـ ٩ تأجير الشركات والوحدات الإنتاجية للقطاع الخاص لتشغيلها ، حيث تبقى الملكية للحكومة وتؤجر الأصول بمقابل للاستغلال من قبل المستثمرين.

٢ـ١ـ١٠ عقود الإدارة، وهنا تبقى ملكية الشركات العامة للدولة، وتترك الإدارة للقطاع الخاص، لقاء مقابل يتحدد ، وغالباً ما يرتبط بتحقيق نتائج معينة.

٢ـ ١ـ١١ حقوق الامتياز وهي صيغ وإن كانت قديمة في تشغيل المرافق العامة، إلاّ أنها أصبحت الآن أكثر شيوعاً وانتشاراً، حيث يسمح للقطاع الخاص ببناء المرافق

كالطرق ومحطات الكهرباء، وشبكات توزيع الكهرباء والغاز، والمطارات، وإدارتها، وبيع منتجاتها للمستهلكين أو للدولة فترة معينة، وتنتقل بعدها ملكية المشروع إلى الدولة. ويعرف هذا النظام الآن تحت صيغة Build-Own-Transfer (BOT).

مع التسليم بأن كثيراً من هذه الأساليب يعتبر خصخصة أو تمهيداً للخصخصة فإننا نعتبر أن أهم أشكال الخصخصة هي:

أ. البيع للجمهور أو لمستثمر رئيس بوساطة بورصة الأوراق المالية.

ب. البيع لمستثمر رئيس بالتفاوض المباشر.

جـ. البيع لاتحادات العاملين المساهمين.

د. التصفية القانونية للشركات العامة، وبيع مكوناتها كوحدات منفصلة ، أو كأصول منتجة، لشركات ومستثمري القطاع الخاص.

هـ. تأجير الوحدات والأصول للقطاع الخاص.

أما بقية الأساليب الواردة في الفقرة السابقة فهي ليست خصخصة بالمعنى الدقيق، وإن كانت في معظمها أساليب هامة يتم انتهاجها، في أثناء عمليات تحرير الاقتصاد، وتحسين مناخ الاستثمار الخاص في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي. وفي جميع عمليات البيع للجمهور بوساطة بورصة الأوراق المالية أو للمستثمر الإستراتيجي يتم تخصيص ١٠٪ من أسهم كل شركة للبيع لاتحادات العاملين المساهمين بالشركة، بشروط ميسرة أهمها تخفيض ٢٠٪ من سعر السهم، بالإضافة إلى سداد الثمن على فترة تتراوح من ٨ إلى ١٠ سنوات.

٢ ـ ٢. عمليات التحضير للخصخصة

لقد كانت البداية عام ١٩٩١ صعبة، بل شبه مستحيلة، لأن الرأي العام المصري لم يكن يقبل فكرة بيع شركات القطاع العام، بعد أن عاش الشعب عدة عقود في ظل الملكية العامة، كما كانت المهمة صعبة جداً، لأن الإطار القانوني الذي تتم في إطاره الخصخصة كان غائباً. ونعني بالإطار القانوني وجود قانون يسمح بالخصخصة، وكذلك وجود مؤسسات ونظام كامل في سوق المال يجعل عمليات بيع الأسهم والشركات قابلة للتنفيذ، ويمكن الرقابة عليها في أثناء التنفيذ. لقد تم تذليل هاتين العقبتين في الأعوام الأولى من التفكير في تنفيذ البرنامج، فقد تم تحويل الرأي العام من المعارضة شبه المطلقة إلى قبول المبدأ، ومساندة الحكومة في تنفيذ برنامج الخصخصة.

وقد تم ذلك في الأعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٢ عن طريق دعوة أصحاب التجربة والخبرة في تجارب العالم الناجحة في الخصخصة للاستماع إليهم ومناقشتهم في مشكلات القطاع العام لديهم وكيف تمت مواجهتها بالخصخصة، وما هي الإجراءات التي اتبعت لبيع الشركات، وما هي المشكلات الخاصة بالخصخصة والحلول التي اتبعت لمواجهة كل مشكلة. ولقد تم الاستماع على هذا النحو إلى ممثلي ١٧ تجربة في العالم في مشاغل وندوات استمرت ثلاث سنوات، وبعدها بدأ المصريون يقبلون مناقشة مشكلات القطاع العام بمصر، ويقبلون فكرة الخصخصة كإحدى الخيارات لاستكمال الإصلاح الاقتصادي، وفي الوقت نفسه مواجهة مشكلات القطاع العام. وعلى التوازي مع إقناع الرأي العام ، تم تحضير الإطار القانوني حيث صدر القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الذي يسمح بالخصخصة كما صدر القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الذي أنشأ المؤسسات غير المصرفية التي تعمل في السمسرة، والترويج، وضمان الاكتتاب، وإدارة المحافظ ، وصناديق الاستثمار وشركات إدارتها وغيرها من المؤسسات التي ستقوم بتنفيذ برنامج الخصخصة من الناحية العملية كما نظم القانون أساليب الرقابة على هذه المؤسسات.

ثالثاً: كيف يتم تنفيذ برنامج الخصخصة المصري؟

تحددت الأهداف السياسية العليا لبرنامج الخصخصة المصري بإصدار القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، حيث تم تحديد الشركات التي ستخضع للخصخصة، وهي الشركات التي تخضع لهذا القانون، وعددها ٣١٤ شركة في يونيو (حزيران) ١٩٩١، تنتظم في عدد من الشركات القابضة مصنّفة على أساس قريب جداً من الأساس النوعي (نوع النشاط). ويبدأ تنفيذ البرنامج بتحديد إستراتيجية الخصخصة في كل نشاط، ثم يتم تنفيذ إجراءات الخصخصة بناء على الأسلوب الذي تم تحديده. وسوف نناقش هذه المراحل ببعض التفصيل.

١. إستراتيجية الخصخصة على مستوى الأنشطة

يمكن القول إن جميع الشركات الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ سوف تخضع على المدى الطويل لبرنامج الخصخصة، وتوسيع قاعدة الملكية. غير أن ذلك لا ينفي أن عملية الخصخصة، وتوسيع قاعدة الملكية يتم تنفيذها على الشركات في ضوء أولويات تتحدّد بناء على اعتبارات اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية.

لقد قررت الحكومة على سبيل المثال إبقاء أغلبية رأس مال شركات الدواء العامة، وعدد من شركات المطاحن التي تنتج ٤ ملايين طن من الدقيق سنوياً ، مملوكة لقطاع الأعمال العام.

ويستند قرار الحكومة في هذا الصدد إلى اعتبارات اجتماعية تتعلق بضرورة توفير الدواء بأسعار في متناول الفئات الاجتماعية المحدودة الدخل، خصوصاً في ظل ظروف صناعة الدواء العالمية المتّسمة بالغموض من أثر تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية الموقعة في إطار جولة أوروغواي.

والاعتبارات الاجتماعية نفسها هي المبرر وراء استثناء شركات المطاحن من الخصخصة في المرحلة الحالية.

وهناك حالات أخرى يتم فيها إرجاء الخصخصة لأسباب اجتماعية، كضخامة عدد العاملين في بعض الشركات التي تحقق خسائر أو أرباحاً قليلة ويحتاج بيعها إلى معالجات هادئة قد تستغرق وقتاً طويلاً نسبياً قبل الخصخصة.

ويفترض أن هذه الاعتبارات الاجتماعية سوف تتغيّر مع الزمن، ومع تغيّر الظروف الاقتصادية والاجتماعية؛ أي أن هذه الشركات سوف تخضع للخصخصة بمجرد زوال هذه الأسباب.

وسوف نوضح في الفقرات القادمة كيف يتم تنفيذ عمليات الخصخصة فعلياً، في التجربة المصرية للخصخصة.

٢. التقييم واعتماده، كما يلي :

أ. تقوم الشركات القابضة بإسناد عمليات تقييم الشركات التابعة لها إلى استشاريّين محليين وعالميين. ويتم التقييم بوساطة الاستشاريين بجميع طرق التقييم. ويقوم المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام بدور المنسق بين هيئة الاستشاريين، الذين يتولون برامج المساعدة الفنية، والمانحين (الاتحاد الأوروبي، وهيئة المعونة الأمريكية، والأمم المتحدة) لتمويل أتعابهم. كما يقوم خبراء من الشركات التابعة تحت إشراف الشركة القابضة المعنية بإجراء تقييمات مماثلة.

ب. يتم اعتماد هذه التقييمات من الجهاز المركزي للمحاسبات باعتباره بيت الخبرة المالي الوطني، والمراقب الوطني لحسابات الشركات العامة. ويتم هذا الاعتماد بعد المراجعة وأخذ ملاحظاته كافة موضع الاعتبار.

جـ. تعرض هذه التقييمات بعد اعتمادها من الجهاز المركزي للمحاسبات على الجمعية العامة للشركة التابعة لدراستها واعتمادها ، وتصدر القرارات بالإجماع.

د. تعرض التقييمات بعد ذلك على مجلس إدارة الشركة القابضة للدراسة والاعتماد، ويصدر القرار بالإجماع.

٣. وضع الخطة الزمنية السنوية وربع السنوية للخصخصة كما يلي :

أ. يقوم المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام، وهو الكيان الذي تناط به إدارة برنامج الخصخصة، باقتراح الشركات التي ستتم خصخصتها في أثناء العام ، واقتراح أسلوب الخصخصة الملائم لكل شركة، واقتراح التوقيتات الزمنية الملائمة لطرح كل شركة للبيع . ويتم وضع هذه الخطة بالتشاور الدائم مع وزير قطاع الأعمال العام، بعد الرجوع إلى الدراسات التي أعدها الاستشاريون عن هذه الشركات، وبالتنسيق الكامل مع رؤساء الشركات القابضة.

ب. يتم اختيار الشركات للخصخصة بعد دراسة متعمقة لنتائج أعمال الشركات وأدائها، وبعد دراسة الطلب على هذه الشركات من خلال خطابات النوايا التي ترد من المستثمرين لشراء الشركات، وطلبات المستثمرين للمعلومات والبيانات عن شركات قطاع الأعمال العام؛ كذلك بعد الرجوع إلى الدّراسات التي أعدها الاستشاريون عن هذه الشركات، كما يلي:

ب ـ ١ إذا كانت الشركة تحقق أرباحاً صافية قابلة للتوزيع ومستقرة في الأعوام الثلاثة الأخيرة، وتدل توقعات الأرباح المستقبلية أيضاً على استقرارها، وأن الأرباح الفعلية المعتمدة من مراقب الحسابات عن آخر سنة مالية مضروبة في مضاعف ٨ ـ ١٠ مرة تزيد على جميع القيم المعتمدة للشركة (القيمة بالطريقة الاستبدالية، والقيمة بالتدفقات النقدية الصافية المخصومة، والقيمة الدفترية المعدلة)، فإن الشركة تدرج في خطة الخصخصة لطرحها للبيع في بورصة الأوراق المالية.

ب ـ ٢ إذا كانت الشركة قليلة الربحية أو خاسرة، لكنها تمتلك إمكانات وقدرات واعدة، وهناك طلب عليها، فيتم إدراج الشركة في خطة الخصخصة بوساطة مستثمر رئيسي.

ب ـ ٣ إذا كانت الشركة صغيرة الحجم ، ويتسم نشاطها بالأهمية الخاصة لعنصر العمل، ويمكن للعاملين إدارة النشاط وتطويره (مثل شركات نقل البضائع)، أو أن طبيعة النشاط غير معقدة فنياً (كالشركات الزراعية ومضارب الأرز)، فإنها

تعرض على اتحادات العاملين المساهمين.

ب ـ ٤ إذا كانت الشركة خاسرة وتؤكد جميع الدراسات عدم جدوى إصلاحها، أو كان إصلاح أوضاعها يقتضي استثمارات ضخمة تفوق أو تعادل الاستثمارات اللازمة لإنشاء شركة جديدة، فيتم عرض اقتراح بتصفية الشركة على الجمعية العامة غير العادية لها ، ويتقرر بيع وحداتها وأصولها للقطاع الخاص. ويتم ذلك بعد تعويض جزء من العمالة، وإعادة تدريب العمالة الشابة وتحويلها إلى أعمال أخرى بالشركات التي تحتاج إلى هذه الخبرات والتخصصات.

جـ. يتم دراسة هذه المقترحات بالتشاور والتنسيق الدقيق مع رؤساء الشركات القابضة، بحيث يكون هناك اتفاق تام في الآراء.

د. تعرض كل شركة واردة في خطة الخصخصة على اللجنة الوزارية لقطاع الأعمال العام، وتوسيع قاعدة الملكية (برنامج الخصخصة) التي يرئسُها رئيس مجلس الوزراء ، وتضم ٢٤ وزيراً وخبيراً، للموافقة من حيث المبدأ على خصخصة الشركة، وتوسيع قاعدة الملكية فيها.

هـ. تعرض الخطة المنسقة على وزير قطاع الأعمال العام لاعتمادها وإقرارها ، وتكون على شكل جدول زمني يتضمن التوقيت المحدد لكل إجراء سيتم.

٤. إجراءات البيع للشركات التي ستطرح في البورصة، وهي كما يلي :

أ. تعقد الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة اجتماعاً للنظر في اقتراح بيع أكثر من ٥١٪ من رأس مال الشركة التابعة بوساطة البورصة (أو لمستثمر رئيس بحسب الحالة) ويتخذ القرار بالإجماع . وإذا كان البيع لأقل من ٥٠٪ يكون القرار لمجلس إدارة الشركة القابضة.

ب. تقوم الشركة القابضة بإعداد القوائم المالية، وقوائم المركز المالي ، وقوائم الدخل والموازنات الخاصة بالشركات المدرجة في جدول التنفيذ، طبقاً لمتطلبات القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢، كذلك التقييمات التي أعدت واعتمدت من الشركة المطروحة، وذلك للعرض على اللجنة الرباعية.

جـ. تدعى اللجنة الرباعية التي تضم ممثلين على مستوى عال للشركة القابضة والشركة التابعة موضوع الخصخصة، وللجهاز المركزي للمحاسبات ولهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية، وللمكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام، للنظر في التقييمات التي أعدّت عن الشركة وتحديد قيمة السهم الذي سيطرح في بورصة

الأوراق المالية ، ويصدر قرار اللجنة الرباعية بالإجماع.

د. تقوم الشركة القابضة باختيار المروّج، وشركة الوساطة المالية التي ستقوم بتنفيذ العملية.

هـ. تقوم الشركة القابضة مع المروّج بإعداد إعلان طرح الشركة التابعة للبيع في بورصة الأوراق المالية طبقاً للضوابط المعمول بها في سوق الأوراق المالية.

و. يتم عرض الإعلان على هيئة سوق المال لاعتماده، والتصديق على كفاية الإفصاح الوارد في الإعلان وصحّته، حماية لجمهور المتعاملين والمشترين المحتملين لسهم الشركة المطروح في البورصة. ويحدد في الإعلان بيانات عامة عن الشركة ونشاطها، ونقاط القوة والضعف فيها، والحصة المطروحة للبيع، وقيمة السهم، وأسلوب البيع، والتخصيص، والتنفيذ، وسائر البيانات التي تهم مشتري السهم؛ إضافةً إلى قوائم المركز المالي، وقوائم الدخل عن السنوات الأخيرة، وتوقّعات العام القادم ، وموعد انتهاء تلقي طلبات الشراء.

ز. ينشر الإعلان بعد اعتماده في الصحف اليومية الواسعة الانتشار.

ح. يتم تلقي طلبات المستثمرين وتسلّم قيمة الطلبات نقداً في أثناء المهلة المحددة في الإعلان عن طريق شركات السمسرة، ويتم تسليم هذه الطلبات في المدة المحددة لبورصة الأوراق المالية؛ وهي عملية تتم على الوسائط المغنطة التي سجلت عليها طلبات الشراء لدى السماسرة.

ط. يتم تنفيذ العملية في جلسة خاصة في اليوم المحدد للتنفيذ ببورصة الأوراق المالية. وإذا زادت الطلبات عن الحصة المطروحة تجري عملية التخصيص طبقاً للقواعد المعلنة.

ي. تقوم الشركة القابضة بتحصيل قيمة البيع من شركة السمسرة المنفذة.

ك. تودع حصيلة البيع في حساب خاص بالشركة القابضة؛ فيحول الثلثان إلى حساب الحصيلة بالبنك المركزي، تمهيداً لتحويله إلى وزارة المالية. ويبقى ثلث الحصيلة لدى الشركة القابضة، لاستخدامه لإجراء الإصلاح المالي والعمالي للشركات المتعثرة.

٥. البيع لمستثمر رئيسي كما يلي :

أ. بعد اعتماد تقييم الشركة من الجهات المذكورة في البنود ٢و ٣ و ٤ ، وبعد

موافقة اللجنة الوزارية لقطاع الأعمال العام على بيع الشركة لمستثمر رئيسي، وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة على بيع أغلبية الشركة لمستثمر رئيس ، تقوم الشركة القابضة باختيار المروّج، أو تتولى القيام بنفسها بعملية الترويج والبيع.

ب. يقوم المروّج أو الشركة القابضة (حسب الحالة) بإعداد مذكرات البيانات ومواد الترويج وإعلانات الترويج والبيع.

جـ. تنشر إعلانات الترويج والبيع في الصحف المحلية والعالمية التي تتيح للمستثمر الاطلاع على البيانات والوثائق كافة، والإفصاح عن الشركة المطروحة، وتحدد له شروط البيع، وتسمح له بالفحص الفني والمالي والقانوني للشركة المطروحة، وإجراء التقييمات اللازمة من وجهة نظره كمشترٍ (Due Diligence) .

د. يتقدم المشتري قبل نهاية المدة المحددة في الإعلان بعرضه الفني والمالي.

هـ. تقوم الشركة القابضة بتشكيل لجنة لتلقي العروض وفضها ، يرئسها غالباً أحد نواب رئيس مجلس الدولة، وعدد من كبار المسؤولين بالشركة القابضة. ويدعى إليها ممثلو الجهاز المركزي للمحاسبات والرقابة الإدارية. ويتم فض العروض في جلسة علنية.

و. تشكل لجنة للبت في العروض المقدمة بالطريقة نفسها والتكوين الخاص بلجنة تلقي العروض. وتتم عملية البت بعد تقييم فني ومالي دقيق.

ز. تحدد لجنة البت أفضل العروض من الناحية الفنية والمالية، وتتم مفاوضة المشتري إذا كان العرض أقل من قيمة الشركة المعتمدة، وتقدم اللجنة توصياتها.

ح. تعرض توصية لجنة البت على مجلس إدارة الشركة القابضة الذي يدرس توصية اللجنة، ويصدر قراره (بالإجماع).

ط. يعرض قرار مجلس الإدارة على الجمعية العامة للشركة القابضة التي تصدر قرارها (بالإجماع).

ي. يعرض قرار الجمعية العامة للشركة القابضة على اللجنة الوزارية العليا للخصخصة، التي تصدر قرارها (بالإجماع).

ك. تقوم الشركة القابضة بإعداد عقد البيع الذي يتم توقيعه مع المشتري، بعد أن يكون قد سدد الثمن المتفق عليه.

ل. يتم نقل الملكية للمشتري، وتنفيذ جميع شروط العقد.

٦. بيع الشركات بالكامل لاتحاد العاملين المساهمين، كما يلي :

أ. بعد الانتهاء من تقييم الشركة واعتماده، وموافقة الجمعية العامة للشركة، واللجنة الوزارية العليا للخصخصة على بيع الشركة لاتحاد العاملين المساهمين الذي يشترط أن يكون قد تقدم بطلب للشراء، يتم تحرير عقد البيع الذي يتضمن شروط انتقال الملكية، وسداد قيمة الشركة، وأسلوب تشكيل مجلس الإدارة.

ب. يمنح اتحاد العاملين المساهمين خصماً من ثمن البيع يعادل ٢٠٪ من قيمة ١٠٪ من الشركة. ويقسط ثمن الشركة على ١٠ سنوات بفائدة بسيطة قدرها ٥٪ سنوياً. ويمكن أن يستفيد العاملون من فترة سماح بحسب ظروف الشركة وقدرتها على تحقيق الربح.

جـ. تقوم الشركة القابضة بتقديم المساعدة لاتحاد العاملين المساهمين بصور وأشكال متنوعة، منها تدريب العاملين على إدارة الشركة، وتقديم المساندة الفنية للشركات، مع إمكان المساهمة في تمويل الاستثمارات اللازمة للتجديد بقروض ميسرة، حتى تتمكن الشركة من الاستمرار والنمو ككيان اقتصادي ناجح، يحافظ على العمالة وينميها.

٧. بيع الشركات العامة كوحدات إنتاجية أو أصول، كما يلي :

أ. بعد قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة بتصفية نشاطها وتعيين مصفٍّ، يتم تقييم خطوط الإنتاج الرئيسة والوحدات المكونة للشركة، طبقاً لإجراءات خاصة أوضحتها المادة ١٩ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

ب. باعتبار أن لجان التقييم التي تشكّل طبقاً لنص المادة ١٩ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تضم بين أعضائها ممثلاً للجهاز المركزي للمحاسبات، فإن قرارات اللجنة تعتمد من وزير قطاع الأعمال العام (طبقاً لنص القانون).

جـ. بعد تحديد قيمة الوحدات والخطوط والأصول يتم الإعلان عن بيعها بالمزاد بمظاريف مغلقة، وتكون القيمة المعتمدة هي الحد الأدنى لثمن البيع.

د. يتم فتح المظاريف، والبت والترسية والتنفيذ بالأسلوب نفسه الموضح في البنود من د حتى ل من (البيع لمستثمر رئيسي).

٨. عقود التأجير كما يلي :

أ. تُعَدّ عقود التأجير أحد أساليب خصخصة الإدارة باعتبار أن ملكية الشركات أو الأصول تبقى للدولة. وقد تزايد الاهتمام بعقود التأجير في تجارب الخصخصة في السنوات الأخيرة. ويتم اللجوء إليها في الشركات العامة الخاسرة التي يصعب إيجاد مشترٍ لها بسبب خسائرها أو لضخامة القيمة المحددة لبيعها بالنسبة للعائد المتوقع منها، أو بسبب تناثر وحداتها الإنتاجية جغرافياً؛ مما يجعل سيطرة الإدارة عليها عسيرة ومكلفة. في ظل هذه الظروف يصبح التأجير أحد أساليب الخصخصة العملية. ويمكن أن تتضمن عقود التأجير شرطاً يسمح للمستأجر بالشراء بعد فترة معينة أو في نهاية عقد التأجير.

ب. في التجربة المصرية تبدأ الإجراءات بالدراسات التي تجري عن أنسب أساليب الخصخصة بوساطة خبراء الشركة والاستشاريين. فإذا كان التأجير هو أنسبَ الأساليب، تعرض نتائج الدراسات على مجالس إدارة الشركة التابعة إن كان التأجير يتضمن بعض الأصول والوحدات المملوكة لها. أما إذا كان التأجير يشمل كل وحدات الشركة ومصانعها فإن القرار يكون لمجلس إدارة الشركة القابضة.

جـ. تعد الشروط العامة، وتطرح بالإعلان عنها في الصحف اليومية الواسعة الانتشار، ويُعطى المستثمرون مهلة كافية للدراسة والمعاينة وتقديم العروض.

د. تشكّل لجان خاصة لتلقي العروض، وفض المظاريف، والبت. وتعرض النتائج على مجلس إدارة الشركة (التابعة أو القابضة بحسب الحالة).

هـ. تصاغ العقود أو توقع مع المستأجر، ويسلّم المستأجر الأصول، ويبدأ في تشغيلها بعد تقديم الضمانات الكافية.

رابعاً : الأسلوب المميز لاتخاذ القرارات في تجربة الخصخصة المصرية وهو كما يلي :

أ. يتم اتخاذ القرار بعد دراسة كافية استناداً إلى معلومات دقيقة تقدمها مجموعات من الباحثين والأخصائيين يستخدمون الأساليب الحديثة في دعم القرار.

ب. يقوم المسؤولون باستخدام المعلومات في صياغة السياسات والخطط والمقترحات والبدائل . ولا تتخذ القرارات في التجربة المصرية بشكل عام بوساطة فرد منفرد؛ وإنما من خلال مؤسسات. وهذه المؤسسات هي مجالس إدارات

الشركات التابعة والقابضة، والجمعيات العامة للشركات التابعة والقابضة، والجهاز المركزي للمحاسبات، واللجنة الرباعية، واللجنة الوزارية لقطاع الأعمال العام وتوسيع قاعدة الملكية (الخصخصة).

جـ. تتخذ القرارات داخل هذه المؤسسات بإجماع الآراء، وليس بالأغلبية. وعند وجود رأي آخر ولو صوت واحد يرجأ الموضوع لمزيد من الدراسة، حتى تتخذ الحلول التي يقرها أعضاء المؤسسة بالإجماع.

د. يتم التشاور والتنسيق مع الجهات الأخرى التي لها علاقة أو مصالح حيوية فيه كاللجان النقابية، واتحاد العمال، ووزارة القوى العاملة، في ما يتعلق بالقضايا العمالية، والبنوك في ما يتعلق بالمديونيات، ووزارة المالية في ما يتعلق بديون الأجهزة، والهيئات الحكومية المستحقة للشركات.

خامساً: المراحل التي مر بها برنامج الخصخصة المصري، والنتائج التي تحققت في كل مرحلة

مر برنامج الخصخصة المصري حتى الآن بثلاث مراحل رئيسة هي:

المرحلة الأولى: ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥

بعد الانتهاء من تهيئة الرأي العام، وتحضير الإطار القانوني، بدأ على الفور تنفيذ أول عمليات الخصخصة. فتمّ بيع ٣ شركات بالكامل، وبيعت شرائح تتراوح بين ١٠٪ و ٢٥٪ في ١٦ شركة بقبول من الرأي العام ، وكفاءة في عمل الآليات التشريعية.

المرحلة الثانية : ١٩٩٦ ـ ١٩٩٨

ابتداء من أيار/مايو ١٩٩٦ ، بدأت انطلاقة جديدة في مسيرة برنامج الخصخصة تميزت بالقوة والاستمرار في مناخ اقتصادي كلي مفعم بالتحسّن المستمر، وفي ظل قبول مشجع من الرأي العام وتنام في قدرة سوق الأوراق المالية على استيعاب المعروض من الأسهم ، وزيادة في ثقة المستثمرين وإقبالهم على شراء الشركات العامة المطروحة لتطويرها وتشغيلها بكفاءة أفضل. ويصور الجدول رقم (٣) عدد الشركات التي تم التعامل عليها في إطار برنامج الخصخصة، وعدد الشركات التي خرجت من تحت مظلة القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، وتلك التي تحولت إلى القطاع الخاص منذ بداية البرنامج حتى ١٩٩٨/١٢/٣١.

المرحلة الثالثة من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩

شهد النصف الأول من عام ٩٨/٩٧ مجموعة من الأحداث العالمية والمحلية أهمها الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات الدول الملقبة بالنمور الجديدة في جنوب شرق آسيا، والتي امتد لهيبها ليلفح اقتصاديات الدول النامية والصناعية على السواء. وأعقب هذه الأزمة وتفشي آثارها حادث الأقصر الإرهابي الأليم. لقد ترتب على هذين الحادثين تقلص الطلب على استثمارات المحفظة في البورصة المصرية، ودخولها في دورة انكماشية دامت نحو ١٨ شهراً (من يوليو ٩٧ حتى ديسمبر ١٩٩٨). وقامت الحكومة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بعلاج أوضاع السوق. وفي الوقت نفسه انتهجت سياسة تنويع أساليب الخصخصة للمحافظة على مسيرة البرنامج. وقد ساعد على ذلك أنه كان قد تم بالفعل خصخصة معظم الشركات التي تصلح للبيع في بورصة الأوراق المالية بنجاح كبير.

وابتداء من سبتمبر ١٩٩٨ تم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنجاح المرحلة الثالثة من مسيرة البرنامج، وهي مرحلة التعامل على نطاق واسع مع الشركات القليلة الربحية والخاسرة بالبيع لمستثمرين استراتيجيين، من أجل تطويرها فنياً وإدارياً وتسويقياً. وتم في هذا الإطار تكوين القوائم المحدودة للمروجين، وضامني الاكتتاب، وتحديد تخصصاتهم، وإعداد الشروط المرجعية للتعامل معهم، وإعداد نماذج العقود الدولية، وتدريب القيادات القانونية، ومسؤولي الخصخصة بالشركات التابعة على أعمال هذه المرحلة.

وفي إطار الإجراءات السابقة التي يجري العمل على أساسها حالياً، سيتم تحقيق الإنجازات الموضحة في الجدول رقم (٤) خلال عام ١٩٩٩.

المستهدف في عام ٢٠٠٠

من المستهدف في عام ٢٠٠٠ طرح ٩٠ شركة من شركات قطاع الأعمال العام المتوقع بقاؤها في ١٩٩٩/١٢/٣١ لكي تتم خصخصة ٥٠ شركة منها، والباقي وقدره ٤٠ شركة يجري استكمال خصخصتها في المدّة من كانون الأوّل / يناير حتى كانون الثّاني / ديسمبر عام ٢٠٠١ مع الشركات المتبقية، وعددها ٤١ شركة.

وقد بدأت الحكومة في الأشهر الأخيرة العمل على توسيع نطاق الخصخصة لكي تشمل البنوك العامة، وشركات التأمين الحكومية، وشركات توزيع الكهرباء، والاتصالات، والطرق، والمطارات. ويجري الآن التحضير لعمليات التنفيذ في هذه القطاعات.

سادساً: أهمّ العقبات التي اعترضت تنفيذ البرنامج، وكيف تمّت مواجهتها

لا يعني النجاح الذي تحقق حتى الآن أن التجربة المصرية للخصخصة تنفذ دون عقبات. فما تحقق إنّما يعني النجاح في مواجهة العقبات والمشكلات؛ إذْ واجهت التجربة المصرية مجموعة من العقبات، ونجحت حتى الآن في إيجاد الحلول لمعظمها:

١. مقاومة الرأي العام لفكرة الخصخصة: تم التغلب عليها منذ البداية بدعوة أصحاب التجارب الناجحة في الخصخصة من دول العالم إلى عرض تجاربهم، وما صادفهم من عقبات، وكيف تصدّوا لهذه العقبات. وأنجز ذلك عن طريق ورش عمل ومؤتمرات حضرها أهل الفكر والرأي وقيادات القطاع العام والحكومة.

٢. إعداد الإطار القانوني لعمليات الخصخصة: تم إصدار قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الذي يسمح بالخصخصة. كما تم إصدار القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الذي استحدثَ المؤسّسات التي ستقوم بتنفيذ عمليات الخصخصة في سوق المال، ونُظُمَ الإشراف عليها وأساليبها.

٣. التقييم: تم حل مشكلة تقييم الأراضي عن طريق تسعير أراضي المصانع، طبقاً لأسعار الأراضي في أقرب مدينة صناعية. وكانت معظم الفروق بين أساليب التقييم المختلفة تحدث بسبب القيمة السوقية المرتفعة للأراضي.

٤. مشكلة العمالة الزائدة: وهي مشكلة يعاني منها الكثير من المشروعات الحكومية؛ إذ يوجد زهاء ٣٥٠ ألف عامل ومستخدم زائدين عن الحاجة. وكان يجب علاج مشكلاتهم في إطار يحفظ حقوقهم ويحمي مسيرة الخصخصة أو أي تهديد لأسباب اجتماعية. تمت مواجهة هذه العقبة بتطبيق نُظُم للمعاش المبكر، وضعت بالتشاور والتنسيق مع كل الأجهزة المعنية، وعلى رأسها وزارة القوى العاملة والنقابات والاتحادات العمالية.

٥. عدم قدرة سوق المال على استيعاب عمليات الخصخصة في كل الظروف: تمت مواجهة هذه المشكلة بتنويع أساليب الخصخصة؛ بزيادة البيع للمستثمر الرئيسي وللعاملين، وعلى شكل أصول (حسب حالة كل شركة على حدة) في أوقات انحسار الطلب في البورصة. كما تتم مواجهة المشكلة بتحليل أسباب تقلص الطلب وتطبيق أساليب العلاج.

٦. ضعف استجابة بعض أجهزة الدولة التنفيذية في تقديم الدعم والمساندة للبرنامج بحل المشكلات التي تواجه الشركات في أثناء الخصخصة وبعدها: تم حل هذه المشكلة بتبني أسلوب اللجان المشتركة، من قيادات هذه الأجهزة، للمشاركة في اتخاذ القرارات، أو التحمّس لتنفيذها؛ وكذلك بوساطة اللجنة الوزارية العليا للخصخصة، برئاسة رئيس مجلس الوزراء.

سابعاً: استنتاجات (تقييم تجربة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة)

لا يقاس نجاح برامج الإصلاح والخصخصة بمجرد تنفيذ السياسات والإجراءات، ولا بمجرد حصر عدد الشركات التي تم بيعها؛ فتوسيع قاعدة الملكية الخاصة ليس هدفاً بحدّ ذاته. إن الأهداف الحقيقية للإصلاح الاقتصادي تكمن في تحسين المُناخ الكلي؛ وزيادة معدلات النمو الاقتصادي؛ وتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية أي توسيع دائرة المستفيدين من النمو الاقتصادي لتشمل كل فرد في المجتمع بصورة أو بأخرى؛ وتحقيق الاستقرار في الأسعار، وفي الموازين الداخلية والخارجية، لحماية عمليات النمو من الانتكاس على المدى الطويل، ولحماية دخول الفئات الاجتماعية المحدودة الدخل من التدهور بفعل معدلات التضخم المرتفعة، كما يلي :

١. تقييم البرامج على المستوى الاقتصادي الكُلّيّ (Macroeconomy)

على الصعيد الاقتصادي الكلي حقق البرنامج نتائج مهمّة أفضت إلى تغيير جذري في المتغيرات الكلية الرئيسة أدت في النهاية إلى تحسين مناخ الاستثمار الخاص، وإلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وهو أول أهداف الإصلاح الاقتصادي والسياسة الاقتصادية بوجه عام.

وتوضح المؤشرات في الجدول رقم (٥) أهم نتائج الإصلاح على المستوى الكلي:

١ ـ ١ أدى نجاح برنامج الخصخصة حتى الآن إلى معالجة الديون المستحقة للبنوك ، والناتجة عن تعثر بعض شركات قطاع الأعمال العام بوساطة أسلوب استخدام حصيلة بيع الأسهم والشركات المملوكة للدولة . ويوضح الجدولان رقم (٦) و(٧) استخدامات حصيلة الخصخصة في سداد الديون ، وتعويضات المعاش المبكر؛

كذلك تطور العمالة في شركات قطاع الأعمال العام ، بعد تطبيق نظام المعاش المبكر الاختياري في الشركات المتعثّرة . كما توضح المؤشرات انخفاض عدد العاملين بقطاع الأعمال العام ، وهي خطوة أساسية لتحسين كفاءة هذه المشروعات وزيادة إنتاجية العمل بها .

١ـ ٢ العمالة في شركات قطاع الأعمال العام في ١٩٩٨/٦/٣٠ ، ويبلغ عدد العمال ٦٢٥٣٥٥ عاملاً .

٢ . تقييم برنامج الخصخصة على مستوى الوحدة (Microeconomy)

تم رصد النتائج المالية في أربع سنوات عن أداء ٣٨ شركة من أوائل الشركات التي تمت خصخصتها في عامين قبل الخصخصة وعامين بعد الخصخصة. وأوضحت المقارنة النتائج الآتية:

٢ـ١ من حيث إيرادات النشاط

٢ـ١ـ ١ حققت ٣٣ شركة بعد الخصخصة إيرادات أعلى مما حققته قبل الخصخصة بنسب تراوحت بين ١٪ و ٥ر٨٪.

٢ـ ١ـ٢ حققت ١٧ شركة بعد الخصخصة إيرادات أعلى مما حققته قبل الخصخصة بنسبة تزيد على ٢٥٪.

٢ـ١ـ٣ حققت ٢٦ شركة بعد الخصخصة إيرادات أعلى مما حققته قبل الخصخصة بنسبة تزيد على ١٠٪.

٢ـ١ـ٤ حققت خمس شركات فقط من بين ٣٨ شركة هبوطاً في الإيرادات تتراوح بين ٣٪ و ٢٨٪؛ ومعظم الأسباب ترجع إلى أسباب متعلقة بمشكلات تعتري النشاط.

٢ـ٢ من حيث الأرباح القابلة للتوزيع

٢ـ٢ـ١ حققت ٣٠ شركة من بين ٣٨ شركة أرباحاً أعلى بعد الخصخصة، ممّا حققته قبل الخصخصة، بنسب تراوحت ما بين ٣٪ و ١٥٢٩٪.

٢ـ٢ـ٢ حققت ١٤ شركة من بين ٣٨ شركة تمت خصخصتها أرباحاً تزيد بنسبة ١٠٠٪ حتى ١٥٢٩٪ مما حققته قبل الخصخصة.

٢ـ٢ـ ٣ حققت ٢٤ شركة من ٣٨ شركة تمت خصخصتها أرباحاً تزيد بنسبة ٢٥٪ حتى ١٥٢٩ ٪ مما حققته قبل الخصخصة.

٢ـ٢ـ٤ حققت ٨ شركات من بين ٣٨ شركة تمت خصخصتها أرباحاً تقل عما

حققته قبل الخصخصة بنسب تراوحت بين ٢٪ و ٥٨٪ ؛ وتعود معظم الأسباب إلى صعوبات في النشاط.

مما تقدم يمكن أن نقرر بقدر كبير من الثقة أن كلا من برنامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة يتقدم في تحقيق الأهداف الحقيقية المرجوة منه.

غير أن التوقف عند هذا الحد من الإصلاح الاقتصادي والخصخصة لا يكفي لضمان استمرار النمو بمعدلات تفوق ٥ ـ ٦٪ سنوياً؛ ذلك ان الحاجة ما تزال ماسة لتعميق الإصلاح والتحرير في الاتجاهات الآتية:

أ. تعميق تحرير عناصر الإنتاج ليصل معدل الاستثمار المحلي إلى ٣٠٪ من الناتج المحلي؛ وهذا يتطلب:

١. تحرير الاستثمار الخاص في البنية الأساسية خصوصاً خدمات الاتصال والنقل، وخدمات الموانئ وغيرها من الحلقات المتصلة بالعالم الخارجي.

٢. تحرير سوق العمل لإزالة القيود التي تعوق فصل العمالة غير المرغوب فيها؛ مما يؤدي إلى تحفيز المستثمرين على الاستثمار، وعلى تشغيل العمالة دون تردد أو خوف. وفي هذا الصدد يمكن للدولة، بوساطة الموازنة العامة، أن تعالج أوضاع هذه العمالة في فترات انتقالية محددة.

٣. تحرير سوق رأس المال بمزيد من الإجراءات، وأهمها تحويل البنوك الرئيسية، وشركات التأمين العامة، إلى القطاع الخاص؛ لزيادة كفاءة عمل هذه المؤسسات.

ب. تحقيق جهود متواصلة وسريعة في تحرير التجارة الخارجية، لأن متوسط معدل التعرفة الجمركية ما زال مرتفعاً بالقياس للمعدلات السائدة في الدول السريعة النمو، رغم كل ما بذل في هذا الاتجاه.

جـ. تعميق الإصلاح الإداري والتشريعي لتحرير جهاز الدولة من القيود والبيروقراطية، ليصبح أكثر كفاءة في تعامله مع المستثمرين والجمهور.

جدول رقم (١)

تطور حجم العجز الإجمالي السنوي مع العالم الخارجي

السنة	العجز الإجمالي السنوي مع العالم الخارجي [مليون جنيه]
١٩٧١	٣٥٣
١٩٧٤	٧٨٨
١٩٧٨	٨٢٥
١٩٨٠ / ١٩٨١	٢٠٣٠
١٩٨١ / ١٩٨٢	٢٦٦٩
١٩٨٢/ ١٩٨٣	١٦٣٨

المصدر: مجلس الشورى: تقرير اللجنة الاقتصادية والمالية عام ١٩٨٥.

جدول رقم (٢)

أهم مؤشرات الأداء الكلي للاقتصاد المصري في نهاية الثمانينيّات وبداية التسعينيّات

البيان	السنة	المؤشر
١. معدل التضخم السنوي	(٩٠/٩١)	٦ر٢١٪
٢. العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي	(٩٠/٩١)	٢٠٪
٣. الدين الخارجي	(١٩٩١)	٧ر٤٤ مليار دولار
٤. نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات	(٨٨/٨٩)	٤٩٪
٥. الفرق بين سعر صرف الجنية الرسمي والفعلي	(٨٨/٨٩)	٥٣٪
٦. إجمالي خسائر شركات قطاع الأعمال العام	(٩٠/٩١) (٩٣/٩٤)	٥٠٠ مليون جنيه ٥ر٢ مليار جنيه
٧. معدل النمو في الناتج المحلي	(٩٠/٩١)	٩ر١٪
٨. معدل الادخار المحلي الإجمالي	(٩٠/٩١)	٦٪
٩. معدل الادخار القومي الإجمالي	(٩٠/٩١)	١٨٪

جدول رقم (٣)

إنجازات برنامج الخصخصة المصري حتى ١٩٩٨/١٢/٣١

	بيـــــان	العدد	
		جزئي	كلي
١.	شركات بيعت أغلبية أسهمها في بورصة الأوراق المالية (حتى ١٩٩٨/١٢/٣١)	٣٦	
٢.	شركات بيعت لمستثمر رئيس بالكامل (حتى ١٩٩٨/١٢/٣١)	١٠	
٣.	شركات بيعت بالكامل لاتحادات العاملين (حتى ١٩٩٨/١٢/٣١)	٢٦	
٤.	إجمالي عدد الشركات التي تحولت إلى القطاع الخاص حتى ١٩٩٨/١٢/٣١		٧٢
٥.	شركات بيعت أصولها إلى القطاع الخاص حتى ١٩٩٨/١٢/٣١	٢٧	
٦.	إجمالي عدد الشركات التي خرجت من تحت مظلة القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ حتى ١٩٩٨/١٢/٣١		٩٩
٧.	عدد الشركات التي بيعت شرائح من رأسمالها أقل من ٥٠٪	١٩	
٨	إجمالي عدد الشركات التي تم التعامل فيها في إطار برنامج الخصخصة حتى ١٩٩٨/١٢/٣١		١١٨

جدول رقم (٤)

الإنجازات المتوقعة عام ١٩٩٩

عدد الشركات المتوقع بيعها بالكامل بأكثر من ٥١٪ من رأسمالها لمستثمرين استراتيجيين عام ١٩٩٩	٥٥
عدد الشركات المتوقع بيعها بالكامل لاتحادات العاملين	١٠
عدد الشركات المتوقع بيعها كأصول إلى مستثمرين من القطاع الخاص الإجمالي	٦٥
عدد الشركات المتوقع بقاؤها تحت مظلة القانون ٢٠٣ في ١٩٩٩/١٢/٣١	١٣١

جدول رقم (٥) **

أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في نهاية عام ٩٨/٩٧ مقارنة

ببداية الإصلاح عام ١٩٩١/٩٠

	المؤشر	الوحدة	٩١/٩٠	٩٨/٩٧
١	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	٪	٩ر١	٣ر٥
٢	سعر الفائدة على الودائع	٪	٪١٢	٩ر٨
٣	معدل التضخم	٪	٦ر٢١	٦ر٣
٤	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي	٪	٢٠	١
٥	سعر صرف الدولار	قرش	٣٣١	٣٤١
٦	الحد الأقصى للضريبة على الواردات	٪	٨٠	٤٠
٧	الاحتياطي من العملات الأجنبية	مليار دولار	٩ر٣	٢٠
٨	مساهمة القطاع الخاص في الناتج الصناعي	٪	١ر٥٨	٧٤
٩	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي	٪	١ر٦٢	٧ر٦٨
١٠	عدد المصانع المنشأة/ تحت الإنشاء في المدن الجديدة	مصنع	٨٧٥	٢٩٨٩
١١	متوسط دخل الفرد	دولار	٦٦٠	١٣٨٠
١٢	معدل الفقر المدقع	٪	٩ر١٠	٤ر٧ *
١٣	نسبة الفقراء عامة إلى السكان	٪	٢٥	٨ر٢٢ *

* المصدر: معهد التخطيط القومي، القاهرة، تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٦، بيانات عام ١٩٩٦.

** يوضح هذا الجدول مدى التقدم في تحقيق الأهداف من حيث النمو الاقتصادي، والاستقرار، وانخفاض معدل كل من التضخم وعجز الموازنة؛ كذلك التحسن النسبي في توزيع الدخل من انخفاض معدل الفقر، رغم صعوبات الإصلاح وسياساته الانكماشية، خصوصاً في بداية التطبيق.

جدول رقم (٦)

حصيلة الخصخصة واستخداماتها

بلغت المبيعات من أسهم الشركات ، منذ بداية البرنامج حتى ١٩٩٨/٦/٣٠ ، ٨٩١٣ مليون جنيه، حُصِّل منها مبلغ ٧٨٠٨ ملايين جنيه ؛ والباقي يمثل الأقساط المستحقة على اتحادات العاملين المساهمين، المقرّر أنّ يتم تحصيلها في الثماني سنوات القادمة. وتم استخدام هذه الحصيلة على النحو الآتي (بالمليون جنيه):

	المبلــغ	نسبة إلى المجموع
ـ تسويات ديون وإعادة هيكلة	٢٨١٠	٣٦٪
ـ سداد ضرائب على البيع	٢١	٠ر٣ ٪
ـ سداد إعاشة عمال المناجم وأجور عجزت الشركات عن دفعها	٣٣١	٤ر٢ ٪
ـ المبالغ المحولة لوزارة المالية	٣١١٦	٣٩ر٩٪
ـ المبالغ المستخدمة لبرنامج المعاش المبكر	١٥٣٠	١٩ر٦٪
المجموع	٧٨٠٨	١٠٠٪

من المنتظر أن يتم تحصيل ٢٥٠٠ مليون جنيه من عمليات الخصخصة المتوقع إتمامها عام ١٩٩٩/١٩٩٨. وسيتم استخدام ثلث هذه الحصيلة في عمليات تصحيح الهياكل المالية والعمالية في الشركات، أما ثلثا الحصيلة الباقية فسيتم توريدها إلى وزارة المالية.

من المستهدف بيع أسهم وشركات عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ تقدر قيمتها بمبلغ ٥ مليارات جنيه على الأقل.

سيبقى مملوكاً للدولة بعد حزيران/يونيو عام ٢٠٠٠ قيمة الشركات التي لم يتم بيعها بعد؛ كذلك قيمة الحصص المتبقية في الشركات التي بيعت بأقل من ١٠٠٪. وهذه الحصص وحدها تزيد على ١٥ مليار جنيه.

جدول رقم (٧)

عدد العاملين في شركات قطاع الأعمال في ١٩٩٨/٦/٣٠

عدد العاملين في ١٩٩١/٦/٣٠	١٠٦٠٠٠٠
عدد العاملين في الشركات التي خرجت من القانون ٢٠٣	١٨٢٧٤٨
عدد العاملين في شركات توزيع الكهرباء التي نقلت إلى وزارة الكهرباء	٦٩٩٦١
عدد العاملين الذين خرجوا من الخدمة لأسباب طبيعية	١١٣٤٩٥
عدد العاملين الذين خرجوا بنظام المعاش المبكّر الاختياري	٧١٤٤١
إجمالي عدد العاملين الذين لا يخضعون لشركات القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١	٤٣٧٦٤٥
إجمالي عدد العاملين بقطاع الأعمال العام في ١٩٩٨/٦/٣٠	٦٢٥٣٥٥

الإصلاحات الاقتصادية في الأردن

د. يوسف منصور

مقدمة

هناك تساؤلات كثيرة، في ظل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في السنوات الثلاث الماضية، عن مدى نجاح برامج التصحيح الاقتصادي، وإعادة الهيكلة التي تبنتها الحكومات الأردنية المتعاقبة منذ ١٩٨٩، والتي توقف تنفيذها عام ١٩٩٠ بسبب حرب الخليج، ومن ثم عاودت الحكومة تطبيقها عام ١٩٩٢، وقد انتهى تنفيذ آخر برامجها في نهاية عام ١٩٩٨. ولقد بدأت الحكومة اعتباراً من شهر نيسان سنة ١٩٩٩ بتطبيق برنامج جديد يعتبر استمراراً وتعميقاً لنتائج ما سبقه من برامج.

ومن الجدير بالذكر أن ما تم تحقيقه للآن من أهداف هذه البرامج، آخذين بعين الاعتبار النجاح المشهود في العديد من المساقات، ليس يسيراً، وهو ما يبينه البحث. وتعتبر الإصلاحات التي تعنى بها هذه البرامج الموضوعة بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي جزءاً من بعض الجهود المبذولة في الأردن في إطار إصلاحي شامل يعتبر بمثابة النشاط الإنمائي الكلي أو مجموعة الإستراتيجيات اللازمة لإحداث النقلة الاقتصادية النوعية المرجوة.

المسيرة الاقتصادية:

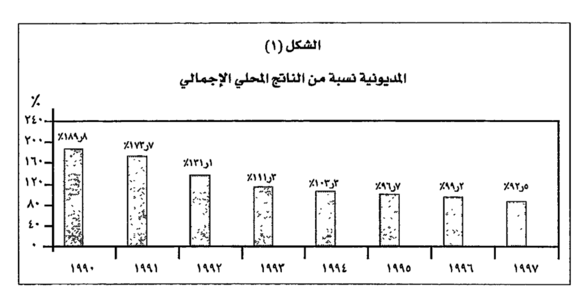
شهد الأردن في منتصف الثمانينات، نتيجة هبوط أسعار النفط، وانحسار حوالات العاملين في الخارج، وانكماش المعونات والمساعدات من دول الخليج بخاصة، نهاية خمسة عشر عاماً من النمو الاقتصادي المطّرد بسبب ارتفاع أسعار النفط في أوائل السبعينات؛ فانخفضت معدلات النمو في الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٩ إلى ما يقل عن واحد بالمئة، كما ساءت الأوضاع الاقتصادية عام ١٩٨٩، فبلغ النمو الاقتصادي (–٥ر١٣٪)، وبلغ العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ١٩٪، وحجم الدين الخارجي ١٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي (حوالي الضعف)، ومعدل خدمة الدين الخارجي ٤٥٪، ومعدل التضخم ٦ر٢٥٪ والبطالة ٢٥٪.

ومع تفاقم هذه الأزمة في نهاية الثمانينات، كان لا بد من إعادة النظر في خواص وركائز ومدخلات الاقتصاد الوطني الذي بدا عرضة لتقلبات المنطقة، وما ينتج عنها من عدم استقرار. ولقد تمخض عن هذه المراجعة التوجه نحو برامج استقرار وإعادة هيكلة الاقتصاد، بالتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتحسين كفاءته من خلال رفع سوية جانب العرض بتحرير التجارة من معوقاتها، وتحرير حركة رأس المال وسوقه، وإعطاء القطاع الخاص الدور الأساسي في النشاط الاقتصادي من خلال إزالة المزاحمة الحكومية له، مع اكتفاء الحكومة بدور المقنن والمراقب والمنظم، ووضع التشريعات الموائمة لخلق بيئة استثمارية متطورة ومنافسة، وزيادة جاذبية الاقتصاد للاستثمارات، واعتماد سياسة التوجه نحو التصدير كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي. كما استهدفت هذه البرامج إزالة التشوهات في الأسواق الأردنية والاقتصاد ككل، وتحقيق استقرار في سعر صرف الدينار مما ساعد على تحجيم التضخم، وإزالة عوامله، وتحقيق معدل نمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي على مدى عديد من السنين الخالية.

وقد حقق الاقتصاد الأردني الكثير من الإنجازات منذ عام ١٩٨٩، كما هو مبين في الشكل (١)، حيث انخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي من ١٩٠٪ تقريباً إلى ٥ر٩٢٪ عام ١٩٩٧. أيضاً، وتمشياً مع سياسة مالية حصيفة، انخفضت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي، وبالتدريج من ٨ر٣٧٪ في عام ١٩٩٣ إلى ٧ر٣٥٪ عام ١٩٩٧، كما هو مبين في الشكل (٢). كما حقق الأردن نمواً اقتصادياً مطّرداً منذ عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٧، كما هو موضح في الشكل (٣) والذي يبيّن

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في المدّة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٧. بيد أن الشكل (٤) يوضح تراجع وتيرة النمو الاقتصادي للعامين ١٩٩٦ و ١٩٩٧. ومع أن المؤشرات الاقتصادية تحسنت تحسناً ملحوظاً في المدّة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٦ فقد تأثرت متوسطات معدل النمو في هذه الفترة بمعدل النمو الاقتصادي لعام ١٩٩٢ الذي بلغ ١٦٪ نتيجة لعوائد الأردنيين القادمين من دول الخليج ومدخراتهم ، وجهود تخفيف وطأة الدين الخارجي والمساعدات من الدول والجهات المانحة. وفي الفترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥ كانت نسبة النمو حوالي ٧٪ ؛ في حين انخفض التضخم إلى أقل من ٤٪.

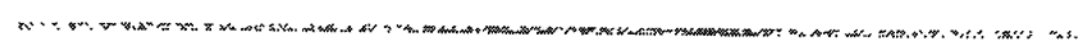
ولأهمية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الفترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥، والتباطؤ في النمو الذي حدث في الفترة ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧، سندرج لاحقاً معالجة تفصيلية لهاتين الفترتين.

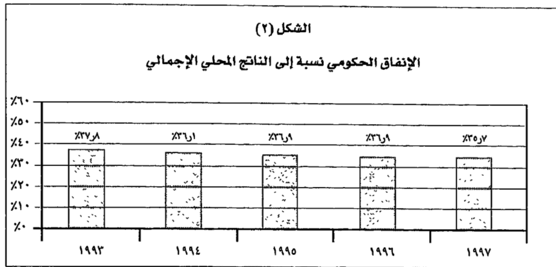


الشكل (١)

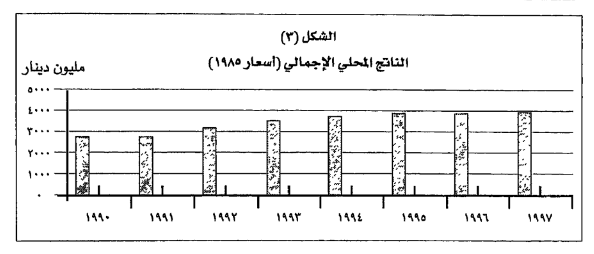
المديونية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

وبهدف دعم الحكومة لتطبيق خطة متوسطة المدى للتصحيح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، وافق صندوق النقد الدولي على برنامج لتمديد الدعم للأردن ثلاث سنوات في أيار/مايو ١٩٩٤ (بلغ حجم الدعم ما مقداره ١٢٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة). وبعد مراجعة برنامج تمديد الدعم للأردن، قام الصندوق في شباط/فبراير عام ١٩٩٦ باستبدال برنامج آخر جديد به بمبلغ ٢٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، التي تمثّل ٥٥٪ من حصّة الأردن السنوية. وتم تعديل برنامج تمديد التسهيلات الائتمانية في شباط/فبراير ١٩٩٧ بإضافة ٢٤ر٣٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

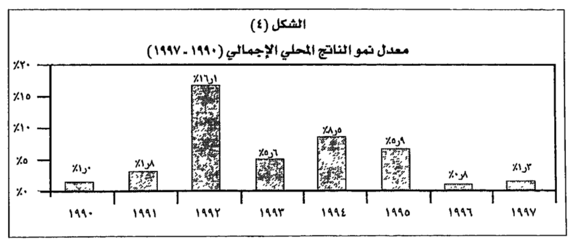




الشكل (٢)
الإنفاق الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
٪٦٠
٪٥٠
٪٤٠
٪٣٠
٪٢٠
٪١٠
٪٠
٪٣٧ر٨
٪٣٦ر١
٪٣٦ر٩
٪٣٦ر٩
٪٣٥ر٧
١٩٩٣
١٩٩٤
١٩٩٥
١٩٩٦
١٩٩٧



الشكل (٣)
الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ١٩٨٥)
مليون دينار
٥٠٠٠
٤٠٠٠
٣٠٠٠
٢٠٠٠
١٠٠٠
٠
١٩٩٠
١٩٩١
١٩٩٢
١٩٩٣
١٩٩٤
١٩٩٥
١٩٩٦
١٩٩٧



الشكل (٤)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٠ - ١٩٩٧)
٪٢٠
٪١٥
٪١٠
٪٥
٪٠
٪١ر٠
٪١ر٨
٪١٦ر١
٪٥ر٦
٪٨ر٥
٪٥ر٩
٪٠ر٨
٪١ر٣
١٩٩٠
١٩٩١
١٩٩٢
١٩٩٣
١٩٩٤
١٩٩٥
١٩٩٦
١٩٩٧

وهناك برنامج جديد لتمديد التسهيلات الائتمانية للفترة ١٩٩٩ ـ ٢٠٠١ يتم التفاوض عليه حالياً.

كما قام البنك الدولي بدعم البرنامج بتقديم قرض لتصحيح السياسات الصناعية والتجارية عام ١٩٩٠، وقرض لتصحيح قطاع الطاقة عام ١٩٩٣ وقرض لتصحيح القطاع الزراعي عام ١٩٩٤. ووافق البنك الدولي عام ١٩٩٥ على قرض الأردن للتصحيح الهيكلي، والتنمية الاقتصادية، وتعزيز الاحتياطي، كجزء من استراتيجية البنك الدولي لمساعدة الدولة في تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي وإعادة الهيكلة في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: قرض التصحيح الاقتصادي والتنمية (ERDL-I) في عام ١٩٩٥ بقيمة ٨٠ مليون دولار من البنك الدولي، إضافة إلى تمويل مشترك من اليابان بحوالي ٨٠ مليون دولار، ومن إيطاليا ١٢ مليون دولار.

المرحلة الثانية: قرض التصحيح الاقتصادي والتنمية (ERDL-II) قدم من خلاله البنك الدولي مبلغ ١٢٠ مليون دولار عام ١٩٩٦، وبتمويل مشترك من هولندا بحوالي ٨ ملايين دولار.

المرحلة الثالثة: مقترح لقرض التصحيح الاقتصادي والتنمية (ERDL-III) الذي سيستمر به دعم البنك الدولي للحكومة لتطبيق برنامج إعادة الهيكلة على المدى المتوسط. ومن المتوقع أن يتم تطبيقه بالكامل في السنوات الثلاث القادمة.

وتم دعم هذه الجهود التصحيحية بإعادة جدولة القروض في الأعوام ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٧ من نادي باريس [١]، وأيضاً بتخفيض قيمة الدين وخدماته من جانب نادي لندن [٢]، وإجراءات لإعادة شراء الدين مع الاتحاد السوفييتي. كذلك تم تخفيض القروض من طَرَف الدول الدائنة (مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وسويسرا ودول أخرى) بما قيمته ١٫٢ بليون دولار.

---

(١) يشكل نادي باريس مظلة الدائنين من القطاع العام، ويتم التفاوض معه بشأن القروض الممنوحة من الحكومات أو بكفالتها.

(٢) يشكّل نادي لندن مظلة الدائنين من القطاع الخاص، ويتم التفاوض معه بشأن قروض البنوك التجارية.

سياسات الاستقرار الاقتصادي ١٩٩٤ - ١٩٩٥

تجاوب الاقتصاد الوطني بشكل سريع لمحاولات التصحيح المتعددة التي قامت بها الحكومة. ومن المؤشرات على ذلك تحسن النمو الاقتصادي بنسبة ٥ر٧٪ في الفترة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥، واحتواء التضخم بنسبة ٣ ـ ٥ر٣٪، وانخفاض العجز المالي (دون المنح الخارجية) بشكل حاد من ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ إلى ٥ر٣٪ عام ١٩٩٥. كما انخفض عجز الحساب الجاري (ضمن ميزان المدفوعات) من نسبة ١٨٪ من الناتج المحلي عام ١٩٩٣ (دون المنح الرسمية) إلى نسبة ٨ر٨٪ عام ١٩٩٨. وانخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من نسبة عالية جداً ٣ر١٧٣٪ عام ١٩٩١ إلى ٧ر٩٦٪ عام ١٩٩٥، بفضل برنامج إعادة التسديد وإلغاء بعض القروض من جانب الدول الغربية المانحة.

وبالمقابل، رغم هذه الصورة الإيجابية، ظل الأردن يعاني من نسبة بطالة عالية (رغم هبوطها آنذاك)، وصعوبات في ميزان المدفوعات، وانخفاض نسبة المدخرات المحلية؛ الأمر الذي أدى إلى ضعف الحساب الجاري، رغم تحسنه، ومشكلة الدين الضخم آنذاك، وصعوبة البيئة التجارية الخارجية التي نجمت عن الحصار الاقتصادي غير المباشر للأردن، إثر حرب الخليج؛ مما أدى إلى تدني حجم الاحتياطي لدى البنك المركزي، وإضعاف الدينار الأردني خاصة مع الإقبال المتزايد في حينه على الدولار نتيجة توقعات صدور العملة الفلسطينية، وتوقع هبوط التداول بالدينار في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأدت الشائعات والتكهنات السلبية إلى ضغوط عدّة على الدينار في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ نتج عنها هبوط الاحتياطي من العملة الأجنبية. وفي عام ١٩٩٦ مع هبوط الاحتياطي إلى أقل مما يغطي قيمة مستوردات شهر فقط، أصبح محور اهتمام الحكومة والبنك الدولي والصندوق الدولي تحسين وضع الاحتياطي في البنك المركزي.

تباطؤ النمو في الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧

لم يستمر النمو الاقتصادي الذي شهدته الفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥؛ فبدأ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالتباطؤ عام ١٩٩٦ إلى أقل من ١٪ وتحسّن قليلاً إلى ٣ر١٪ عام ١٩٩٧، وهي نسبة أقل بكثير من معدلات نمو السكان، التي تصل في المتوسط إلى ما يزيد على ٦ر٢٪؛ أي أن نسبة نمو الدخل الحقيقي للفرد غدت

سالبة في هذين العامين [٣]. ومن العوامل التي أدّت إلى إضعاف الأداء الاقتصادي عام ١٩٩٦ ما يلي:

١. فائض الاستثمار في قطاع الإنشاءات، وهو أحد أهم القطاعات، ويؤثر في ثلث النشاط الاقتصادي؛ فوجود ٠٠٠ر٥٠ وحدة سكنية فارغة أدّى إلى هبوط النشاط في هذا القطاع المهمّ بما مقداره ٤ر٦٪ عما كان عليه في عام ١٩٩٥.

٢. انخفاض نسبة الصادرات إلى العراق بنسبة ٥٠٪، أو ما يعادل ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ وهو إضافة إلى كونه سوقاً مهمّة للصناعة والتجارة الأردنية، سوق تعوّد التاجر الأردني على التعامل معها؛ وبالتالي ستستدعي خسارته تعلّم المهارات اللازمة للتعامل مع أسواق أخرى بديلة، وهي عملية تحتاج إلى بذل الكثير من الجهد والوقت.

٣. رفع كلفة الإقراض الحقيقية إلى ١٠٪ بسبب حركة رؤوس المال إلى المقيمين في الضفة الغربية، والسياسة النقدية المتشددة ، والانحراف المالي؛ مما أثّر عكسياً على الطلب على الاستثمارات، خاصة في ظل تدني عائد الاستثمار في الأردن.

٤. أزمة شرق آسيا التي أدت إلى الإضرار بصادرات الأردن من البوتاس والفوسفات.

٥. انحسار التوقعات الإيجابية حول عملية السلام، وسوء الظروف السياسية التي نجمت عن انتخاب حكومة في إسرائيل أكثر تطرّفاً من الحكومة السابقة؛ الأمر الذي أدّى إلى تراجع الكثير من الاستثمارات التي بدئ بالتفكير بها في المنطقة.

وعلى الرغم مما سبق ، انخفض العجز في الحساب الجاري (ومن ضمنه المنح الرسمية) إلى نسبة ٣ر٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٦، وتم تحقيق زيادة بسيطة عام ١٩٩٧؛ والفضل يعود لزيادة عوائد العاملين في الخارج. إلاّ أن حساب رأس المال تدهور نتيجة هبوط في عوائد القطاع العام، وتحويلات مدخرات العاملين. كما تمكّن البنك المركزي مع نهاية ١٩٩٦ من زيادة الاحتياطي إلى ٧٠٠ مليون دولار أو ما يغطي شهرين من الواردات. وبحلول عام ١٩٩٧ تحسّن وضع الاحتياطي من العملات الاجنبية ليصل إلى ٧ر١ بليون دولار (أو ما يغطّي خمسة

---

(٣) أفادت توقعات لجنة تقييم الوضع الاقتصادي، وهي اللجنة المعنية بوضع التوقعات الاقتصادية في المملكة، بأن النمو لعام ١٩٩٨ سيكون ٢ر٢٪ ؛ أي أن متوسط دخل الفرد الحقيقي، رغم التحسن الاقتصادي، سيستمر في الهبوط.

شهور ونصف من الواردات). كما تم في عام ١٩٩٦ اتخاذ خطوات مهمة نحو تحقيق سياسة مالية متكاملة، خاصة احتواء الإنفاق الحكومي من خلال تخفيض دعم الغذاء والعلف. لكن، وبسبب تراجع نمو عوائد الضرائب، ازداد العجز المالي (دون المنح) إلى ٨ر٧٪ عام ١٩٩٦ واستقر على ٧ر٧٪ عام ١٩٩٧.

وفي عامي ١٩٩٦-١٩٩٧ تبنت الحكومة برنامج تصحيح هيكلي موسع بدعم من الصندوق الدولي والبنك الدولي لتطبيق برنامج قرض قطاع الطاقة، وقرض قطاع الزراعة، وقرضي التصحيح والتنمية الاقتصادية الأول والثاني.

وإضافة إلى تصحيح نظام دعم المواد الغذائية، قام الأردن بوضع برامج حزمة الأمان الاجتماعي؛ كما تبنّى برنامج التصحيح خطوات إضافية لتحسين إدارة ضريبة المبيعات، وتبنى إصلاحات مالية جديدة في القطاع المالي بهدف تقوية القطاع المصرفي وسوق رأس المال. كذلك تم اتخاذ عددٍ من الخطوات للتحضير لبرنامج الخصخصة، وقامت الحكومة بتخفيض الحد الأعلى للتعرفة الجمركية من ٥٠٪ - ٤٠٪، وإزالة التعرفة أو تخفيضها على السلع الرأسمالية المستوردة، وتبني إجراءات جديدة لتسهيل التجارة. كما قامت الحكومة بتوقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، يتم بها تحرير التجارة في السلع الصناعية تدريجياً بين الأردن ودول الاتحاد لإنشاء منطقة تجارة حرة بينهما عام ٢٠١٠.

برنامج الإصلاح الاقتصادي

يشتمل برنامج الإصلاح الاقتصادي على مجالين أساسيين هما:

١. الإصلاح في مجال سياسات تبادل العملات الصعبة ومعدلات الفائدة. ويشتمل ذلك على إلغاء نظام سعر الصرف المزدوج الذي اتبع مؤقتاً في أزمة عام ١٩٨٩ لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، وربط الدينار الأردني بسلة من العملات الصعبة، وتوحيد هيكل سعر الفائدة؛ إضافة إلى التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية.

٢. التخفيف من حجم الدين العام الخارجي بإبرام الاتفاقات لإعادة جدولة الديون الخارجية وزيادة فترات استحقاقها. وتم دعم هذين العنصرين بتغيير في السياسات منذ عام ١٩٩٢، هدفت في مجملها إلى تحقيق الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد وتقوية أسس الاقتصاد كله.

كما يدخل ضمن الإصلاحات برنامج الإنتاجية الاجتماعية الذي سنتعرض له بالتفصيل بعد برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ويمكن تحديد أبرز مجالات السياسة الاقتصادية الأردنية في المجالات التجارية والمالية والنقدية، ومجال الخصخصة، ومجال البيئة الاقتصادية (التشريعات الاقتصادية)، على النّحو الآتي:

المجال التجاري:

يتضمن هذا المجال القيام بإصلاحات في الإدارة الجمركية، والتعرفة الجمركية، والمواصفات والمقاييس، بما يضمن تحقيق مستويات عالية من الشفافية والكفاءة في النظام التجاري. فقد تضمنت الإصلاحات في مجال الإدارة الجمركية عدداً من النشاطات والمهمّات التي تقوم بها دائرة الجمارك، بما في ذلك:

١. حوسبة الأعمال الجمركية بوساطة نظام (الكودة) الذي تم التوقيع على اتفاقية بشأنه عام ١٩٩٧ ضمن مشروع كلفته ١٫٨ مليون دولار يهدف إلى تحسين دائرة الجمارك وتنظيم أعمالها باستخدام الحاسوب ؛ مما يسهل من الإجراءات الجمركية المتعلقة بتخليص البضائع ، ويجعل عملية تزويد صانعي القرار ببيانات دقيقة حول إجراءات الدولة والتجارة الخارجية سهلة؛ كما سيسهل بث المعلومات المتعلقة بالتجارة إلى المؤسسات المعنية. وسيجعل هذا المشروع الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة عملية تقديم الخدمات الجمركية عملية سريعة وفعالة، وسيؤدي إلى تقليل الكلفة على التجار من حيث زمن الانتظار، وإتمام الإجراءات، وزيادة الشفافية وفعالية الخدمات الحكومية.

٢. إنشاء «المسرب الأخضر» الذي يسمح بإدخال البضائع دون تفتيش لمجموعة من الشركات الحاصلة على شهادة الآيزو؛ مما سيقلل من تكاليف الإجراءات الجمركية على هذه الشركات.

٣. استحداث ما يسمى شهادات التفتيش المسبق؛ بحيث تقوم دائرة الجمارك بقبول شهادات التفتيش الصادرة من شركات عالمية سيتم التعاقد معها دون الحاجة إلى التفتيش.

٤. وفي مجال التعرفة الجمركية، تم تخفيض الحد الأعلى للرسوم الجمركية على الكثير من السلع، وإلغاء الرسوم الجمركية على ٤٩٢ سلعة تستخدم في الإنتاج،

وتخفيض الرسوم الجمركية إلى ١٠٪ على ٢١٦ سلعة رأسمالية أخرى. كما تمّ تخفيض الحد الأعلى للرسوم الجمركية من ٤٠٪ إلى ٣٠٪*؛ إضافة إلى دمج عدد من بنود الرسوم الجمركية في نسبة جمركية واحدة.

٥. تحسين نظام المكافآت والحوافز لموظفي الجمارك، وتعديل هذا النظام، وتزويدهم بقواعد معلومات خاصة بالتقييم الجمركي.

المجال المالي والنقدي (٤)

تنطلق سياسة الحكومة في هذا المجال من القناعة بأن سياسات العولمة والخصخصة والتحرير الاقتصادي تؤدي إلى إدارة عجلة الاقتصاد، وبالتالي إلى زيادة الطلب على الاستثمار، وبالمحصلة استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للبلاد. ولتحقيق هذا الهدف الأخير قامت الحكومة وتقوم بمجموعة من الأنشطة التي تتمثل في ما يلي:

١. المحافظة على الاستقرار النقدي من خلال تحرير أسعار الفائدة، واحتواء التضخم من خلال ضبط عرض النقد، واتباع سياسات من شأنها تشجيع امتلاك الأصول بالدينار الأردني.

٢. التقليل من الإنفاق المالي واستخدام المقدرات المالية بحصافة.

٣. تبني ضريبة المبيعات العامة بغية تشجيع الادخار لدى المواطنين.

٤. تفعيل قانون ضريبة الدخل مع تبسيط إجراءات تحصيل الضريبة وتفعيلها، وتشغيل تكنولوجيا معلومات مناسبة لرفع كفاءة جهاز ضريبة الدخل في التحصيل.

٥. المحافظة على سعر صرف الدينار مع تخفيف القيود على تبادل العملات في السوق المحلّيّة ومع الأسواق الخارجية.

٦. رفع السقف المسموح به لشراء أسهم الشركات، ورفع سقوف نسبة تملك الأجنبي إلى ١٠٠٪ (بدلاً من ٥٠٪) في عدد من القطاعات هي: النقل البري والجوي والبنوك والتأمين والاتصالات والمنتوجات الزراعية والاستثمار في سوق عمّان المالي. وبالنسبة لقطاع النقل البحري، فإن ثمّة توجهاً للسماح بتسجيل البواخر العالمية في الأردن ورفعها العلم الأردني على غرار تجربة دولة بنما.

---

* تم تحديث نسبة التخفيض الجمركي من قبل المحرر الموضوعي.

(٤) لاستعراض سياسات الإصلاح المالي بشكل مفصل، انظر: منصور (١٩٩٨).

٧. إدارة الدين العام الخارجي بطريقة تساعد على توجيه هذه المصادر المالية نحو تنمية البنية التحتية.

ويضاف إلى ما سبق الإجراءات النقدية التالية:

١. تحرير سعر الفائدة منذ عام ١٩٩٠، وتحرير نظام تحويل العملة منذ بداية عام ١٩٩٥.

٢. تخفيض الفرق في نسبة الاحتياط الإجباري المطلوب من البنوك الاستثمارية والبنوك التجارية إلى ٥٪.

٣. تقليل دعم الفائدة لقطاع الإسكان والتعدين إلى ١٪ وقطاع الزراعة إلى ٢٪.

٤. تشجيع اندماج البنوك.

٥. السماح للبنوك الأجنبية باستثمار ٥٠٪ من ودائعها في قروض مجمعة.

٦. اتخاذ إجراءات مختلفة لتقوية الرقابة على البنوك بشكل عام.

٧. إخضاع بنك الإسكان للتعليمات المطبقة على البنوك الأخرى، وإزالة امتيازاته كمؤسسة إقراض متخصصة.

٨. إعادة هيكلة مؤسسة الإقراض الزراعي.

٩. وضع الإطار القانوني لعمل صناديق الادخار المشتركة.

١٠. تحديث قانوني المالية والشركات ووضع قانون للضمان بالمنقول.

أما عن إجراءات السياسة النقدية فقد تم ما يلي:

١. القيام بإجراءات عملية للتحرير المالي والنقدي، مثل تعديل أسلوب احتساب متطلبات الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك، وتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع العملات الأجنبية، وإزالة القيود والمعوقات على حركة التعامل بالعملات الأجنبية في الأردن.

٢. رفع معدل كفاية رأس المال المرجح للمخاطر إلى ١٠٪ بدلاً من ٨٪ ، بهدف تدعيم المراكز المالية للبنوك المرخصة، وتعزيز قدرتها التنافسية.

٣. استثناء القروض الممنوحة لأغراض تمويل احتياجات التصدير، مع الموافقة المسبقة من البنك المركزي، وترك الأمر لعوامل السوق وقواه.

٤. تفعيل التعاون وتنشيطه في سوق ما بين البنوك.

٥. القيام ببعض الإجراءات لضبط المخاطر الناتجة عن التركزات الائتمانية وتوسيع قواعد الإقراض الائتماني.

الخصخصة

تعكف الحكومة الآن على تنفيذ برنامج للخصخصة للتعبير عن استجابة عملية للظروف الاقتصادية السائدة على الساحة الدولية، في ظل الدلائل التي تشير إلى أن امتلاك المؤسسات وإدارتها من القطاع العام يؤدي إلى زيادة احتمال تحقيق خسارة لهذه المؤسسات. وعليه، اتجهت الحكومة في سياسة منتظمة إلى العمل على زيادة المقدرة التنافسية للاقتصاد الأردني بإجراءات عدّة، منها تقليل عدد مؤسسات القطاع العام ، الذي بلغ ٤٠ مؤسسة في منتصف الثمانينيات، وذلك عن طريق تحويل ملكية هذه المؤسسات أو تحويل إدارتها إلى القطاع الخاص الذي يتمتع بقدرة أكبر على إدارة هذه المؤسسات بطريقة أكثر فاعلية وكفاءة.

ويهدف برنامج الخصخصة الذي تتبناه الحكومة الأردنية إلى إعلان التزام الحكومة بالتصحيح الاقتصادي الذي يؤمل أن يؤدي إلى جذب الاستثمار الخارجي المباشر وغير المباشر وتوطينه في الأردن، والتوسع السريع في الاستثمار في البنية التحتية، وتحسين كفاءة الصناعة، ومنع التدخل الإداري من المستويات العليا في الحكومة بأعمال المؤسسات، والتخفيف من البيروقراطية، وزيادة كفاية رأس المال العام، وتطوير أسواق رأس المال المحلية من خلال زيادة قاعدة الأسهم والملكية والمشاركة، وتدعيم المالية العامة بزيادة إيرادات الدولة من عمليات بيع المؤسسات قيد الخصخصة، واستعمال هذه الإيرادات في تنفيذ برامج الحكومة الاجتماعية بشكل أفضل، وخفض الدعم إلى هذه المؤسسات من خزينة الدولة؛ مما سيؤدي إلى زيادة قدرة الدولة على تكريس مقدراتها لتقديم الخدمات الحكومية الطبيعية بشكل أفضل، ورفع كفاءة العمل الحكومي من خلال التفرغ للرقابة والتنظيم وتقديم الخدمة العامة، وتعزيز الثقة العالمية بالاقتصاد الأردني.

وفي هذا المجال، تم تشكيل وحدة تنفيذية للإشراف على تنفيذ برامج الخصخصة المختلفة ترتبط برئاسة الوزراء وتشرف عليها لجنة وزارية يرئسها رئيس الوزراء. ومهمة الوحدة القيام بإدارة برامج الخصخصة المختلفة، بما ينسجم مع سياسات الحكومة وأهدافها ضمن التشريعات السائدة، بدءاً بمرحلة الدراسات

إلى مرحلة ما بعد إتمام الخصخصة، بشفافية وكفاءة. وتقوم الوحدة في هذا الصدد باختيار المشروع الواجب خصخصته، ثم القيام بالأعمال التحضيرية وتقييم البدائل المتاحة لأسلوب الخصخصة المناسب. وبعد ذلك يتم استدراج عروض من المستثمرين المحليين والدوليين لخصخصة المشروع، ثم يتم إحالة العطاءات، وإقفال الصفقة بعد تطوير معايير التأهيل والتقييم للعروض المستدرجة.

ومن الإنجازات التي تم تحقيقها خصخصة مجموعة من المؤسسات والشركات الأردنية العامة كما يلي:

١. تحويل سلطة الكهرباء الأردنية إلى شركة باسم شركة الكهرباء الوطنية، تكون مملوكة للحكومة في المرحلة الأولى، تمهيداً لبيع جزء من ملكيتها.

٢. تحويل مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة باسم شركة الاتصالات الأردنية سنة ١٩٩٧، كما تم بيع ٤٠٪ من حصة الحكومة في الشركة إلى تجمع (فرانس تلكوم) الذي يضم شركة فرانس تلكوم والبنك العربي، وذلك في ٢٣/١/٢٠٠٠*.

٣. بيع ٣٣٪ من شركة الإسمنت (ثلثي حصة الحكومة) لشركة لافارج الفرنسية.

٤. خصخصة عدد من الفنادق والمرافق السياحية التي كانت تمتلكها وزارة السياحة والآثار. فبالنسبة لمنتجع ماعين السياحي تم التعاقد مع شركة خاصة لإدارته مدة ثلاثين عاماً.

٥. ثمّة توجه لتصفية شركة الإنتاج التلفزيوني الأردني أو بيعها؛ إضافة إلى تصفية مصنع الزجاج في معان.

٦. توقفت مؤسسة النقل العام عن التشغيل المباشر ، وتعاقدت مع شركات من القطاع الخاص لقاء دفع بدل حقوق الامتياز ؛ كما بدأت الحكومة إجراءات عملية لخصخصة بعض المؤسسات الكبيرة، ومنها مؤسسة النقل العام التي تم بيع عدد من خطوطها عن طريق عقود استثمار للقطاع الخاص. كذلك يجري حالياً تقييم موجودات الملكية الأردنية بالتعاون مع شركات عالمية متخصصة تمهيداً لخصخصتها. أما بالنسبة لمؤسسة سكة حديد العقبة، فتم توقيع اتفاقية خصخصة بشأنها مع شركة ريثيون الأمريكية في نهاية عام ١٩٩٩. هذا إضافة إلى بيع ٢٪ - ٣٪ من حصص الحكومة في شركة البوتاس العربية؛ وهناك محادثات تجري حالياً مع إحدى شركات القطاع الخاص لهذا الغرض.

* تم تحديث هذه المعلومات من قبل كاتب البحث.

وتتوجه الحكومة إلى إنشاء صندوق خاص تودع فيه العوائد الناتجة عن بيع مؤسسات وشركات القطاع العام للقطاع الخاص.

التشريعات الاقتصادية

تم إنجاز برنامج إصلاح التشريعات الاقتصادية من خلال تعديل بعض التشريعات القائمة وإصدار بعض التشريعات الجديدة، كما يلي:

إصدار قانون الأوراق المالية: حقق سوق عمان المالي تطوراً ملحوظاً في أحجام التداول عبر السنين من حجم تداول بلغ ٩ر٧ مليون دينار عام ١٩٧٨ إلى ٩ر٤٢٤ مليون دينار عام ١٩٩٧. ومنذ فترة ليست ببعيدة كانت الحكومة هي المشغّل والمنظّم لهذا الجهاز المهمّ، مما خلق في السوق ، كما هو معهود في مثل هذه الحالات، جواً من الضبابية أدى إلى انحسار مستوى الإنتاجية؛ في حين أن المطلوب هو تحسين الكفاءة التشغيلية والتطوير لمواكبة متطلبات العولمة. لذلك، تم طرح قانون الأوراق المالية بشكل مؤقت عام ١٩٩٧ الذي يقوم أساساً على فصل الوظائف التشغيلية عن التنظيمية والفنية، وإنشاء هيئة الأوراق المالية التابعة لمجلس الوزراء، وسوق أوراق مالية (بورصة) تابعة للقطاع الخاص. وسيتم قريباً، حسب ما ورد في القانون، إيجاد صندوق إيداع للأوراق المالية وتفعيله، ومؤسسة تمثل مصالح المتعاملين في السوق المالي لتنظيم تعاملهم مع الهيئة ومأسسة هذا التّعامل؛ كما تم تحديث حوسبة عمليات السوق عام ١٩٩٩. وسجل حجم التداول في السوقين النظامي والموازي ارتفاعاً نسبته ٣ر٣٣٪ عام ١٩٩٧ مقارنة مع العام السابق؛ كما ارتفع حجم التداول في النصف الأول من العام (١٩٩٩) بما نسبته ٣١٪ بالمقارنة مع النصف الأول للعام الماضي.

تعديل قانون تشجيع الاستثمار: بحيث يتم إعطاء فرص متكافئة للاستثمار بين المستثمر المحلي والأجنبي، مع تبسيط إجراءات الاستثمار، من خلال مؤسسة تشجيع الاستثمار؛ إضافة إلى حوافز لتشجيع الاستثمار في صورة حوافز ضريبية. كما يحتوي القانون على بنود تعالج فض النزاعات ذات الطابع الدولي في مجال الاستثمارات الأجنبية في الأردن.

تعديل قانون الشركات: الذي تم بموجبه تعديل بنود سابقة، وإدخال بنود جديدة من شأنها المساهمة في تحسين البيئة الخارجية التي تعمل فيها الشركات. هذا

إضافة إلى تبسيط إجراءات تسجيل الشركات، وتسهيل عمليات الحصول على رأس المال اللازم للتوسع.

تعديل قانون الجمارك: اشتمل القانون المعدّل على مجموعة من البنود التي من شأنها تسهيل عمليات التخليص على البضائع المستوردة، والتعامل مع بضائع الترانزيت، بحيث أصبح يعتمد على مبدأ الفاتورة لتقييم السلع، ويطبق مبدأ الإفصاح الشخصي حال الانتهاء من حوسبة دائرة الجمارك؛ إضافة إلى اعتماد مبدأ «المسرب الأخضر» في التعامل مع بعض البضائع والمستوردين. وهكذا يقترب هذا القانون من متطلبات منظمة التجارة العالمية.

قانون المنافسة (منع الاحتكار) : تم صياغة هذا القانون وعرضه على مجلس النواب مؤخراً ، بهدف مناقشته وإقراره لزيادة وتشجيع المنافسة في الأسواق المحلية، والتقليل من الممارسات الاحتكارية والهيمنة ، وتحسين نوعية البضائع وخفض أسعارها وتحقيق مستويات أعلى من القيمة المضافة.

قانون حماية الإنتاج الوطني: تم إقرار هذا القانون لحماية منتجات الاقتصاد الوطني من الممارسات التجارية الدولية التي يمكن أن تضر بالاقتصاد الوطني. ويستقي هذا القانون مبادئه من مبادئ منظمة التجارة الدولية (WTO).

قانون ضمان الأموال بالمنقول: بهدف تسريع تنمية القطاع الخاص، وتوفير بدائل تمويل متنوعة للمشروعات الصغيرة والكبيرة، تقوم الحكومة بتشجيع إنشاء شركات للتأجير ومشاركة رأس المال. وتفتقر البيئة القانونية الحالية إلى تشريعات داعمة لتنمية هذه المؤسسات. وفي هذا الصدد تم وضع مشروع قانون ضمان الأموال المنقولة للبرلمان للنظر فيه، وما زال قيد النظر حتى الآن (٢٠٠٠). ويسمح هذا القانون باستخدام الأموال المنقولة كرهن على التمويل، وزيادة أمان وثقة المقترضين والمؤجرين، وتحسين إدارة المخاطر للمؤتمنين، وتدريب المعنيين في هذا المجال من الناحية القانونية التمويلية. ومن أجل تنفيذ قانون ضمان التمويل والتأجير، لا بدّ من الشروع بتأسيس سجل محوسب للأموال المنقولة (Register of Interest in Movable Property) ، (أو سجل الممتلكات المنقولة) المتعلقة بذلك. ومن الضروري أيضاً في هذا المجال العمل على تحديث إجراءات تسجيل الشركات، والعلامات التجارية في وزارة الصناعة والتجارة، وإيجاد النظام والبيئة الخدمية الملائمة لتسجيل المصالح التجارية المختلفة.

قانون الودائع (الأمانات) وصناديق الاستثمار المشتركة : يُعَدّ إنشاء بيئة قانونية

مناسبة لظهور صناديق الاستثمار المشتركة وتنميتها من طرف القطاع الخاص من المرتكزات الأساسية في ما يتعلق باستراتيجية إصلاح القطاع المالي. فمن الواضح أنّ تهيئة مديري صناديق محترفين ستؤدي إلى تقوية المنافسة في السوق، وإيجاد أدوات استثمارية جديدة، ومنح حماية أفضل لمدخرات المستثمرين بوساطة سياسات تنويع استثمار مفصلة. وذلك يؤهل المؤسسات الاستثمارية، كمؤسسة الضمان الاجتماعي وصناديق الاستثمار المشتركة ، للاستفادة من إمكان وضع إدارة هذه الصناديق بأيدي شركات متخصصة. وتحتاج صناديق الاستثمار إلى إيجاد معايير ومتطلبات قانونية تشتمل على قواعد واضحة تحدد حقوق أطراف التعاقد وواجباتها تجاه بعضها بعضاً وتجاه الطرف الثالث. كما يجري الآن إنشاء تأطير قانوني لهذا الغرض يتوافق مع قانون الأوراق المالية.

قوانين حماية الملكية الفردية: بحيث يصبح التعامل مع العلامات التجارية وحقوق الاختراع أكثر انسجاماً مع متطلبات المنظمات الدولية المتخصصة في هذا المجال، وعلى رأسها المنظمة الدولية لحقوق الملكية الفكرية (WIPO) ومنظمة التجارة العالمية (WTO). وقد تم مؤخراً إصدار قانون حق المؤلف الذي يتماشى بشكل كبير مع متطلبات اتفاقية (TRIPS).

الاتفاقات الدولية

في مجال تحرير التجارة وإزالة العوائق الخارجية أمام الصادرات الأردنية، كان الأردن الدولة السباقة في تشجيع إقامة منطقة التجارة الحرة العربية؛ كما بدأت الحكومة المفاوضات في عدد من الاتفاقات التي تسهل التبادل التجاري والتوقيع عليها؛ وأهمها:

اتفاقية مشاركة مع الاتحاد الأوروبي : وقعت الحكومة وهيئة الاتحاد الأوروبي في ١٩٩٧/١١/٢٤ على اتفاقية مشاركة مع الاتحاد الأوروبي، يتم بموجبها تحرير التجارة بشكل تدريجي يؤدي إلى قيام منطقة تجارة حرة مشتركة مع الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠١٠. ويجدر القول إن إعفاء الصادرات الصناعية الأردنية لدول الاتحاد من الضرائب الجمركية يبدأ مع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، عام ٢٠٠٠. وقد أقرّ البرلمان الأردني هذه الاتفاقية في العام ١٩٩٩.

اتفاقية استثمار مع الولايات المتحدة الأمريكية: تم توقيع اتفاقية استثمار مع

الولايات المتحدة بالأحرف الأولى تمهيداً لتوقيع اتفاقية استثمار ثنائي مع الولايات المتحدة (BIT) يتم بموجبها إعطاء ضمانات أكبر للاستثمار وتحسين المناخ الاستثماري الأمريكي في الأردن، بحيث يعطى المستثمر الأمريكي حق الدولة الأولى بالرعاية (MFN). ويتضمن ذلك نشر القوانين والتعليمات والإجراءات كافة والممارسات الإدارية الأخرى التي تتعلق بالاستثمار الأمريكي في الأردن، بحيث تكون في متناول المستثمر الأمريكي. وتسمح الاتفاقية بتدفق التحويلات المالية وغيرها من الأردن وإليه دون أي قيود أو تأخير، مع اعتماد القانون الدولي في التحكيم لفض النزاعات التي قد تحصل في مجالات الاستثمار المختلفة.

الانضمام لمنظمة التجارة العالمية: بعد مفاوضات مستمرة ، انضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية وأصبح عضواً تاماً في هذه المنظمة منذ ١٩٩٩/١٢/١٧(*)، أصبح عدد أعضائها الآن ١٣٥ عضواً. وفي هذا الصدد تعتزم الحكومة الاستمرار في تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات ؛ إضافة إلى تبسيط إجراءات مرور البضائع المصدرة والمستوردة.

اتفاقية تجارة حرة مع دول ايفتا (EFTA) : تجري المباحثات للتوقيع على اتفاقية مع دول (EFTA) التي تضم آيسلندا والنرويج وسويسرا ، تتعلق بالتعاون الدولي في مجال التجارة، وحقوق الملكية، وتبادل المعلومات، مع مراعاة عدم تعارض الاتفاقية مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، وتنص على إنشاء منطقة تجارة حرة بين دول إفتا والأردن.

برنامج الإنتاجية الاجتماعية

يهدف برنامج الإنتاجية الاجتماعية إلى زيادة مستوى الإنتاجية الاجتماعية للأردنيين عامة والفئات الأقل حظاً من المجتمع خاصّة. ولتحقيق الهدف العام لهذا البرنامج سيسعى البرنامج إلى :

(أ) إيجاد أثر مباشر وواضح على مستوى الدخل للفقراء والفئات الأقل حظاً، بهدف رفع المستوى العام لدخول الأردنيين فوق خط الفقر المطلق.

(ب) تحسين الظروف المعيشية والحياتية للفقراء والفئات الأقل حظاً من خلال

(*) تم تحديث بعض المعلومات الواردة في ورقة الدكتور يوسف منصور قبل اصدار هذا الكتاب، استناداً إلى معلومات من الكاتب نفسه، أو بالرجوع إلى مصادر أخرى. (المحرر)

تطوير البنية التحتية المادية والاجتماعية المحيطة بهم.

(ج) تخفيف الأعباء الاقتصادية عن العاطلين عن العمل، برفع إنتاجيتهم ومهاراتهم وربطهم بفرص تشغيلية مجزية توفر لهم مصادر العيش الكريم. والمدة الكلية لتنفيذ البرنامج هي عشر سنوات، تنفذ على مرحلتين: تستمر الأولى مدة ثلاث سنوات، والثانية سبع سنوات.

المرحلة الأولى

تهدف المرحلة الأولى من برنامج الإنتاجية الاجتماعية إلى مواجهة الآثار الآنية للفقر والبطالة ومعالجتها. وسيتم تحقيق ذلك بأربعة برامج عملية متداخلة تنفذ بجهد جماعي متكامل من عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وستسعى هذه البرامج الفرعية إلى : (أ) تحسين الدعم المادي المباشر للفقراء وتطويره؛ (ب) تدريب العاطلين عن العمل وإعادة تأهيلهم ليصبحوا أكثر ملاءمة لاحتياجات سوق العمل؛ (ج) دعم تنمية المشروعات الخاصة الصغيرة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل والفقراء المنتجين؛ (د) تحسين البنية التحتية في المجتمعات الفقيرة والأقل حظاً. وقد تم تخصيص مبلغ ١٧٨ مليون دينار لتنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج موزعة على الأعوام الثلاثة القادمة. وفي ما يلي وصف مختصر لهذه البرامج:

١ . برنامج إعادة هيكلة صندوق المعونة الوطنية وتوسيع خدماته

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير شبكة الأمان الاجتماعي للفقراء وتوسيعها بإعادة هيكلة شاملة لصندوق المعونة الوطنية لكي يصبح أكثر فاعلية في تقديم خدماته للفقراء والفئات الأقل حظاً. وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ ٢٦ مليون دينار موزعة على الأعوام الثلاثة القادمة. ويتألف هذا البرنامج من أربعة عناصر هي: (أ) تطوير برنامج المعونات النقدية القائم في الصندوق بإعادة النظر بمعايير أهلية المستفيدين، وتوسيع قاعدة المستفيدين من الأسر الفقيرة، بما يضمن عدالة أكبر وتغطية أشمل؛ (ب) تطوير القدرة المؤسسية للصندوق بتدريب العاملين فيه وتطوير الأنظمة الإدارية والفنية وتوفير الأجهزة والمُعَدَّات لرفع كفاءة العمل وسوية الأداء؛ (ج) مشروع تدعيم دخل الأسرة الذي يسعى إلى زيادة الدعم النقدي المقدم للأسر الفقيرة لسد الفجوة القائمة بين ما هو متوافر للأسرة الفقيرة وخط الفقر المطلق الذي حدد بـ (١٤٠) ديناراً شهرياً للأسرة المكونة من سبعة أشخاص؛ (د) مشروع نموذجي لدعم الأجور الذي يهدف إلى تشجيع القطاع الخاص لتوظيف الفقراء القادرين على

العمل، والمنتفعين من صندوق المعونة الوطنية بتقديم دعم نقدي لأجورهم ، بحد أعلى يبلغ ٥٠ ديناراً شهرياً لمدة لا تتجاوز ستة شهور.

٢ . برنامج تنمية المشروعات الصغيرة

يهدف البرنامج إلى تطوير قطاع المشروعات الصغيرة وتنميته كآلية فاعلة لمكافحة الفقر والبطالة، وذلك بالتوسع في تمويل المشروعات الصغيرة، وتقديم الخدمات الفنية المساندة لها. وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ ٩ر٢٣ مليون دينار موزعة على الأعوام الثلاثة القادمة. ويتألف هذا البرنامج من ثلاثة عناصر رئيسيّة هي : (أ) تطوير القدرات المؤسسية والفنية للهيئات الحكومية، وغير الحكومية، العاملة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة وتمويلها بهدف تفعيل أدائها في تقديم الخدمات الفنية والتمويلية للفقراء والعاطلين عن العمل، لإنشاء مشروعاتهم الخاصة الصغيرة أو تَوْسيعها؛ (ب) تفعيل دور القطاع المصرفي في تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة بتطوير إمكاناته وتحفيزه للمشاركة في خدمة فئات صغار المستثمرين؛ (ج) تطوير المناخ الاستثماري للمشروعات الصغيرة وتقديم الخدمات الفنية المساندة لها، وذلك بإنشاء مكاتب خدمات المشروعات الصغيرة في مختلف المحافظات في المملكة، التي ستقوم بتوفير خدمات استشارية وتدريبية للفقراء والعاطلين عن العمل في دراسات الجدوى، والإدارة والمحاسبة والتسويق، لإكسابهم المهارات والأدوات المطلوبة لتأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها وتشغيلها.

٣ . برنامج دعم التدريب والتشغيل

يهدف هذا البرنامج إلى دعم تدريب الفقراء والعاطلين عن العمل وإعادة تأهيلهم لإكسابهم مهارات أكثر ملاءمة لاحتياجات سوق العمل الأردني. وسيقوم البرنامج بإنشاء صندوق التدريب والتشغيل، الذي سيمول بدوره مختلف البرامج التدريبية القائمة على التشغيل والمتجاوبة مع احتياجات السوق؛ أي تقديم البرامج التدريبية التي يقترحها أصحاب العمل، سواء التدريب في أثناء الخدمة أو التدريب في مؤسسات التدريب القائمة في القطاعين العام والخاص. كذلك سيقوم الصندوق على وضع الحوافز المالية بوساطة آلية السوق لكل من صاحب العمل والمتدرب لتشجيع القطاع الخاص على طلب المزيد من البرامج التدريبية؛ وبالتالي المزيد من الفرص التشغيلية. وسيقوم الصندوق بدراسة احتياجات العرض والطلب في سوق العمل ومتابعتها، وبناء قاعدة بيانات مفصلة ومحدثة وشاملة ومحوسبة عن القوى العاملة الأردنية، وسيجعلها متاحة لاستخدام متخذي القرار والجهات المعنية بتوظيف العمالة الأردنية وتشغيلها. وقد خصص للبرنامج مبلغ ٢ر٤ مليون دينار

أردني موزعة على الأعوام الثلاثة القادمة.

٤ . برنامج تطوير البنى التحتية

يسعى هذا البرنامج إلى تحسين المناخ والظروف البيئية والمادية المحيطة بالفقراء والمجتمعات الأقل حظاً في المملكة. وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ ٩٧٫٨ مليون دينار موزعة على الأعوام الثلاثة القادمة. ويتألف هذا البرنامج من ثلاثة عناصر رئيسية هي: (أ) تزويد المناطق التي يتركز فيها الفقراء بالبنى التحتية (المادية والاجتماعية) الملائمة التي تشمل إنشاءات متعددة كالجدران الاستنادية، وشبكات الإنارة والمياه، والصرف الصحي، والمدارس، والعيادات الصحية، والمراكز الثقافية. وسيغطي هذا المشروع ثلاثمئة مجلس قروي وبلدي، وأربع عشرة منطقة للسكن العشوائي. كذلك سيقوم البرنامج بتطوير الاحتياجات الأساسية من البنى التحتية، خاصة شبكات الصرف الصحي في ثلاثة عشر مخيماً؛ (ب) بناء القدرات المؤسسية والفنية وتطويرها للجهات التي تقدم خدمات البنى التحتية المادية والاجتماعية، مثل المجالس البلدية والقروية، ووزارة البلديات والشؤون الريفية والبيئية، والمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، وبنك تنمية القرى والمدن؛ (ج) مشروع نموذجي للتنمية المحلية المتكاملة، الذي سينفذ في خمس هيئات محلية وسينفذ بوساطته مختلِف مكوّنات برنامج الإنتاجية الاجتماعية.

المرحلة الثانية

تهدف المرحلة الثانية من برنامج الإنتاجية الاجتماعية إلى التوسع في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، وصولاً إلى التغلب على مسبباتهما. فالحكومة تعي تماماً أن تحقيق الهدف المنشود يحتاج إلى وقت كاف لتجذير الأسس والآليات الملائمة لزيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد، وللتغلب والقضاء على مشكلتي الفقر والبطالة. لذلك فإن المرحلة الثانية من البرنامج ستركز على تطوير القطاعات المختلفة التي تعالج الأوجه المختلفة لمشكلات الفقر والبطالة كقطاعات الصحة، والتعليم والتدريب الفني المتواصل، والتكنولوجيا ، والمعلومات، والبنى التحتية. وبناءً عليه، ستقوم الحكومة في السنة الثالثة من المرحلة الأولى من البرنامج بتصميم عناصر المرحلة الثانية ومكوناتها معتمدة في ذلك على النتائج والدروس المستفادة من مختلف الأنشطة المنفذة في المرحلة الأولى. وستصمم البرامج الفرعية للمرحلة الثانية بشكل موجه نحو تحسين مدخلات القطاعات المختلفة ومخرجاتها وتطويرها وتفعيلها، ممّا يصبّ في زيادة المستوى العام لإنتاجية المجتمع الأردني؛ وبالتالي معالجة مشكلتي الفقر والبطالة.

الوضع الاقتصادي الراهن

تقدر لجنة تقييم الوضع الاقتصادي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٢ر٢٪ عام ١٩٩٨ . وقد بدا الانخفاض في وتيرة النمو الاقتصادي واضحاً خاصة في قطاعي الزراعة والإنشاءات، رغم الظواهر التي تشير إلى أن قطاع الانشاءات سيشهد بعض التحسن في المدى القريب. كما تراجع مستوى التضخم محتسباً بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين لعام ١٩٩٨ بنحو ٥ر٠٪ نتيجة تراجع الطلب المحلي وأسعار المواد الأولية في السوق الدوليّة. ونما عجز الموازنة (قبل المساعدات) بمعدل ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٨، ليصل إلى نسبة ٧ر١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ علماً بأن الإنفاق الحكومي كان قد نما بصورة ملحوظة في هذا العام؛ في حين نمت العوائد الحكومية بصورة ضئيلة مقابل الناتج المحلي الإجمالي. وتحسنت التحصيلات من الضرائب الجمركية بشكل ملحوظ، عاكسة بذلك التحسينات الإدارية في الجمارك، وتخفيض قائمة الإعفاءات الضريبية. أما ضريبة الدخل وضرائب أخرى فشهدت تراجعاً بسبب تراجع النشاط الاقتصادي عام ١٩٩٧ . أما في جانب الإنفاق فكانت زيادة في الإنفاق الرأسمالي والجاري، من ضمنها التحويلات إلى المؤسسات العامة وشبه العامة. أما الارتفاع المسجل في جانب الإنفاق فعكس أيضاً ظهور مجالات جديدة من الإنفاق لم تكن موجودة أصلاً ضمن الموازنة، التي بلغت أكثر من ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. إن العجز الكبير في الموازنة ظهر بصورة واضحة من صافي التمويل المحلي للحكومة الذي بلغ ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

أما التطورات النقدية عام ١٩٩٨ فهيمنت عليها تقلبات الطلب على الدينار، واقتراض الحكومة من القطاع المصرفي المحلي؛ كما نمت السيولة المحلية بمعناها الموسع (ع٢) بمعدل ٢ر٧٪ عام ١٩٩٨ بمعدل أسرع من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وقريب من نسبة عام ١٩٩٧ . كما يظهر من تركيبة الودائع انحياز لصالح الودائع بالعملات الأجنبية نتيجة للتوترات الإقليمية التي حدثت في بداية العام، والظروف التي مرت بها المملكة في بداية شهر تموز في العام نفسه. وقد أدى ذلك إلى ظهور مشكلة «الدولرة» Dollarisation (زيادة حجم الودائع الأجنبية). هذا إضافة إلى تدفق الأموال من القطاع الخاص إلى البنك المركزي الذي أدّى بدوره إلى انخفاض الاحتياطي الدولي من العملات الأجنبية، ومن ضمنه الذهب والودائع الأجنبية، من ٧ر١ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٢ر١ بليون دولار في نهاية ١٩٩٨؛ في حين نما صافي الموجودات الأجنبية للقطاع المصرفي كله عام ١٩٩٨

مقارنة بالعام الذي سبقه.

واستجابة لانخفاض حجم الاحتياطي الأجنبي، قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة لدعم سعر الصرف والاحتياطات المتبقية لديه؛ فازدادت نسبة الفائدة على شهادات الإيداع من ٥ر٦٪ في ربيع عام ١٩٩٨ إلى أكثر من ١٠٪ في آب من العام نفسه. كما ارتفعت نسبة الفائدة أيضاً على بقية أدوات البنك المركزي بشكل موازٍ. كذلك قام البنك المركزي بتقديم خدمة جديدة وهي خدمة نافذة الإيداع الليلية بينً البنوك، لضبط العلاقات بين البنوك نفسها. واستجابة للزيادة في أسعار الفائدة، انخفضت السيولة لدى البنوك التجارية إلى مستويات أدنى من مستوياتها في الربع الأخير من عام ١٩٩٧ .

وعلى الرغم من ضعف مستوى الأداء الاقتصادي الإقليمي، إلاّ أن الحساب الجاري للتجارة الخارجية (ومن ضمنه المنح) بقي متوازناً عام ١٩٩٨؛ في حين انخفض عجز الحساب الجاري (باستثناء المنح) إلى ٨ر٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وانخفضت الصادرات بمقدار ٤٪ ، عاكسة تراجع صادرات الأردن إلى الدول المجاورة، نتيجة عوامل خاصة كالعوائق الفنية، وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة. وإضافة إلى تراجع الصادرات، تراجعت الواردات بنسبة ٥ر٦٪ نتيجة انخفاض أسعار النفط، الذي ساهم أيضاً في انخفاض تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بما يقارب ٧٪.

واعتمدت الحكومة خطة اقتصادية واجتماعية للفترة ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٣ تقوم على استئناف سياسة تحرير الاقتصاد الوطني، وحفز القطاع الخاص، واجتذاب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، وزيادة الإنتاجية، ومكافحة الفقر والبطالة، وتحسين نوعية الحياة بالمزاوجة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية. وتراعي الخطة الجديدة الخريطة السياسية والاقتصادية للعالم في نهاية القرن العشرين، والظروف العالمية والإقليمية والمحلية المستجدة.

التوجهات المستقبلية ومدى نجاح برامج الإصلاح

قال برتون مالكيل في كتابه (مِشية عشوائية في وال ستريت): «إن التنبؤ المالي قد يبدو علماً لأول وهلة؛ ولكنه علم يجعل من التنجيم علماً محترماً جداً بالمقارنة». ومن أحد أقوال بول ساميلسون المشهورة: « إذا أردت أن تتنبأ، تنبأ كثيراً»، اعترافاً

من أحد أعظم اقتصاديي القرن العشرين بإمكان الخطأ، بل بكثرة الأخطاء. كما أن أحد الأقوال المشهورة بين الاختصاصيين الاقتصاديين هو: «إن عملية التنبؤ تشبه محاولة أن يقوم شخص بقيادة سيارة معصوب العينين، حسب تعليمات يلقيها عليه شخص ينظر إلى الخلف من خلال زجاج السيارة الخلفي»؛ أي أن عملية التنبؤ الاقتصادي تعتمد دائماً على النظر إلى ما تم في الماضي، وتهدف إلى توقع المجهول. وإذا نظرنا إلى نتائج برنامج التصحيح في الفترة ١٩٩٦ ـ ١٩٩٨ ، فقد حققت الحكومة جميع أهدافها المتوخاة من البرنامج بنجاح تام. لذلك بناء على نتائج البرامج الماضية، يمكن أن نجزم بوجود الاستمرار في مسيرة التصحيح.

وقد أدى الركود الاقتصادي إلى انكماش إنجازات برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ مما أدى إلى انتقاد البرنامج. وهنا يجدر التأكيد أن برنامج الإصلاح الاقتصادي لم يتم إنجازه بعد، وأن ثماره ونتائجه متوسطة وطويلة الأمد؛ فهي ما زالت في طور النضوج.

وإذا تم تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بالسير قدماً وبسرعة في برنامج الخصخصة، وحل مشكلة الترهل الإداري، والقضاء على معوقات التجارة والصناعة، وتحسين البيئة الاستثمارية بالتشريعات السوية والحديثة، فإن بإمكان المرء أن يبدأ بتقييم وقع هذا البرنامج على الأردن. كما أنه لم يتم بعد تفعيل القوانين الاقتصادية الحديثة كقانون منع الاحتكار، الذي يؤثر مباشرة في تحسين كفاءة العملية الإنتاجية، وقانون رهن الأموال المنقولة، والسير في برنامج الخصخصة لإفساح المجال أمام الاستثمارات المباشرة، التي تشبه زيت المحرك ؛ فلن تدور عجلة الاقتصاد من دونه. لذلك، فمن السابق لأوانه تقييم نتائج برامج التصحيح الاقتصادي؛ ذلك أنه لم يتم تطبيق هذه البرامج بكليّتها بعد، التي لا تكتمل إلاّ بتمام تطبيق الجزء المتعلق بالخصخصة أيضاً.

ومن الملاحظ أن برنامج التصحيح الذي ما زال يتبعه الأردن إلى الآن يولي الاهتمام الأكبر لجانب العرض في السوق، أي الجانب الإنتاجي. وسبب هذا أن نظرية العرض وسيطرة اقتصاديي جامعة شيكاغو على الفكر الاقتصادي، التي بدأت سيطرتها في السبعينيات، ما زالت، حتى بضع سنوات، هي الفكر السائد. ويقوم هذا التوجه على مبدأ أن إصلاح اختلالات السوق سيؤدي إلى إصلاح الأوضاع الاقتصادية، ورفع مستوى الرخاء بتحسين الإنتاجية، وبالتالي ازدياد الدخل والتوفير والاستثمار؛ مما يؤدي إلى خلق الوظائف والفرص. غير أنّه من الواجب أن

لا ينسى المحلّل أو المنظّر أن أحد أهم المآخذ على هذه المدرسة الفكرية هو أنها تتمحور حول نتائج المدى البعيد؛ أي أن ثمارها لا تحصد آنيا، وأن أثرها على المدى القصير لا يذكر؛ إذ لا تؤثر الإصلاحات الاقتصادية التي تقترحها هذه المدرسة في أجر العامل أو عائد رأس المال مباشرة، بل عادة ما يتم تأثيرها على الاقتصاد بتحسين الظروف التي تؤدي لاحقاً إلى رفع الأجور وعائد رأس المال، وهي عملية تحتاج إلى وقت قد يطول أو يقصر، حسب التغير والبيئة التي يحدث التغيير فيها. كما يجب أن تتم مراجعة السياسات المتعلقة بالاقتصاد الجزئي، بل التركيز عليه، لكي تصبح التعديلات ذات أثر مباشر في الاقتصاد، على المدى القصير، برفع سوية أجور العمالة ورأس المال الحقيقيين. (٥)

كذلك، بما أن التضخم لا يزال في حالة مستقرة، ولأن استقرار الدينار هو أحد أهم دعائم برنامج الإصلاح الاقتصادي، ولضمان الاستقرار المالي، يجب أن يبقى سعر صرف الدينار مستقراً، أي يجب أن نضع المدرسة النقدية جانباً؛ فهي في جميع الأحوال من أضعف السياسات قدرة على التعامل مع أوضاع الركود الاقتصادي، التي تتميز بارتفاع نسبة البطالة فيها. كما أن الثقة ببرنامج الحكومة الإصلاحي لا تعتمد أساساً على الاستمرارية في التنفيذ فقط، بل على محتويات برنامج التصحيح ومضامينه أيضاً. (٦)

لهذا، فإن ما يحتاج إليه الاقتصاد الآن هو ازدواجية السياسة الاقتصادية؛ فيستمر السير في الإصلاح، وكأن نظرية العرض هي كل ما في أيدينا من النظريات الاقتصادية، مع تفعيل دور السوق على المدى البعيد؛ وفي الوقت ذاته يجب التوجه نحو تفعيل دور الطلب المحلي (٧) حسب نظريات جون مينارد كينز، وكأن المدى القصير هو كل ما يهم، وذلك بتوسيع الإنفاق وتعميقه وتشجيعه سواء من طرف المستهلك أو الحكومة أو المستثمر، حتى لو كانت هذه السياسة على حساب ازدياد المديونية، على أن يذهب الإنفاق إلى مشروعات تنموية ذات مردود اقتصادي مرتفع على المدى المتوسط والبعيد، لكي نتمكن بوساطة ريع المشروعات أن نسد الدين وفوائده في المستقبل.

---

(٥) للمزيد من التفصيل حول هذا الرأي انظر : بورتر (Porter) ، ١٩٩٠ .

(٦) لمعالجة مفصلة لهذا الرأي انظر : دورن بوش(Dornbusch) ، ١٩٩٣ .

(٧) خاصة أن النمو على المدى القصير سيبقى محجماً نتيجة لانخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي في المنطقة، ووجود عائق على الصادرات للدول المجاورة.

والجهد المبذول يجب أن يأخذ بعين الاعتبار انكشاف الاقتصاد الأردني واعتماده على التجارة الخارجية لدرجة كبيرة وبصفة شبه دائمة[٨]، فقد شكّل حجم التجارة الخارجية ٢ر٨٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٦ ؛ مما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات العالمية والإقليمية ويؤثر في نجاح عملية التخطيط، بخاصة إن لم تكن نابعة من تأييد شعبي واسع، ومشاركة عميقة بين القطاعين العام والخاص ولكي لا تكون مصادر «فكرنا الأساسي في التخطيط هي المؤسسات الدولية» [٩] ولأنه ربما يكون همّ البنك الدولي الأساسي ـ مثله في ذلك مثل أي بنك آخر ـ هو الإقراض، كما أنه قد يكون شاغل صندوق النقد الدولي الرئيسي هو تحصيل الدين والتأكد من ذلك، فإن الفلسفة التصحيحية الأردنية لا بدّ أن تكون مزدوجة، وعلى مسارين متوازيين: تقوم على الإصلاحات على الصعيدين الجزئي والكلي؛ وتنبع من فلسفتين إحداهما بحفز العرض على المدى البعيد، والأخرى بحفز الطلب على المدى القصير. وهكذا يمكن الانتقال من التصحيح إلى النمو في اقتصاد يعمل.

(٨) راجع : العقلة ، ١٩٩٨ .

(٩) راجع : العناني، ١٩٩٤ .

المراجع

١ . البنك المركزي الأردني، «التقرير السنوي الرابع والثلاثون لعام ١٩٩٧ »، دائرة الأبحاث والدراسات.

٢ . جليل طريف، «فرص الاستثمار في سوق عمّان المالي»، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول لرجال الأعمال المستثمرين الأردنيين، أيلول ، ١٩٩٨ .

٣ . جواد العناني، «فلسفة الاقتصاد الأردني بين الفكر والتطبيق خلال نصف القرن الماضي»، الاقتصاد الأردني: المشكلات والآفاق، ١٩٩٤ .

٤ . جون بيديرسن وجون هانسين باور، «الظروف المعيشية في الأردن في مطلع القرن»، تقرير مقدم بمناسبة إطلاق كتاب «المجتمع الأردني» في ١٤/١٠/١٩٩٨ .

٥ . رؤوف أبو جابر، «فرص الاستثمار في قطاع التأمين»، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين، أيلول ، ١٩٩٨ .

٦ . منتصر العقلة، «الاقتصاد الأردني بين قومية الرؤيا وتحديات المستقبل»، مؤتمر مناخ الاستثمار في الدول العربية في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة، جامعة اليرموك، ١٩٩٨ .

٧ . موسى شحادة، «المناخ العام للاستثمار في الجهاز المصرفي الأردني»، ورقة عمل مقدّمة للمؤتمر الأول لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين، أيلول ، ١٩٩٨ .

٨ . وزارة التخطيط، «الإجراءات المطلوبة في القطاع التمويلي » ، دائرة الأبحاث والدراسات ، آب ، ١٩٩٧ .

٩ . وزارة التخطيط، «برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسات المالية والنقدية»، دائرة الأبحاث والدراسات ، أيار، ١٩٩٧.

١٠ . يوسف منصور، «سياسات الإصلاح المالي في الدول النامية: الأردن كمثال»، ورقة عمل مقدمة في منتدى عبد الحميد شومان الثقافي، ١٩/١٠/١٩٩٨ .

١١ . يوسف منصور، «برامج الإصلاح وتفعيل دور العرض والطلب معاً » ، جريدة الدستور ١٩/١٠/١٩٩٨ .

- Dornbusch Rudiger (1993) . *Stabilization, Debt, and Reform*, Prentice Hall, Englewood Cliffs, USA.

- Jordan Economic Overview (1998), Technical Support Unit, Ministry of Planning , Amman , Jordan.

تنميـــة القـــدرة الاقـــتـــصـــادية التنافسية العربية في زمن العولمة (أمـــثلة عـــمليـــة للتـــعـــاون)

د. إبراهيم العيسوي

تبـدأ هذه المداخلة بملاحظتين تمهـيـديتين: الأولى تتـعلق بطبيعة الزمن الحالي والبيئة العالمية المعاصرة؛ أي زمن العولمة وبيئتها، وعَلاقة العولمة بالتعاون العربي. والثانية تتعلق بتنميتها ومستوياتها المختلفة: مستوى المنشأة، ومستوى الدولة، ومستوى الإقليم، أو التجمع الإقليمي، حتى يكونَ واضحاً من البداية أن المستوى الأخير ـ وهو موضع اهتمامنا في هذه الندوة ـ ليس إلا أحد مستويات ثلاثة. ويمكن تنمية القدرة على التنافس في كل منها بسياسات وأساليبَ مختلفة، وبعد ذلك نقدم ستة أمثلة لصور التعاون العربي التي يمكن أن تنهض بقدرة المنشآت الإنتاجية والخدمية العربية على التنافس، إذا هي اعتبرت مستوى التجمع الإقليمي العربي قاعدة انطلاقها في التنافس مع المنتجات الأجنبية، سواء داخل هذا التجمع أو خارجه في الأسواق الدولية. وتنتهي المداخلة بملاحظتين ختاميتين: الأولى حول أطراف التعاون الاقتصادي العربي؛ والثانية حول قضية المؤسسات والسياسات في العمل الاقتصادي العربي المشترك.

أولاً : العولمة والتعاون العربي

للعولمة مظاهر وعمليات متعددة، من أهمها في ما يخص موضوع هذه الندوة ما يلي:

١. التحرير المتزايد للاقتصادات والأسواق الوطنية، وزيادة درجة انفتاحها على بعضها بعضاً، وزيادة درجة التكامل أو الاعتماد المتبادل فيما بينها، وإن كان الأخير يفتقر إلى التكافؤ، خاصة بين الدول النامية والدول المتقدمة. ويرتبط بهذه العملية التسارع الكبير في معدلات نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات، والنمو الضخم في حركات الأموال عبر الحدود الوطنية للدول، واشتعال نيران المنافسة في السوق العالمية المترامية الأطراف.

٢. تعميم نظام اقتصاد السوق الرأسمالي على أجزاء شاسعة من الكرة الأرضية، ومن ثم تزايد الاعتماد على المبادرات الخاصة، وعلى آليات السوق في النشاط الاقتصادي والمالي، بكل ما تنطوي عليه هذه الآليات من اشتداد حدة التنافس، ومن اتجاهات للاستقطاب والتركيز واتساع الفروق في الدخل والثروة والنفوذ، سواء داخل الدولة الواحدة، أو فيما بين الدول النامية والدول المتقدمة، وبكل ما يؤدي إليه إطلاق هذه المبادرات والآليات من تقلبات اقتصادية داخلية وصدمات خارجية عنيفة.

٣. بروز دور الشركات المتعدّية الجنسية فاعلاً رئيسياً في الاقتصاد العالمي، مع تعاظم دور هذه الشركات في حفز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وإدارتهما وتمويلهما، ونمو مساهمتها في تطوير قوى الإنتاج، وبلورة تقسيم جديد للعمل على الصعيد الدولي، اعتماداً على نظم الإنتاج والإدارة المرنة التي تيسّر تكامل عمليات الإنتاج عبر الحدود الوطنية.

٤. تحرس هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد مجموعة من المؤسسات والهياكل التنظيمية عبر القومية، وتضع قواعد عمله، وتسعى لتنظيم أوضاعه، وتسهر على مراقبة التزام الدول بالتحول إلى اقتصاد السوق، وفتح أسواقها، وتحريرها من القيود الحكومية. وهي تستمد قوتها من القوة الاقتصادية والسياسية للدول المتقدمة الكبرى التي تسيطر على أمورها في تحالف وثيق مع الشركات المتعدية الجنسيات. ويأتي في مقدمة هذه المؤسسات ثلاثية شهيرة: البنك الدولي،

وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. ومن ثم فخروج إحدى الدول على «قواعد اللعبة» هو أمر عسير، خاصة إذا كانت دولة نامية صغيرة. لكنّ «الكبار» لا يقبلون «اللعب فرادى»؛ بل يتكتلون في تجمعات إقليمية تنمي قدراتهم على التأثير في «قواعد اللعب» ، بتنمية قدراتهم التفاوضية والتنافسية.

وثمة ظاهرة أخرى قد يرى بعضهم تصنيفها ضمن ظاهرة العولمة، وقد يرى بعضهم الآخر اعتبارها ظاهرة متعارضة مع العولمة؛ ألا وهي نمو الاتجاه لتكوين تجمعات اقتصادية إقليمية، تكفل توسيع السوق مع قدر من الحماية للمنشآت العاملة في نطاق الأسواق الخارجية، وتنمي القدرات التفاوضية لدول التجمع الإقليمي. فالعولمة في هذه الحالة لا تعني وجود سوق عالمية كبرى موحدة؛ بل إنها تعني تجزئة السوق العالمية إلى أسواق إقليمية كبيرة يرتبط كل منها بتجمع إقليمي معين. فمثلما تجزأت السوق الوطنية إلى مناطق نفوذ لشركات احتكارية كبرى في ظل المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة، فإن السوق العالمية تتجزأ في ظل العولمة الحالية إلى مناطق نفوذ إقليمية تتعاون الدول والشركات الكبرى صاحبة المصلحة في إقامتها، وتتخذها قاعدة انطلاق لتنافسها.

خلاصة القول، إذاً ، أنه في مثل هذا الزمن ـ زمن العولمة ـ وفي مثل هذه البيئة ـ بيئة العولمة ـ ثمة خطر عظيم يتهدد مصالح الدول النامية ، والدول الصغرى بوجه عام، إذا هي قبلت فتح أسواقها وتحرير تجارتها، وخوض غمار المنافسة، دون استعداد مسبق بتنمية القدرات التفاوضية والتنافسية، والوصول بها إلى «الحد الحرج الضروري». والخطر هنا هو خطر «اللعب مع الكبار»، بكل ما ينطوي عليه من عدم تكافؤ ـ أو حتى عدم تقارب ـ في القوى. ويقصد بـ «الكبار» هنا الدول المتقدمة الكبرى، والشركات العملاقة المتعدية الجنسيات، والتجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تتمتع فيها كبريات الدول المتقدمة وكبريات الشركات المتعدية الجنسيات بالنفوذ الأكبر. فنتيجة «اللعب مع الكبار» دون استعداد مسبق محسومة ومعروفة سلفاً، وهي انسحاق الصغير تحت أقدام الكبير، أو في أحسن الظروف استبعاد الصغير من ساحة اللعب وتهميشه، والحكم عليه بالتبعية للكبار، والقبول السلبي بقواعد اللعب دون السعي لتغييره، أو بالأحرى دون امتلاك القدرة على تغييره، يفضي حتماً إلى النتيجة المشؤومة نفسها.

وهنا تأتي الإقليمية؛ أي تكوين تجمعات اقتصادية إقليمية على النحو الذي تسمح به المادة (٢٤) من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، التي

استفادت منها الدول المتقدمة أيما استفادة في توسيع قدرتها التفاوضية والتنافسية وتوسيع نفوذها الاقتصادي العالمي ، لتقدم أحد الحلول التي لم تستثمرها الدول النامية بعد بشكل جيد في مواجهة مخاطر المنافسة غير المتكافئة في إطار العولمة، مَعَ أن حاجتها إليها أكثر إلحاحاً من حاجة الدول المتقدمة. وفي هذا الإطار تظهر أهمية التعاون الاقتصادي العربي كوسيلة من وسائل التعامل الإيجابي مع العولمة. فمثل هذا التعاون ضروري لبلوغ غايتين:

أ. تمكين الدول العربية من زيادة قدراتها التنافسية والتفاوضية، ومن ثم الدخول في حلبة المنافسة الدولية بشكل أقوى يقلل مخاطر المنافسة غير المتكافئة مع الكبار وخسائرها، ويزيد احتمالات استفادة الدول العربية من الفرص التي تتيحها العولمة.

ب. تمكين الدول العربية من زيادة فرصها في المشاركة في صناعة القواعد الحاكمة لعمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتقليل تحيزات هذه القواعد ضد مصالح الدول العربية. وسوف تزداد مثل هذه الفرص إذا سعت الدول العربية هذا المسعى في تعاون وتنسيق مع أكبر عدد ممكن من الدول النامية.

ثانياً : مستويات التنافس

إن تنمية القدرة التنافسية للمنشآت الإنتاجية والخدمية (اختصاراً: المنشآت الاقتصادية) العربية يمكن أن تتم على واحد أو أكثر من المستويات الثلاثة التالية:

١. **مستوى المنشأة :** فالمنشآت الاقتصادية يُمكن أنْ تتخذ من الإجراءات الإدارية والتنظيمية والمالية والتكنولوجية ما قد يساعدها على الارتقاء بتصميم منتجاتها وتحسين جودتها وخفض تكلفتها. وهو ما قد يمكنها في نهاية المطاف من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية في السوق الوطنية من جهة، وإلى النفاذ بنجاح إلى الأسواق الخارجية من جهة أخرى. وعند هذا المستوى يمكن أن نتحدث عن تنافس المنشآت (أو الشركات) ، سواء أكانت تنتمي إلى القطاع العام أم إلى القطاع الخاص.

٢. **مستوى الدولة:** فالمنشآت الاقتصادية لا تعمل في فراغ، وإنما تمارس أنشطتها في بيئة وطنية محددة (دولة)، وهذه البيئة الوطنية قد تكون مُعزِّزة لتنافس المنشآت أو معوِّقة لها. ومن ثم فإن أداء المنشآت يتحدد بطبيعة البيئة الوطنية التي تعمل فيها، والتي تتحدد بدورها بظروف بعضها طبيعي (مثل وفرة عوامل معينة أو ندرتها، والموقع الجغرافي، وحجم الدولة، وعدد سكانها...إلخ)، وبعضها الآخَر خاص

بنوعية السياسات والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الدولة الوطنية، وبطبيعة الدور الاقتصادي الذي تمارسه الدولة والذي يحدد علاقتها بالمنشآت الإنتاجية والخدمية، وبمدى انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي. وعند هذا المستوى يمكن أن نتحدث عن تنافس البيئة الوطنية أو تنافس الأمم ؛ بمعنى قدرة البيئة الوطنية على دعم تنافس المنشآت وتنميتها.

٣. **مستوى الإقليم** : فكثيراً ما يؤدي صغر حجم الدول، ومن ثم صغر حجم أسواقها وضعف إمكاناتها، إلى دخول الدول في ترتيبات اقتصادية ثنائية أو جماعية تؤمن إطاراً إقليمياً مشتركاً لعمل المنشآت الاقتصادية في هذه الدول، ولتعزيز قدراتها التنافسية، فالاتجاه نحو تكوين تجمعات إقليمية صار يمثل خطَّ دفاع مهمّاً للدول التي قبلت تحرير اقتصاداتها وفتح أسواقها أمام المنافسة الخارجية، والتي لم يعد بمقدورها العمل من وراء سياج الحماية التجارية على المستوى الوطني.

وكما سبق ذكره، تقدم المادة (٢٤) من الجات الأداة الملائمة للحماية، وتعزيز القدرة التنافسية على المستوى الإقليمي، وذلك بإنشاء مناطق للتجارة الحرة، واتحادات جمركية تجيز الخروج على مبدأ تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية المنصوص عليه في المادة الأولى من الجات ؛ إذ إن إقامة مثل هذه التجمعات الإقليمية ينطوي على منح مزايا للدول الداخلة في التجمع لا يجري تعميمها على بقية الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وعند هذا المستوى يمكن أن نتحدث عن تنافس الإقليم ؛ بمعنى مدى تعزيز البيئة الإقليمية لتنافس المنشآت التي تعمل فيها، وتنطلق منها إلى الأسواق الخارجية. **وهنا يصبح الإقليم - لا القطر - هو قاعدة انطلاق المنشآت إلى التنافس** سواء مع المنتجات الأجنبية داخل الإقليم ، أو معها في الأسواق الدولية.

والمستوى الثالث لتنافس الإقليم هو محل الاهتمام في هذه المداخلة. وهدفنا هو البحث في **التطبيقات المختلفة للتنافس على الصعيد الإقليمي العربي** ؛ أي اقتراح بعض أساليب وأشكال التعاون الاقتصادي العربي التي يمكن أن تدعم القدرة التنافسية للمنشآت الاقتصادية العربية القائمة بالفعل، أو تشجع على قيام منشآت اقتصادية جديدة ذات قدرة تنافسية مرتفعة.

وتشتمل هذه الأساليب والأشكال للتعاون العربي على كل ما من شأنه:

١. خلق بيئة عربية مؤاتية للاستثمار المجزي والإنتاج التنافسي على الصعيد الدولي.

٢. المساعدة على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج وتخفيض كُلفة الوحدة المنتجة وتحسين الجودة وزيادة كفاءة المنشآت بوجه عام.

٣. تحسين القدرة التفاوضية للمنشآت والحكومات إزاء الشركات المتعدية الجنسية وحكومات الدول الرأسمالية المركزية.

ثالثاً: دور التعاون العربي في تدعيم التنافس

ويمكن ضرب عدد من الأمثلة على أساليب التعاون العربي وأشكاله التي قد تساعد على تحقيق الأغراض السابقة، على النحو التالي:

١. التعاون في مجال نشر المعرفة ودعم اتخاذ القرارات

إن المعرفة الدقيقة والشاملة هي أساس التوصل إلى قرارات استثمارية وإنتاجية وتسويقية سليمة. وفي هذا الصدد يمكن :

أ. التعاون العربي ـ أو دعم ما هو قائم من تعاون عربي وإعادة توجيهه ـ في **مجال توفير البيانات** عن الأقطار العربية بشكل **قابل للتوظيف** من جانب مديري المنشآت العامة والخاصة، كذلك من جانب المستثمرين المحتملين الراغبين في إقامة مشروعات جديدة. وهذا يقتضي التعاون في سد أوجه نقص كثيرة في النواحي الكمية والكيفية للبيانات، كذلك في النواحي المتعلقة بسرعة الحصول على البيانات وسهولته. ويقتضي ذلك ـ بوجه خاص ـ توفير درجة عالية من **الدقة والتفصيل** في ما ينشر من بيانات عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوطن العربي، تتجاوز كثيراً ما ينشر في تقارير متاحة في الوقت الحاضر، مثل التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، التي تنتمي بياناتها في الغالب إلى المستوى الاقتصادي الكلي والقطاعي. ويتضمن التعاون في مجال البيانات، والتعاون في إقامة **قواعد معلومات عربية إلكترونية**، وإتاحة فرص الوصول إليها من **الإنترنت**.

ب. التعاون في **مجال دعم اتخاذ القرارات**؛ أي في مجال تقديم الاستشارات القانونية والفنية والاقتصادية بناء على دراسات تتم من **المنظور الإقليمي العربي**. ومثل هذا الدعم يمكن أن يشكل أحد مصادر المساندة الفنية للحكومات والاتحادات النوعية والغرف التجارية والصناعية والمشروعات العامة والخاصة، بما يقدمه من مقترحات لتنسيق السياسات والتشريعات القطرية، وتوصيات باستراتيجيات

التفاوض مع المنظمات الدولية، وتصورات لمشروعات إنتاجية وخدمية عربية ذات قدرة تنافسية مرتفعة.

٢. التعاون في مجال إعادة رسم خريطة التخصص الصناعي وتوزيع الأنشطة الاقتصادية

إن هيمنة المنظور القطري على رسم السياسات التنموية في الدول العربية قد أدت إلى غلبة عوامل التنافس على عوامل التكامل والتعاون بين الأقطار العربية، مما أدى إلى قيام منشآت إنتاجية قطرية ذات قدرة محدودة على المنافسة سواء مع المنتجات الأجنبية داخل القطر نفسه، أم مع المنشآت المناظرة لها على الصعيد العربي، أم على مستوى الأسواق الدولية. وفي الوقت نفسه، تتسابق الأقطار العربية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمال العربي بما تسنه من تشريعات، وما تقدمه من حوافز وتسهيلات . وجدوى ذلك السباق محدودة للغاية لضعف عوامل الجذب الأساسية في كل قطر على حدة.

ولا مجال للتغلب على عوامل الضعف القائمة في تنافس المنشآت العربية بشكل جذري، إلا **بتبني منظور عربي للتنمية ومحاولة خلق إطار مشترك للتنمية العربية، يؤدي إلى إعادة تقسيم العمل الاقتصادي بين الأقطار العربية، ومن ثم إعادة رسم خريطة توزيع الصناعات على الصعيد العربي،** طبقاً للمزايا النسبية في الإقليم الاقتصادي العربي. إن تقبل هذا المنظور التنموي العربي المشترك لتحسين تنافس المنشآت الاقتصادية يمكن أن تترتب عليه عدة أمور مهمة، من بينها ما يلي:

أ. تشجيع اندماج وتكامل المنشآت الاقتصادية القطرية بما يؤدي إلى قيام منشآت ذات قدرات كبيرة تمكنها من اغتنام وفورات الحجم الكبير (Economies of scale)، في حالة الاندماج، أي الاندماج بين منشآت تمارس النشاط نفسه ، أو وفورات النطاق الكبير (Economies of scope) في حالة التكامل، أي الاندماج بين منشآت ذات أنشطة متنوعة ومترابطة. وإذا كانت أهمية مثل هذا الاندماج أو التكامل واضحة في حالة النشاط الصناعي، فإنها أكثر وضوحاً في حالة المنشآت المالية القطرية التي تعاني من صغر الحجم والإمكانات بالقياس إلى المنشآت المالية الدولية، وخاصة البنوك وشركات التأمين. وتزداد أهمية هذا الموضوع مع تتابع خطوات تنفيذ اتفاقية تحرير الخدمات المالية من جهة أخرى، ولذا فإن الاندماج والتكامل بين المنشآت القطرية قد يساعد على سد الثغرة القائمة في مجال البحث والتطوير، حيث تعجز معظم المنشآت القطرية عن إقامة وحدات يعتد بها للبحث والتطوير.

ب. مراجعة النظام السائد للتخصص وتوزيع العمل داخل الصناعة الواحدة على الصعيد العربي. فكما أن اعتبارات الكفاءة قد أدت بالشركات الدولية إلى توزيع عملياتها الإنتاجية داخل الصناعة الواحدة على منشآت في أقطار عديدة، فإن درجة أعلى من الكفاءة الفنية والاقتصادية يمكن أن تتحقق إذا ما تم توخي المنظور الإقليمي العربي في إعادة ترتيب أوضاع عدد من الصناعات المهمة. إن هذا قد يقتضي إعادة توطين بعض أقسام الصناعة الواحدة (أي نقلها من قطر عربي إلى قطر آخر)، كما أنه قد يتطلب توقف بعض المنشآت الصناعية في بعض الأقطار، وتوسعها في أقطار أخرى.

٣. التعاون في مجال تنسيق السياسات والتشريعات من منظور إقليمي عربي

من الواضح أن التعاون العربي الهادف إلى رفع القدرة التنافسية للمنشآت الاقتصادية العربية، وما قد يقتضيه من إعادة رسم خريطة توزيع العمل الاقتصادي فيما بين الأقطار العربية، سوف يتطلب تعديلات كثيرة في البنى التشريعية والقانونية والسياسات الاقتصادية السارية حالياً والمنطلقة أصلاً من منظور قطري. **والمنظور الإقليمي العربي للتنمية** يعني ما هو أكثر من تشجيع إقامة صناعة ما بأموال خليجية في هذا القطر أو ذاك، وإنما القصد هو إقامة صناعات عربية تتوزع أنشطتها على أقطار عربية متعددة، وذلك لتعظيم الاستفادة من الإمكانات القطرية المتاحة من جهة، وللاستفادة من مزايا التخصص الأكبر ، ومن مزايا السوق الأوسع من جهة أخرى.

وجلي أن الانتقال من المنظور القطري إلى المنظور العربي سوف يقتضي إزالة **التنافس بين التشريعات والسياسات والإجراءات القطرية**، ووضع بديل لها يهيء الفرصة لإعادة تقسيم العمل بين الأقطار العربية. ويشمل ذلك السياسات والتشريعات والإجراءات المتعلقة بالضرائب، وملكية الأصول، والملكية الفكرية، والمنافسة أو الاحتكار... إلخ.

٤. التعاون في مجال تحسين البنية الأساسية الإقليمية

بديهي أن تحسين البنية الأساسية في مجال **النقل والاتصالات** بين الدول العربية هو من العناصر المهمة في تشجيع العمل المشترك الهادف إلى رفع القدرة التنافسية للمنشآت الاقتصادية العربية.

وإذا أخذنا بمفهوم واسع للبنية الأساسية الداعمة للقدرة التنافسية، فإننا يمكن أن ندرج هنا أيضاً **التعاون في مجال تطوير التعليم والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي**. فمن المتفق عليه أن العنصر الحاكم في تكوين مزايا التنافس هو المعارف الجديدة والابتكارات التكنولوجية. ووضع الوطن العربي في هذا المجال سيء للغاية، رغم ما يمتلكه من قدرات بشرية كبيرة، ورغم ما يحوزه كل قطر من أجهزة البحث والتطوير. وليس من المتصور تحقيق أي إنجاز يعتد به في مجال البحث والتطوير في ظل التشتت الحالي للجهود العلمية والتكنولوجية، وفي ظل ضعف الاستثمارات القطرية في هذا المجال. إن تجميع القدرات البشرية والإمكانات المادية واستثمارها من منظور إقليمي عربي يمكن أن يشكل منطلقاً جيداً لدعم القدرات التنافسية للمنشآت الاقتصادية العربية. ولكن ذلك يستوجب رسم سياسة تعليمية وعلمية وتكنولوجية عربية مشتركة، وتبنيها من جانب الدول العربية أولاً وقبل كل شيء.

٥. التعاون في مجال خفض التكلفة ورفع الإنتاجية

إن عدم التوصل إلى تصور عربي مشترك للتخصص وتقسيم العمل بين الأقطار العربية، أو عدم النجاح في تنسيق السياسات والتشريعات القطرية من منظور إقليمي عربي لا يعني أن أبواب التعاون العربي الداعم لتنافس المنشآت الاقتصادية قد سدت ؛ ثمة طرق كثيرة يمكن السير فيها لتحسين التنافس، حتى مع بقاء الوضع الحالي للتخصص، وتقسيم العمل وحتى مع بقاء السياسات والتشريعات الحالية. ونذكر في ما يلي بعض الأمثلة على هذه الطرق:

أ. بالنظر إلى اعتماد الدول العربية على استيراد الكثير من مستلزمات الإنتاج والاستهلاك من الخارج، فإن ثمة مجالاً للحصول على هذه المستلزمات بتكلفة أقل من خلال التعاون في إقامة **مؤسسات عامة أو خاصة أو مشتركة للاستيراد الجماعي** (Bulk importation) لاحتياجات الدول العربية منها. إن ما يستتبع إقامة هذه المؤسسات من تحسين في القدرة التفاوضية والحصول على شروط أفضل ، سوف يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج بشكل مباشر (من خفض تكلفة مستلزمات الإنتاج المستوردة)، وبشكل غير مباشر (من تخفيض الضغط على الأجور من جراء الحد من نفقة استيراد مستلزمات الاستهلاك). ويناظر هذا الأسلوب ما تقوم به داخل القطر الواحد الاتحادات أو التعاونيات من عمليات للشراء الجماعي (Bulk purchasing) بالنيابة عن أعضائها.

ب. ثمة مجال لدعم القدرة التنافسية من خفض تكلفة التمويل، وذلك بقيام **تعاون مصرفي عربي** في مجال تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية الكبيرة، وكذلك في مجال تمويل التجارة العربية البينية.

جـ. ومن مجالات التعاون العربي المعززة للتنافس، التعاون في مجال رفع إنتاجية القوى العاملة، من الأنشطة المشتركة للتدريب وإعادة التدريب، وما إليها من أساليب ترقية المهارات.

د. إن التنافس يمكن أن يعزز بقيام مؤسسات عامة أو خاصة أو مشتركة للتسويق الجماعي للمنتجات العربية في الخارج . ويعني ذلك إنشاء مؤسسات كبيرة تقوم بأعمال التجهيز والفرز والتعبئة والتغليف والتصدير للمنتجات القطرية إلى الأسواق الدولية. وقد سمعنا مؤخراً عن شركات مصرية تسوّق منتجاتها عن طريق شركات إسرائيلية متخصصة. وكان من الأجدر التعاون بين الأقطار العربية في إقامة منشآت من هذا النوع، تمتلك إمكانات فنية متقدمة لتجهيز المنتجات للتصدير، كما تمتلك إمكانات متقدمة لدراسة الأسواق الخارجية، وتحديد المنافذ المتاحة، واقتراح التعديلات الفنية اللازمة على المنتجين القطريين من أجل توسيع فرص وصولهم إلى هذه الأسواق.

٦. التعاون العربي في مجال فتح الأسواق القطرية أمام المنتجات العربية

والمقصود بذلك توسيع السوق أمام المنتجين في الأقطار العربية المختلفة واهتمامهم بمنظور السوق الإقليمي الأوسع، وليس من منظور السوق القطري الضيق. والسبل لذلك متعددة فهي تشمل الاتفاقات الثنائية والجماعية لتيسير المبادلات، أو إقامة مناطق للتجارة الحرة، أو إقامة اتحادات جمركية، أو إنشاء سوق عربية مشتركة. وفي هذا الإطار تأتي الاتفاقية العربية التي دخلت حيز التنفيذ في أول يناير (كانون الثاني) ١٩٩٨، التي تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية في عشر سنوات.

ولا شك في أن توسيع السوق بوساطة منطقة التجارة الحرة العربية يمكن أن يتيح بعض الفرص أمام بعض المنشآت العربية القائمة لتحسين قدرتها التنافسية. فمن جهة أولى، قد يساعد توسيع السوق أمام المشروعات على الاستفادة من وفورات الحجم الكبير للانتاج ، وتخفض بالتالي من تكلفة إنتاجها، ويشد من أزرها في مواجهة المنتجات الأجنبية في السوق الإقليمي، وربما كذلك في السوق الخارجي. ومن جهة ثانية، إن ما تكفله منطقة التجارة الحرة من حماية

نسبية للمنشآت العامة في نطاق الإقليم قد يوفر للصناعات الناشئة الفرصة للنضج وتنمية التنافس. ومن المحتمل أيضاً أن يؤدي توسيع السوق إلى تشجيع قيام بعض المشروعات العربية الجديدة ذات الإمكانات الكبيرة للإنتاج بتكلفة منخفضة ، وذات القدرات العالية في مجال البحث والتطوير، وكذلك في مجال التدريب وإعادة التدريب، وغير ذلك مما يساعد على تبلور تنافس كبير في هذه المشروعات.

ولكن الآثار التنموية الإيجابية لتوسيع السوق في ظروف التخلّف العربي قد تكون محدودة، ولا تدعو للتفاؤل كثيراً. فالخبرة التاريخية لا تشير إلى وجود الكثير من المنشآت الكبيرة التي تضيق بالأسواق القطرية وتتحرق شوقاً لفتح السوق الإقليمي من حولها. ولو كانت مثل هذه المنشآت موجودة بأعداد كبيرة في الأقطار العربية، لكانت قد بذلت من الضغوط لفتح الأسواق القطرية ما يحول دون بقاء اتفاقية السوق العربية المشتركة (١٩٥٧) مجمدة لما يزيد عن أربعين عاماً، وبقاء قرار إنشاء السوق العربية المشتركة (١٩٦٤) شبه فاقد للفاعلية لما يقرب من ثلاثة عقود ونصف.

إذاً، فالجهد الأكبر يجب أن يتجه إلى تهيئة الظروف لقيام منشآت إنتاجية وخدمية عربية كبيرة تعد توفير السوق الكبير من متطلبات نجاحها. بعبارة أخرى، فإن فرص النجاح لا تكمن في توسيع فرص التبادل التجاري بين الأقطار العربية بقدر ما تكمن في العمل الإنتاجي المشترك بين الأقطار العربية، وفي ما أشرنا إليه سالفاً من إطار تنموي عربي مشترك تتم فيه إعادة رسم خريطة الاقتصادات العربية والتوصل إلى نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل فيما بينها.

رابعاً - ملاحظتان ختاميتان

وفي ختام هذه المداخلة، ينبغي التأكيد على أمرين:

الأمر الأول هو أن أطراف التعاون العربي الرامي إلى تنمية القدرة التنافسية للمنشآت الاقتصادية العربية لا تنحصر في الحكومات ، وإن كانت لا تستبعدها. فمجالات التعاون العربي واسعة ومتعددة، ومستلزمات التعاون التنموي العربي من الضخامة بحيث يعجز طرف واحد عن تحملها. من هنا ينبغي توسيع الدائرة التقليدية للعمل العربي المشترك، بحيث تتسع أيضاً للمنشآت الاقتصادية العامة والخاصة، ولمؤسسات رعاية المصالح القطاعية أو الفئوية كالاتحادات المهنية والغرف الصناعية والتجارية، وكذلك لمؤسسات المجتمع المدني.

والأمر الثاني هو أن الكثير مما أشرنا إليه من صور التعاون ليس جديداً تماماً، بل يمكن العثور على أشكال منه هنا وهناك في أرجاء الوطن العربي، كما يمكن أن نجد أجهزة ومؤسسات عاملة في مجالات التعاون المقترحة هنا على سبيل المثال لا الحصر. فهناك الأجهزة والمنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية؛ وهناك مراكز ومعاهد عربية في مجال الإحصاء والتخطيط والإدارة؛ وهناك مؤسسات كثيرة عاملة في مجال التدريب ، وغير ذلك كثير. لذلك خلت المقترحات المقدمة في هذه المداخلة من مقترحات بإنشاء مؤسسات أو أجهزة جديدة، وذلك باستثناء النشاطات الجديدة التي لا تمارسها مؤسسات قائمة مثل نشاط الاستيراد الجماعي، ونشاط التسويق الجماعي. ولكن المشكلة في ما هو قائم من مؤسسات وأجهزة للتعاون العربي الحكومي أو الخاص هي ضعف الفاعلية المرتبطة بضعف الإمكانات المالية أحياناً، وبارتفاع التكاليف في أحيان أخرى، وبالقصور في الإدارة والتوجيه والإشراف المرتبط في كثير من الأحيان ، **بغياب سياسات واضحة ومحددة للعمل من المنظور الإقليمي العربي**. ولذلك فإن الجهد يجب أن ينصرف في المقام الأول إلى إعادة رسم السياسات الموجهة للمؤسسات القائمة في مجال التعاون العربي والتحديد الدقيق لرسالة كل مؤسسة، ثم إلى النظر في إعادة ترتيب أوضاع هذه المؤسسات، مع احتمال دمج أو إلغاء بعضها، لإزالة التداخل في الاختصاصات ولزيادة التنسيق فيما بينها.

إمكانات التعاون الاقتصادي العربي
(الإجراءات العملية في الأوقات الراهنة)

د. شفيق الأخرس

مقدمة

مما أقدره لمنظمي هذه الندوة هو ما تضمنه عنوان بحث هذه الجلسة في إشارته إلى «الأوضاع الراهنة»، لأن في ذلك دعوة إلى واقعية وعقلانية في تطلعاتنا « **نحو تعاون اقتصادي عربي**». ويزيد تقديري هذا بسبب الدعوة إلى التركيز على «**الإجراءات العملية الممكنة**»، وهو تعبير عن الشعور بالخيبة من كثرة ما قيل ويقال في التعاون العربي من « لوم الطليان» في تخلف هذا التعاون، إلى التمنيات بتحقيقه بفضل كل ما هو مشترك بين العرب من لغة وثقافة ودين، وغير ذلك من الاعتبارات.

لهذا سأحرص على تقديم تصوري لما اعتقده إجراءات عملية ممكنة التحقيق، والنتائج في تفعيل التعاون الاقتصادي العربي، بعد أن أستعرض معكم الأوضاع الراهنة التي يجب أخذها بالحسبان في اختيار هذه الإجراءات، فضلاً عن شروط النجاح الأساسية لهذه الإجراءات.

القسم الأول: الأوضاع الراهنة

في اعتقادنا أن في مقدمة الأوضاع الراهنة التي يجب أخذها بالحسبان في تصميم برنامج لتفعيل التعاون الاقتصادي العربي هو واقع هذا التعاون، ثم الأوضاع العالمية الممثلة بالعولمة.

أولاً: واقع التعاون الاقتصادي العربي

إن واقع التعاون الاقتصادي العربي هو حصيلة تطور تاريخي يستوجب المرور في محطاته الرئيسة التي تساعدنا على تقييم الصورة الحالية:

١. بدأ التعاون العربي الاقتصادي بعد نشوء الجامعة العربية في العام ١٩٤٥، حيث تميزت الخمسينيات باتفاقات تسهيل التبادل التجاري، وتسوية المدفوعات، وانتقال رؤوس الأموال. ثم تبعتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧، بالإضافة إلى الاتحادات الثنائية، كوحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨، والاتحاد العربي بين العراق والأردن في العام نفسه. وفي عام ١٩٨٠ أعلن ميثاق العمل الاقتصادي المشترك في قمة عمّان، ثم مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، ومجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي عام ١٩٨٩.

٢. تقرر إنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤، التي رافق محاولة تطبيقها الاتجاه نحو تأسيس مشاريع عربية مشتركة في عدة ميادين منها الصناعة والزراعة والتجارة والنقل والمال والنقد... إلخ.

٣. وبهذا يمكن القول إن التعاون العربي الاقتصادي لم تنقصه البنية التحتية، من اتفاقات ومعاهدات توضح أسس التبادل، ومن آلية وأجهزة تضعه موضع التنفيذ. فهل كان التنفيذ منسجماً مع الرغبات والأهداف التي حددتها النصوص؟ إن الجواب معروف لدينا جميعاً، وهو كلا.

إن تجاربنا الأليمة، في مجال التعاون العربي الاقتصادي، تفرض علينا أن نبدأ بإقرار عدد من دروس تجربة التعاون، نسلم بها ونعدّها بداية الطريق لبناء صرح جديد، يتضمن في طياته آمالاً جديدة، لأجيال جديدة. وفي رأينا أن أهم هذه الدروس هو أن فشل مشاريع التكامل الاقتصادي العربي هو نقص إرادة التعاون عند الحكومات العربية. وإذا كانت الاقتصادات العربية بطبيعتها وواقعها الحالي بعيدة عن التكامل، الأمر الذي يشرح ضعف التبادل التجاري البيني، فإن ما وضع من اتفاقات ، وما أسس من مشاريع مشتركة، كلها كفيلة بتحويل عدم الترابط الحالي

إلى تكامل تدريجي، فهو الهدف وليس الوسيلة، ولهذا فإن القول بأن هيكل الاقتصادات العربية لا يؤهلها لعلاقات اقتصادية بينية أكثر حجماً مما هو عليه، هو مزج بين الهدف والوسيلة.

كذلك أعتقد أن نقص الإرادة، والتعاون الحكومي، وضعف الثقة المتبادلة بين الحكومات سببه سياسي وليس اقتصاديا. وتساهم في ذلك معظم الحكومات القائمة، التي لا تقدم على خلق شروط انفتاح وتبادل بيني، على الرُغم أننا نعيش عصر تكتلات من نوع جديد، يوفق بين نقل جزء من الحياة الوطنية لسلطة أعلى مقابل ميزات التجمع والتكتل، ولكن في الوقت نفسه، تنمي المسؤوليات الوطنية والمحلية. فلا خلاف بين التيارين اللذين يسيطران اليوم على العالم: أي المزيد من المركزية على شكل التكتلات ، ولكن مع المزيد من اللامركزية التي تنقل إلى الفرد، ثم المجتمع المحلي، وإعادة مسؤولية المشاركة في النظام والتنظيم الجديد إلى القوى البشرية الفاعلة.

إن مسيرة القرار التكتلي في العالم تزداد قوة ونمواً، لأن العقل يدعو إلى مرافقة هذه المسيرة، لا العمل ضدها، أو اعتراضها، أو التصدي لها بسلبية عوضاً عن أن نتوخى الحلول، وأن نتخذ القرارات، ونقوم بالأعمال التي تحثنا لإحراز الأفضل من التيار التكتلي العالمي.

ثانياً: أثر الأوضاع الدولية في رسم التعاون الاقتصادي العربي المطلوب

إن الدعوة لتعاون اقتصادي عربي باسم المصير الواحد، وما شابهه من اعتبارات لا نتردد بوصفها بالعاطفية، قد تجاوزتها المتغيّرات في الأوضاع الدولية التي أصبحت تضغط في اتجاهات العولمة، بحيث أصبح موضوع التعاون الاقتصادي العربي جائز الطرح كوسيلة للتعامل مع العولمة قبل أن يأتي كحصيلة لها، ذلك أن تحرير التجارة الخارجية وأسواق النقد الأجنبي سيفتحان حتماً الأسواق العربية على بعضها بعضاً من خلال النظام التجاري العالمي الجديد، وجل ما يجب الانتباه إليه هو أن الاندماج فيما بين الاقتصادات العربية بإرادتها، يتيح لها بفعل الاندماج فيما بينها، الحصول على شروط أفضل بكثير من أن يتم الاندماج بالاقتصاد العالمي نتيجة ضغط جارف على كل من البلدان العربية إفرادياً.

إن العولمة وفتح المجالات للاستثمار الأجنبي دون ضوابط اقتصادية واجتماعية قد يقود إلى تهميش الدول العربية، خاصة الصغيرة منها، بالإضافة إلى اقتصار

فائدة مثل هذا الاستثمار على مردود متواضع للدول المستقبلة له، وخسارتها لقدر كبير من «فائض القيمة» المتوقع من الاستثمارات الأجنبية.

إن تقدّم تطبيق «الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة» (الجات) سيجعل التبادل التجاري للسلع والخدمات بين البلدان العربية والبلدان الأجنبية، وكذلك استخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية ذات الحقوق المحفوظة لمواطني بلدان أجنبية، يتم بموجب القواعد والمتطلبات والأحكام المقررة بنصوص الاتفاقية ومنظمة التجارة العالمية. وما لم تنسق الدول العربية مواقفها، وتنظم تعاونها باتخاذ موقف موحد في مفاوضاتها مع المنظمة، فإن صادراتها الزراعية وصناعاتها وخاصة النسيجية، واستيراداتها للخدمات في مجالات الإدارة ، والتنظيم، والتأمين، وانتقال التكنولوجيا ستتأثر سلباً من جراء هذا التيار الدولي الجارف.

ومن بين الأوضاع الدولية لا بد أن يأخذ التعاون الاقتصادي العربي بالحسبان تقدم العمل الأوروبي المشترك وانتقال العملة الأوروبية إلى حيز الوجود، مضيفة محوراً نقدياً أساسياً مقابل الدولار، وبصورة أقل الينّ الياباني، وما لذلك من آثار ضخمة على النظام النقدي العالمي. وتزداد أهمية البعد الأوروبي في تفعيل التعاون الاقتصادي العربي، وفي الدور الذي يلعبه هذا البعد في مفاوضات الشراكة العربية الأوروبية، التي أخذت حتى الآن شكلاً ثنائياً مما أضعف القوة التفاوضية للعرب، وبالتالي الميزات التي يمكن الحصول عليها من هذه الشراكة، ليس فقط على صعيد التبادل التجاري السلعي والخدماتي، وإنما أيضاً وبصورة خاصة في المجال المالي، وخاصة تدفق الاستثمارات الأوروبية ، وكذلك القروض والهيئات التي ترافق هذه الشراكة.

القسم الثاني: الشروط الأساسية لنجاح أي تعاون اقتصادي عربي

إضافة إلى الظروف الحاضرة عربياً ودولياً، التي يجب أخذها في الحسبان في إعادة تفعيل التعاون الاقتصادي العربي، ثمة شروط أساسية لنجاح هذا التعاون، أياً كان شكله ودرجته. وفي رأينا أن أية إجراءات عملية سيتعذر نجاحها ، ما لم تتوافر هذه الشروط التي تشكل معاً إطاراً لهذا التعاون.

ولا بد أن يبدأ البحث في الشروط العملية اللازمة لتفعيل التعاون الاقتصادي العربي والأسباب التي أدّت إلى فشل جميع الجهود السابقة في هذا المضمار،

وبالتالي تحديد المسار الجديد بتصحيح الخلل الذي ظهر في التجارب السابقة، وسنتناول في ما يلي أهم هذه الأسباب:

أولاً: السياسة والاقتصاد

لقد طغت الاعتبارات السياسية في توجه العرب نحو التعاون الاقتصادي بصرف النظر عن الأشكال التي اتخذها. لقد طمح العرب في قيام الوحدة العربية السياسية في غياب أو ضعف الإرادة السياسية لتحقيق هذه الوحدة، فجرفت التجاذبات السياسية التعاون الاقتصادي.

ولهذا، وفي رأينا، أن أول إجراء عملي هو أن ننظر إلى التعاون الاقتصادي بحد ذاته ، وخاصة في ضوء الأوضاع الراهنة وفق ما شرحناه، وأن نتوجه نحو هذا التعاون دون أن يترافق ذلك مع أي التزام بالجوانب السياسية، وأن نلتقي في المجال السياسي على الالتزام بالمواقف والسياسات الضرورية لتفعيل التعاون الاقتصادي.

ثانياً: التدرج والشمول

كذلك ساهم طموحنا بالانتقال فجأة ومرة واحدة من حال من التشرذم الاقتصادي العنيف، إلى ما أسميناه «بالسوق العربية المشتركة» لا بل «الوحدة الاقتصادية» فأجهض هذا الطرح اللاعقلاني وغير الواقعي النجاح في تنفيذ جميع الاتفاقات الموقعة وفي تقدم المشاريع المشتركة والمؤسسات العربية التي أنشئت ضمن إطار هذا التعاون.

وهنا يبرز الإجراء العملي الثاني : التدرج في محتوى التعاون وشموليته وكذلك في التطبيق وفي برنامجه الزمني. ولرسم هذا التدرج فإن التعاون الاقتصادي الأوروبي يقدّم لنا دروساً عملية، مع الأخذ بالحسبان التباينات التي تفرّقنا عنه، وذلك في تحرير التبادل التجاري السلعي والخدماتي، وتنسيق السياسات التنموية والنقدية والتشريعات الاجتماعية وغير ذلك. كذلك يجب أن لا نتردد في التدرج جغرافيا بحيث ينشأ التعاون بين عدد من البلدان العربية، ينضم إليها تدريجياً بلدان أخرى، وفق تقدم جاهزيتها كما فعلت أوروبا، وما تزال، في توسيع دائرتها الجغرافية، ولعل مجموعة اتفاقات تعاون ثنائية أو ثلاثية أو رباعية تكون تمهيداً صالحاً للحصول على ما نطمح إليه، فمثل هذه الاتفاقات موجودة مثل اتفاقية بلدان الخليج العربي (مجلس التعاون الخليجي) ، وبين بلدان المغرب العربي (مجلس التعاون المغاربي) ، وغيرها من الاتفاقات الثنائية المعقودة مؤخراً.

وأخيراً، فإن التدرج هو إجراء عملي يخلق جواً مناسباً لتفعيل التعاون الاقتصادي العربي بشُموله مجموعة من التدابير التحريرية مثل حرية انتقال الأشخاص دون تأشيرة مسبقة، على الأقل لرجال الأعمال والاقتصاديين، وبحرية انتقال رؤوس الأموال والتخفيف من القيود الإدارية وما يشابهها، بحيث تخلق مرونة اقتصادية وقدراً من التكيف مع متطلبات التعاون الاقتصادي.

ثالثاً: جدية التطبيق ومصداقيته

من نافلة القول إن التعاون لا يتحقق بمرسوم أو قرار أيا كانت الجهة المصدرة لهما، وإن أفضل الاتفاقات والالتزامات تقاس قيمتها بمقدار تطبيقها وفاعليته وجديته، وهذا ما تعلمناه أيضاً من تجارب الماضي ؛ ولهذا فإن تغيير سيرة الماضي هو إجراء عملي له أسبقية كبيرة في تقدم التعاون الاقتصادي، ونخص بالذكر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لأن تنفيذها قد بدأ، وإن أهم ما يعرضها للخطر هو عدم تنفيذها بمصداقية جادة وبروح منفتحة، وإلاّ ستكون النكسة هذه المرة قاضية زمناً طويلاً.

بعد رسم هذا الإطار لما نعتقده شروطاً أساسية لنجاح أي تعاون اقتصادي عربي، ننتقل لاقتراح ما نعتقده إجراءات عملية، يمكن اتخاذها لتحقيق هذا التعاون بصورة تدريجية ولكن ثابتة وفاعلة.

القسم الثالث: الإجراءات العملية الممكنة

في اقتراحنا هذه الإجراءات ننطلق مما هو قائم ، ثم ننتقل إلى اقتراح عدد من الإجراءات الجديدة. وتعد منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في مقدمة الإجراءات العملية الممكنة انطلاقاً مما هو قائم.

أولاً: إنجاح منطقة التجارة العربية الحرة

رغم عودة اتفاقية التبادل التجاري العربي إلى عام ١٩٥٣، فإن اتفاق المنطقة الحرة لا يقدم الجديد، إلاّ أنه لا بد من إعطائها أهمية خاصة للظروف التي رافقت انطلاقتها، وفي مقدمتها تقدم في إرادة تفعيل العمل العربي المشترك، الذي عبرت عنه الحكومات العربية، كما لعبت ضغوط اتفاقية منظمة التجارة العالمية دورها بما تتضمن وبصورة حتمية من انفتاح الحدود العربية فيما بينها بالنسبة للبلدان العربية التي انضمت لهذه الاتفاقية، وتوقع ازدياد عدد من البلدان التي

تستعد للانضمام، الذي لا يترك أمام حكوماتها إلاّ تعزيز موقعها ضمن النظام التجاري العالمي، وذلك بالتعامل معه على أساس من التكتّل بين البلدان العربية الذي يسمح به إقليميا، والذي يُعد المنفذ الوحيد الذي تركه هذا النظام لحماية الاقتصادات التي تندمج في هذا التكتل.

وثمة عامل ثان يميّز الخطوة الجديدة يتمثل في شمول اتفاق المنطقة الحرة لأول مرة **الحواجز غير الجمركية**، التي كانت تعطل في أكثر الأحيان تحرير التبادل السلعي عن طريق خفض التعريفات دون رفع الحواجز الأخرى خارج التعريفة الجمركية.

وثالث ما يميز الاتفاقية الجديدة أنها فتحت مجالاً لتعامل خاص مع البلدان **الأعضاء الأقل نمواً**، بحيث تستطيع هذه البلدان الإفادةً من مرحلة انتقالية، تتخذ فيها التدابير اللازمة لفتح حدودها أمام التجارة البينية العربية.

وأخيراً، تضمنت الاتفاقية أحكاماً لصالح التعاون في ميادين متصلة بالتبادل السلعي، وكذلك تبادل المعلومات التجارية.

ولقد بدأ فعلا تنفيذ اتفاق المنطقة الحرة العربية، إذ أعلنت أربع عشرة دولة عن خفض تعريفاتها بنسبة ١٠٪ لعام ١٩٩٨، تلاها تخفيض ثانٍ بمقدار ١٠٪ أخرى لعام ١٩٩٩.

على أن توقيع الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ غير كاف لبلوغها أهداف التعاون العربي في تنمية التبادل التجاري بين أعضائها، ولا بد للقطاع التجاري الخاص، وكذلك الصناعيين من القيام بمسؤولية خاصة في إنجاح الاتفاقية، وذلك بأخذ المبادرة في اتخاذ جميع الإجراءات العملية اللازمة لتنمية التبادل التجاري العربي البيني، وفي مقدمتها دراسات لأسواق البلدان الأعضاء، ولمتطلبات هذه الأسواق، وكيفية مجابهة المزاحمة الأجنبية، وخاصة إن معظم البلدان الأعضاء هي ذات أسواق مفتوحة، أي أنه لا بد من شق الطريق في هذه الأسواق أمام المنافسة الأجنبية. ويلاحظ في هذا المجال، على سبيل المثال، أن جهد رجال الأعمال في تسويق منتجاتهم داخل المنطقة العربية ما يزال محدوداً. هذا في حين أنه يلاحظ في الوقت نفسه أن الصناعات التي قامت بالجهد التسويقي اللازم، سجلت نجاحاً يستحق الإعجاب في كثير من الحالات. ولقد شملت هذه الإجراءات اتفاقات توزيع المنتجات، في كل من بلدان المنطقة مع موزعين محليين، ومنهم من أخذ مبادرة فتح

نقاط لتوزيع منتجاتهم مباشرة، مع متابعة تطور هذا التوزيع، واتخاذ الإجراءات العملية لتوفيقه مع متطلبات السوق من مواصفات وأسعار وغير ذلك.

خلاصة القول إن الأرضية الصالحة لتنمية التبادل التجاري العربي التي تعود مسؤولية تأمينها على الدولة ، أصبحت أمراً قائماً، وعلى القطاع الخاص أن يتحمل مسؤولياته في إنجاحها، وتجاوز العقبات حتى إذا كان ذلك يتطلب تدخل السلطات الحكومية، وذلك بالتفاوض معها، وشرح العقبات بروح إيجابية.

وإننا نعتقد أن قيام رجال الأعمال بدورهم هذا سيكون حافزاً وعاملاً لتعميق المنطقة الحرّة، وربما اختصار مراحلها سواء عن طريق زيادة نسبة الإعفاء السنوية المقررة، أو بإنقاص الاستثناءات وتقليصها بوتيرة أسرع لحين إلغائها كاملة.

على أن هذا الجهد، بعد أن يحقق نتائجه، سيصطدم في وقت لاحق بمحدودية إمكانات التبادل التجاري العربي البيني. لقد بينت دراسات عديدة، أن هذا التبادل عانى ويعاني وسيعاني أكثر من قلة السلع المنتجة، إضافة إلى تماثل كبير بين ما ينتج منها في البلدان العربية، أي أنها منافسة لبعضها بعضاً ؛ وهذا أمر متوقع، لأن التصنيع بني في معظم هذه البلدان على أساس ما سمي بصناعات إحلال الواردات (Import substitution) ، إضافة إلى حماية شديدة للصناعات المنشأة التي أفقدتها الجودة والمواصفات اللازمة للتنافس مع مثيلاتها خارج الحدود الوطنية، وحتى الصناعات التصديرية فإن معظمها أنشئ لحاجات أسواق خارج البلدان العربية، مثل الصناعات النفطية ومشتقاتها.

وفي رأينا أنه يمكن تجاوز هذا الواقع سواء بالنسبة للصناعات القائمة أم الجديدة، إذا ما أقدم القطاع الخاص على توسيع قاعدة الإنتاج القطرية، وشمول هذه القاعدة أسواق بلدان المنطقة الحرة العربية.

ثانيا: توسيع القاعدة الإنتاجية

لتنمية التبادل السلعي والخدماتي، الذي يشكل محوراً هيكلياً في التعاون الاقتصادي العربي، يجب توسيع قاعدة الإنتاج في جميع البلدان العربية، بمقدار ما ترتفع كمية الإنتاج وتزداد وتيرته، ويتسع تنوعه، ويحسن مستواه، تزداد الخامة والمادة الأولى لهذا التعاون : السلع المتوافرة والقابلة للتبادل. ويعني ذلك بالضرورة تعزيز وترشيد عملية التنمية بحيث تتحقق وفورات الحجم في الإنتاج، التي بدورها تتيح وفورات خارجية للصناعات، وبصورة مرافقة تدعم عملية التخصص القطري

الذي يزيد من قدرة السلع والخدمات، المستفيدة من التخصص ، وتعزيز قدراتها على المنافسة في الأسواق العربية إزاء المنتجات المستوردة، وكذلك في الأسواق الخارجية. وبالتالي فإننا نرى أن ثمة تلازما عضويا بين التعاون الاقتصادي العربي وعملية **التكامل الإنتاجي**.

وبما أن الحديث عن التكامل يتكرر عند البحث في التعاون الاقتصادي، فلا بد من تجاوزنا التكرار المعتاد في هذا الموضوع، بالخوض في العمق في أسباب تخلف حدوث هذا التكامل في السابق، وبالتالي اقتراح إجراءات عملية كفيلة باخراجه من حيز الدعوة والإعلان إلى **صيغ تطبيقية**، ومن هذه المقترحات نود التأكيد على دور **القطاع الخاص** في هذا المجال بدءا بالاستثمار الذي هو نقطة الانطلاق في توسيع القاعدة الإنتاجية.

لقد قامت القاعدة الإنتاجية في معظم البلدان العربية على أساس السوق القطرية، فانحصر اتساعها على حدود القطر ؛ وفي مجال الصناعة بنيت المنشآت الصناعية، كما سبق وذكرنا، على أساسين متكاملين هما : إنتاج سلع تحل مكان السلع المستوردة، وحماية الصناعات الجديدة بتعريفات جمركية وحواجز إدارية مختلفة، كل ذلك دون تحديد مدة تنتهي بعدها الحماية، حيث إن الحماية يمكن أن تكون دائمة وأزلية، فهي تهدف بطبيعتها إلى رعاية «طفولة» الصناعات الناشئة أو حماية ما يسمى بالصناعات الوليدة "Infant industries" ، وإلا فإنها تصبح ضارة للصناعة المحمية نفسها بما تفقده من حوافز المنافسة مع مثيلاتها من الصناعات خارج الحدود القطرية. وبما أن التعاون الاقتصادي العربي يهدف إلى تجاوز الحدود القطرية، فلا بد من تغيير السياسات الإنتاجية القائمة، في اتجاه توسيع الطاقة الإنتاجية للمنشآت القائمة والجديدة حيث تحدد هدفاً للطاقة بالاستناد إلى سوق موسعة، وربما في بعض الحالات إلى سوق أوسع خارج حدود المنطقة العربية، أي بتوجيهات تصديرية.

وأغلب الظن أن هذا لم يتحقق في السابق ، بسبب واقع التعاون الاقتصادي العربي، وبالتالي هيمنة القطرية على الإقليمية. ولكن هل تؤمّن الإقليمية تحقيق توسيع القاعدة الإنتاجية بمجرد التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، ووضعها موضع التنفيذ؟ الأغلب أن الجواب على هذا السؤال هو بالنفي. من هنا لا بد للقطاع الخاص من أخذ المبادرة في توسيع الطاقة الإنتاجية للمشاريع القائمة والجديدة، في سبيل زيادة السلع المتبادلة، وتنوعها وتحسين مستواها، كل ذلك على

أساس تكاملي يحقق الجدوى التنافسية.

ومن العدل أن نقر بمخاطر هذا التوجه الجديد بالنسبة للقطاع الخاص، بسبب تجربته السابقة غير المشجعة إزاء تقلبات القرارات في البلدان العربية، وفق التجاذبات السياسية بين حكوماته، ولذلك قد يستوجب التوفيق بين هذا الواقع وضرورة توسيع القاعدة الإنتاجية، وأهمية دور القطاع الخاص في ذلك، إعادة النظر بسياسة الاستثمارات الخاصة.

ثالثاً: الاستثمارات الخاصة البينية

نرى أن إعادة النظر بسياسة الاستثمارات الخاصة قد تكون وسيلة وإجراء عملياً هاماً لتعزيز التعاون الاقتصادي العربي، عن طريق خلق تشابك مصالح بين المستثمرين العرب، بحيث يصبح منهم من هو معني بما يحدث في الأقطار العربية الأخرى، وتمتد استثماراته، ومثل هذا الامتداد يمكن أن يأخذ عدة أشكال نذكر بعضها في ما يلي:

١. الاستثمار المباشر في منشأة تحدد طاقتها الإنتاجية لخدمة سوق عربية موسعة عن طريق الاكتتاب بأسهمها، بصرف النظر عن مقر المنشأة. ويعني ذلك أن هذا المقر قد ينحصر في أحد الأقطار العربية حيث تتوافر مميزات تفضيلية للمشروع المنشأ من حيث تكاليف الإنتاج ومتطلباته من مواد أولية ويد عاملة وطاقة وغيرها، بمعزل عن طاقة السوق القطرية في بلد الموقع، والتي قد لا تكفي لاستيعاب إنتاجه، ولكن عوامل الإنتاج هي التي حددت الاختيار الجغرافي لإنشائه. وفي هذه الحالة، ولكي نخلق تشابك مصالح بين المستثمرين العرب، يجب السعي لإشراك مواطنين عرب في رأسمال المشروع، بحيث تعوض البلدان الأخرى خارج البلد الذي أقيم به المشروع عن فوائده، بفضل ما يجنيه مستثمروها من عوائد رأسمالية.

٢. وثمة شكل آخر يحقق الغاية نفسها، وهو أن يكون المشروع قابلا لتوزيع مراكزه الإنتاجية بين عدد من الدول العربية، وقد تكون الصناعات الزراعية إحدى الصناعات التي تتوافر فيها مثل هذه المشاريع، كأن يقام مصنع في البلد الذي يملك المادة الأولى الأساسية، وتقام في بلدان أخرى وحدات تحويل هذه المادة بالنسبة لمنتجات ثانوية وفرعية تكمل خط الإنتاج للصناعة المذكورة. وفي مثل هذه الحالة تتوزع منافع الاستثمار بين البلدان المعنية، من حيث العمالة والتسويق الداخلي والتصدير (بالنسبة للصناعات التصديرية). وهذا لا يمنع طبعاً من أن يكون رأس

المال مشتركاً سواء في الصناعة الأم أم في رأسمال الصناعات المتفرعة عنها في البلدان العربية الأخرى.

٣. وهناك الشكل التقليدي لتحقيق تكامل إنتاجي قائم على توزيع وتبادل المنافع، وهو أن تتفق البلدان المعنية على توزيع مسبق للصناعات بحيث يتم الترخيص لها على أساس إقامتها في البلد المتفق عليه، وذلك بصرف النظر عن ملكيتها.

وفي جميع الأحوال نعتقد أن خلق تشابك في المصالح هو عامل للحيلولة دون أثر التجاذبات السياسية بين الحكومات على القرارات الاقتصادية، وفي مقدمتها تلك التي تتعلق بحركة السلع والأموال والعمالة، وذلك بصرف النظر عن الشكل الذي يأخذه هذا التشابك مع اعتقادنا أنه يجب تشجيعه في جميع الأشكال، بالنسبة لمصدر الأموال المستثمرة، الذي إذا تنوع وتوزع بين البلدان العربية، توسعت المصالح المعنية بحمايتها بفضل توزيع المنافع.

ويقودنا هذا إلى البحث في الإجراءات العملية الخاصة بالأسواق المالية العربية لتمكينها من تحقيق هذا التشابك في الاستثمار في المشروع الواحد.

رابعاً: توجيه الأسواق المالية العربية نحو التعاون الاقتصادي

من المتفق عليه أن حركة رؤوس الأموال تشكل عاملاً أساسياً في التعاون الاقتصادي العربي، وهي تكمل حلقة تبادل السلع والخدمات والعمالة. إن الدور الذي نشير إليه هنا هو المتعلق بإشراك مستثمرين من عدة أقطار عربية في مشروعات إنتاجية قطرية ذات توجه سوقي إقليمي. ويحتاج هذا الدور توافر أسواق مالية قطرية ناشطة، شفافة، وآمنة. ولقد سجل بعض هذه الأسواق تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وثمة عدة بلدان عربية يجري تنظيم أسواقها، لتلعب الدور المنتظر. وهكذا، إضافة إلى حرية تنقل رأس المال بين البلدان العربية، يمكن الاعتماد على البورصات الناشئة لتوجيه رؤوس الأموال نحو تعاون اقتصادي عربي ذي تطلعات إقليمية وتكميلية.

وثمة خطوات وإجراءات عملية إضافية ضرورية لبلوغ هذه الغاية نذكر من أهمها:

١. عناية المصارف، وخاصة الاستثمارية والمؤسسات المالية ذات التوجه المصرفي الاستثماري (Investment banking) ، بتنظيم إصدارات الأسهم والسندات على أساس إقليمي وليس قطرياً، تشترك بها مؤسسات من عدة أقطار عربية تقوم كل

منها بتوظيف الأسهم والسندات المطروحة في سوقها المحلية، بحيث تتحقق المشاركة القطرية المتعددة في تمويل توسع المنشآت الإنتاجية القائمة والجديدة.

٢. إدراج أسهم وسندات هذه المنتجات في أكثر من سوق عربية، كتدبير مكمل للطرح الأولي للأسهم، ومعزز له.

٣. قيام المؤسسات المالية بدور صانع السوق للأسهم والسندات المصدرة (Market maker) لتأمين سيولة هذه الأسهم والسندات، التي تُعدّ شرطاً أساسياً لإشراك المدخرين، وخاصة الصغار والمتوسطين منهم، في الاكتتاب بالإصدارات الخاصة بشركات عربية، بصرف النظر عن مركزها وعن مواقع وحداتها الإنتاجية.

وإذا ما تحقق ذلك، فإن الطريق يصبح سالكاً نحو نشوء الشركات العربية متعددة الجنسية، وهو الإجراء العملي الذي يكمل الإجراءات الأخرى اللازمة لتحقيق تعاون اقتصادي عربي.

خامساً: الشركات العربية متعددة الجنسية

جدير بنا التساؤل : لماذا لا توجد شركات عربية متعددة الجنسية في الأقطار العربية (Arab multinational) مثل الشركات الأخرى متعددة الجنسية (Multinational)، وهي التي خلقت العولمة، مستفيدة من التطور التقني، وخاصة في حقل الاتصالات وتداول المعلومات. والجواب طبعاً أن بعض البلدان العربية بقي حتى الآن قطرياً مغلق الحدود إزاء الشركات العربية، في حين أن هذه الحدود بقيت مفتوحة أمام الشركات متعددة الجنسيات، ولهذا بقيت الشركات العربية قطرية.

الآن، وقد بدأت تباشير فتح الحدود القطرية بدءاً بمنطقة التجارة الحرة العربية، فهل تنشأ الشركات العربية متعددة الجنسية بمجرد انفتاح الحدود؟ والجواب طبعاً، كلا، لأن مثل هذه الشركة غير موجودة، ويجب أن تبدأ الشركات القطرية بالتفرع في البلدان العربية سواء عن طريق فتح وحدات إنتاجية في أقطار المنطقة، أم بخلق شبكة توزيع لمنتجاتها في هذه الأقطار، أم بتأسيس شركات جديدة متفرعة عنها. وكلنا نعتقد أن هذا هو أقصر الطرق لتفعيل التعاون الاقتصادي العربي لأن هذه الشركات، بما تعبئه من مدخرات من أقطار المنطقة وما تخلقه من طاقات إنتاجية تفوق حاجات السوق القطرية، كفيلة بتحقيق هذا التعاون، طالما أن بنيته التحتية قد رست أسُسها، وما دامت الحكومات مستمرة في تنفيذ تعهداتها في دفعها إلى بلوغ أهدافها، ثم تطويرها نحو إنشاء وحدة جمركية، وهكذا حتى تبلغ السوق المشتركة ـ فيما بعد ـ مرحلة النقد الموحد.

الخلاصة

إن التعاون الاقتصادي العربي لا يتحقق بتوقيع اتفاقات، مع أهمية ذلك، ولا ينفذ بمراسيم وإجراءات قانونية، ولا يتطور بنصوص ناظمة، وإنما هو إرادة سياسية أولاً، تقررها الحكومات، وهو بناء يشارك المنتجون، والعمال، والمستثمرون في إتمامه لبنة بعد لبنة.

وما لم تتحقق هذه الإرادة فستفرضها الظروف ، كما يبدو الحال في الوقت الحاضر، وفي مقدمتها التكتلات الإقليمية والعولمة.

أساسيات التعاون الاقتصادي العربي: (إجـــــراءات عـــــمـلـيـــــة)

عمر هاشم خليفتي

أ ـ مقدمة: مجال التعاون الاقتصادي العربي

مرّ سابقاً عرض لموقع الاقتصاد العربي في ظل التطورات الاقتصادية والتكتلات العالمية، والإصلاحات الاقتصادية العربية على أرض الواقع في كل من مصر والمغرب والأردن، وكذلك الأدوار الجديدة للقطاعين العام والخاص، على ضوء المتغيرات والمستجدات العالمية والمحلية.

أما موضوع عرضنا هنا فهو تنمية التعاون الاقتصادي العربي في ظل الأوضاع الراهنة والتعرف إلى الإجراءات العملية الممكنة التي تسهم في تشجيع القطاع الخاص على تطوير التبادل التجاري بين الأقطار العربية وتنميته، وإنشاء المشاريع الاستثمارية المشتركة. وكما هو متعارف عليه، فإن النشاط الاقتصادي لأي قطر يشمل القطاعات التالية:

١. التجاري بصفة عامة.

٢. الصناعي.

٣. الزراعي.

٤. السياحي.

٥. المالي.

٦. الخدمات: مثل النقل والاتصالات بأنواعها والخدمات الاستشارية والتعليم والتدريب والتأهيل المهني ... إلخ.

ومن ثم، يحتمل أن يشمل التعاون الاقتصادي إما تبادلاً تجارياً بحتاً لبعض هذه المنتجات أو إنشاء مشاريع استثمارية مشتركة من عدة أطراف ذات جنسيات مختلفة، أو من طرف واحد من خارج القطر يرغب في الاستثمار في قطر شقيق، وذلك حسب المقومات الموجودة في هذه الأقطار ومدى جدواها الاقتصادية.

ب ـ المعطيات الضرورية لقيام التعاون الاقتصادي العربي

يرتكز التعاون الاقتصادي العربي الناجح على مدى وجود ما يلي:

- المقومات الاقتصادية المحلية والقطرية مثل الموارد الطبيعية، والمرافق الأساسية، والمهارات البشرية، والقوانين والأنظمة الرسمية، ومدى ملاءمتها للاقتصاد الحر.

- تمازج العناصر الاقتصادية والأنظمة المحلية والقطرية لتفرز في نهاية المطاف جدوى اقتصادية تحقق عائداً مجزياً للأطراف المعنية بمختلف هوياتها من شركات وأفراد ومجتمع ثم المنطقة كلها.

عند تحليل هاتين الركيزتين الأساسيتين لتنمية التعاون الاقتصادي العربي، يمكن التسليم بأن الركيزة الأولى هي مدى وفرة المقومات الاقتصادية المحلية القطرية، ومن هنا نجد الآتي:

١. المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج غنية بالموارد الطبيعية مثل المعادن، والغاز الطبيعي، والمخزون الاحتياطي من البترول الذي يكفي لاستهلاك (٣٠٠) سنة، وكذلك الثروات الزراعية والموقع الإستراتيجي بين قارة أوروبا ـ أكبر تجمع اقتصادي عالمي ـ وإفريقيا الغنية بالموارد الطبيعية، والتي تفتقر إلى البنية الأساسية والقدرة الإنتاجية المحلية، مما يجعل من المنطقة العربية سوقاً هائلة، ومصدر فرص تجارية واستثمارية كبيرة.

٢. إن المنطقة العربية تفتقر ـ بدرجات متفاوتة من بلد لآخر ـ إلى البنية الأساسية الحديثة ، والمهارات البشرية المواكبة لمتطلبات الواقع العالمي الجديد القائم

على التقنية العالية والمهارات الإدارية الخالية من البيروقراطية، والفساد الإداري، وسرعة اتخاذ القرار المبني على أسس معلوماتية و علمية آنية.

٣. إن الدول العربية ترزح تحت قوانين وأنظمة اقتصادية بالية ـ وبدون مبالغة ـ هادمة، ليس فقط للتعاون الاقتصادي فيما بينها، ولكنها تمثل عائقاً كبيراً للقطاع الخاص الوطني بداخلها.

إذاً، فما هي حصيلتنا الوطنية والقطرية التي نستطيع أن نتاجر بها، وأن نحصل منها على قوت يومنا وأمن أمتنا؟

تتلخص حصيلتنا العربية في عنصرين:

أولاً ـ ثرواتنا الطبيعية التي حبانا بها خالق الكون سبحانه وتعالى.

ثانياً ـ تراثنا الديني وقيمنا الإنسانية وتقاليدنا العربية التي أعطتنا الإدراك أننا وصلنا إلى الدرك الأسفل في سلّم التطور الإنساني، وأصبحنا عالة على الأمم المتقدمة (العالم الأول) نعطيها ثرواتنا بأبخس ثمن، ونستورد الخبز والإبرة والدواء ، والسلاح المتقادم، ونوقع على اتفاقات دولية تملى علينا ـ شئنا أم أبينا ـ نستعبد بها، ويستعبد بها أولادنا وأحفادنا.

هذه الندوة اليوم ، وسلسلة ندوات أخرى سابقة ولاحقة، دليل على أننا بدأنا نفيق من سباتنا، وبدأت تتحرك فينا النخوة العربية، وبدأنا نثور على الذل والاستعمار الاقتصادي الذي رزحنا تحت وطأته أجيالاً عديدة وعقوداً مديدة.

جـ. الأساسيات الضرورية لقيام التعاون الاقتصادي العربي

أود أن أطرح بين أيديكم اليوم إطاراً عملياً لمجابهة بعض المعيقات الأساسية التي تقيد وتحد قيام تعاون اقتصادي عربي أكبر وأجدى، ولكي نفتح المجال أمام قيام تعاون اقتصادي عربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، يجب علينا التعرف إلى الأساسيات الضرورية التي يتحتم وجودها على الصعيد المحلي والقطري. لقد ركزت في عرضي هذا على الأساسيات الاقتصادية، والأنظمة والقوانين المؤثرة عليها، وتجاهلت المعطيات السياسية لعدم خبرتي الشخصية فيها. وتتلخص هذه الأساسيات في الآتي:

١. وجود قاعدة معلومات وطنية وقطرية تشمل جميع الإحصائيات الاقتصادية والتجارية والسكانية والمؤشرات المالية والموارد والمنتجات الزراعية والصناعية

والخدمية بكامل مواصفاتها وأسعارها ومصادرها.

٢. وسائل نقل المنتجات عبر الحدود العربية وتكلفتها حتى موقع التسليم.

٣. الضمانات اللازمة لصلاحية المنتجات المتبادلة، وخدمات ما بعد البيع من قطع غيار وصيانة.

٤. إزالة المعيقات الرسمية المحلية والإجراءات الإدارية، وقطع دابر الفساد الإداري (الرشاوى والمحسوبية واستغلال النفوذ الشخصي والحكومي) في القطاعين العام والخاص لضمان سرعة الحركة للمنتجات والمهارات تقنياً وحرفياً وإدارياً.

لقد بدأنا في عصرنا هذا نفقد زمام المبادرة في معركة الثورة الصناعية الثالثة، مثلما فقدناها في عصر الثورة الصناعية الأولى، التي بدأت في القرن السابع عشر الميلادي باكتشاف العالم الإسكتلندي جيمس وات، آلة البخار التي حلت محل العضلات في تحريك الآليات الميكانيكية بسرعة فائقة، وبدون أي كلل أو إنهاك، ولم نكد نفيق من سباتنا لنجد أن الثورة الصناعية الثانية أيضاً قد فاتتنا ، عندما اخترع توماس أديسون التيار الكهربائي، وأخرج العالم من الظلام إلى النور، وأعطى الغرب السيادة الصناعية والاقتصادية. ونعيش الآن، ومنذ ربع قرن، في خضم الثورة الصناعية الثالثة : ثورة المعلومات، التي تمخض عنها تزاوج الحاسب الآلي مع الهاتف والاتصالات مع أنظمة التشغيل العالية في التقنية التحليلية الرقمية والمنطق العلمي، مما جعل هذه المجموعة من التقنيات الهائلة في متناول جميع شرائح المجتمع حتى ذوي التحصيل العلمي البسيط، فحتى وقتنا هذا يبدو أننا ننحدر نحو هوة التخلف في الثورة الصناعية الثالثة، كما حصل لنا في مثيلتيها السابقتين، ولكن، والحمد لله، ما زلنا نحتفظ بمكانتنا ضمن ركب العالم الثالث.

د ـ الإجراءات العملية

إذاً، الأساسية الأولى من الإجراءات العملية الضرورية لإقامة وترسيخ التعاون الاقتصادي العربي هي أولاً، وقبل كل شيء، إنشاء قاعدة معلومات شاملة للأقطار العربية تضع في متناول رجل الأعمال والمستثمر العربي وصانع القرار معلومات عن:

١. المنتجات الوطنية الصالحة للتصدير.

٢. مواصفات تلك المنتجات وأسعارها حتى موقع التسليم.

٣. الفرص الاستثمارية المحلية.

٤. القوانين والأنظمة المحلية.

٥. أسماء وعناوين الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والمالية والخدمية.

ولتنفيذ هذا المشروع ، أقترح إنشاء شركة معلومات خاصة، تبدأ بتمويل مشترك من القطاع العام في الأقطار العربية، إمّا في هيئة قرض حسن أو إعانة أو حصة تجني أرباحاً كأي شريك آخر في الشركة، لتمارس نشاطها بدون أي تدخل حكومي، أو أي رقابة تحد من نزاهتها وتحقيق دورها الحيوي في جمع المعلومات والإحصائيات الرسمية الاقتصادية والتجارية والصناعية والمالية والقانونية، وتخزينها ونشرها وتوزيعها عبر الأقطار العربية والدولية.

قد توضح دراسة إنشاء هذه الشركة أن أجزاء من مهامها موجودة في بعض الدول العربية، إمّا في القطاع الخاص أو في القطاع العام، فيجب إذاً بحث جدوى هذه الأجزاء ضمن الشركة الجديدة، أو من خلال التعاون الإستراتيجي معها.

والأساسية الثانية للتعاون الاقتصادي العربي هي التأكد من وجود وسائل النقل اللازمة عبر الأقطار العربية. هنا أيضاً إمّا أن تنشأ شركة تجارية للنقل، قد تشمل بعض الشركات الموجودة حالياً أو إنشاء هيئة عليا تعنى بالتأكد من وجود وسائل نقل تربط أجزاء الوطن العربي، وتوائم احتياجاته الاقتصادية، الزراعية منها والصناعية والمواد الخام، وذلك لتنوع وسائل النقل لهذه المنتجات، لتشمل النقل البري والبحري والجوي.

أما الأساسية الثالثة فهي إنشاء شركة أو شركات لها الصفة الدولية والعربية تقوم بفحص المنتجات المصدرة للتأكد من مطابقتها للمواصفات المتعاقد عليها كماً ونوعاً، وتكون بمثابة الحكم بين البائع والمشتري، وفي السياق نفسه التأكد من وجود شركات تأمين على البضائع المتبادلة بين الأقطار العربية. أما المصدرون، فيجب توعيتهم بضرورة تقديم خدمات ما بعد البيع، وتوفير قطع الغيار، والصيانة اللازمة بعد استخدام المنتج في مقر مستورده.

والأساسية الرابعة هي التأكد من إمكان التواصل بين رجال الأعمال في الأقطار العربية آنياً وبدون عوائق عملية أو إجرائية ؛ وتشمل هذه الأساسية وسائل الاتصال المختلفة : البرق والبريد والهاتف وشبكة الإنترنت، حيث السرعة والجودة هما الأساس في تلك الشبكات.

والأساسية الخامسة هي إيجاد هيئة عربية يقودها القطاع الخاص، وتضم عضوية مسئولين على مستوى رفيع من القطاع العام للنظر في جميع القوانين والأنظمة التجارية والاقتصادية والمالية التي لها صلة بحركات المنتجات والخدمات، والتعاون الاقتصادي المشترك بين مواطني الأقطار العربية. وتقوم الآن الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بإعادة النظر في قوانينها وأنظمتها لتواكب الأنظمة العالمية المتفق عليها.

هـ ـ نقطة البداية في تنفيذ المشروع

إذاً، التوصية هنا أن يتم إنشاء ثلاث لجان من هذا المؤتمر، أو بقيادة هذا المؤتمر، لتقوم بالمهام الآتية:

١. لجنة لبحث ودراسة إنشاء شركات معلومات لخدمة التنمية الاقتصادية والتجارية والصناعية بين الأقطار العربية، على أن تكون الأساسية الرابعة آنفة الذكر، التي تشمل تسهيل الاتصالات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في الأقطار العربية، من بين مهام هذه اللجنة.

٢. لجنة لبحث ودراسة ما هو موجود حالياً، من شركات النقل البري والبحري والجوي بين الأقطار العربية، وتحديد مواطن الضعف والقوة فيها، وما يجب فعله للرقي بهذه المرافق الحيوية إلى المستوى المجدي المنشود، لنقل البضائع بين الأقطار العربية، على أن تكون الأساسية الثالثة، وهي فحص المنتجات المصدرة والتأكد من مطابقتها للمواصفات المتعارف عليها، من بين مهمّات هذه اللجنة.

٣. لجنة لبحث ودراسة القوانين والأنظمة القطرية التي لها صلة بحركة المنتجات والخدمات بين الأقطار العربية وتشجيع الاستثمارات المشتركة بينها.

نحو تعاون اقتصادي عربي في ظل الأوضاع الراهنة

د. سمير المقدسي

قد لا أكون مخطئاً في القول إن موضوع التعاون الاقتصادي العربي قد حظي باهتمام الباحثين العرب بصورة لم يحظ بها أي موضوع اقتصادي آخر في النصف الثاني من القرن العشرين. وها نحن نشارف نهاية هذا القرن وما زلنا نتحاور حول السبل المفضية إلى تعاون عربي اقتصادي وثيق، وعلى هذا نكون بعد خمسة عقود من الزمن ما زلنا في مستهل الطريق عوضاً عن أن نكون متّجهين إلى نهايته، هذا في حين حققت مناطق أخرى من العالم تقدماً كبيراً على صعيد التعاون الاقتصادي بين دولها، وأهم أمثلة ذلك على الإطلاق هو الاتحاد الأوروبي الذي باشر العمل بالعملة الأوروبية الموحّدة (اليورو) منذ مطلع هذا العام.

إن أسباب التخلف العربي في هذا المضمار ـ أي مضمار التقارب الاقتصادي ـ متشعّبة، فمنها ما هو سياسي، ومنها ما هو اقتصادي، وقد تناولها باحثون كثيرون وأشبعوها تحليلاً وتفصيلاً. وربّما يمكننا القول إن عصارة هذه التحليلات هي أن متطلبات تحقيق التعاون الاقتصادي العربي تعوزها الإرادة السياسية قبل كل شيء للسير في هذا الخيار الذي إذا ما تأمّن فإننا سنمتلك القدرة على التخطيط لنجاحه.

واسمحوا لي أن أعيد التأكيد أن خيار التعاون الاقتصادي العربي مبني في نظري على فرضية، وهي أن أساس هذا التعاون لا يرتكز فقط على رقعة جغرافية ومنطقة اقتصادية مشتركة متأتية عنها، بل إن جذوره تمتد إلى روابط القربى واللغة والتاريخ، وإلى تطلعات مستقبلية مشتركة، بغضّ النظر عن التطوّرات السياسية الآنية أو المرحلية. فالتكتّل الاقتصادي العربي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالبعد السياسي والثقافي للوجود العربي. فلو أردنا أن نطرح جانباً الخلفية السياسية والثقافية المشتركة للدول العربية، فإن مبرّرات التعاون الاقتصادي على الصعيد العربي الصرف تكون ضعيفة بحد ذاتها. فالنظرة الاقتصادية تعلمنا أنه كلما توسعت آفاق السوق تتوسع فرص تطوير الكفاءة الإنتاجية ورفع مستوى الإنتاج. والحد النهائي لهذا المنطق أن يصبح العالم كله منطقة اقتصادية واحدة، ولا يعود هنالك من مبرّرات لأي تجمّعات اقتصادية جماعية أو ثنائية، مع وجود اعتبارات خاصة متعلقة ببعض متطلبات النمو في الدول النامية. [1] وهذه المقولة ذات أهمية خاصة في نطاق المسيرة الراهنة للعولمة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي، والتي تهدف إلى توطيد أسس اقتصاد عالمي منفتح بعضه على بعض، ولا تحدّه عوائق بين اقتصاد وطني وآخر. وتوفّر إطاره المؤسساتي المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، بكل نظمها وتشريعاتها لتنظيم عملية الانفتاح الاقتصادي العالمي، وخاصة على صعيد المعاملات الجارية المالية والتجارية. وإذا كانت حرية تنقل الرساميل قد ازدادت إلى حد كبير في السنين الماضية، فإن جدوى إخضاعها لتشريعات أكثر فعالية مما هو عليه الوضع حالياً هو الآن موضع حوار من المسؤولين والباحثين على حد سواء، وخاصة في ضوء الأزمات التي تعرضت إليها في الآونة الأخيرة أسواق المال في شرقي آسيا وجنوبيها.

ومع ذلك فإننا لم نصل بعد إلى المرحلة النهائية لاقتصاد عالمي منفتح بعضه على بعض كلياً دون أية عوائق، ولا تزال الاقتصادات النامية، ومنها العربية، في دور التدرّج أو الإعداد لهذه المرحلة، كما أننا نشاهد نشوء الكتل الاقتصادية وأهمها الاتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى جذب الدول النامية نحوه. وبكلمة أخرى ما يزال

---

(١) انظر: سمير المقدسي «الاقتصادات العربية في مرحلة السلام: نحو تكتل اقتصادي عربي منفتح». محاضرة ألقيت بدعوة من منتدى شومان الثقافي في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ونشر نصّها في سلسلة «اقتصادات الأردن والشرق الأوسط» الصادرة عن مركز الأردن الجديد للدراسات ـ رقم ٤ ، ص ١١ ـ ١٢ .

أمـام هذه الدول ـ ومن بينهـا الدول العـربيـة ـ مـرحلة انتـقـاليـة (رُغم التطورات المتسارعة في مسيـرة العولمة الحديثة) عليها الإفادة منها جيداً، وهي تهيئ نفسها للانصهار ـ طوعاً أو رغماً عنها ـ في بوتقة الاقتصاد العالمي المنفتح. ومن هذا المنطلق بوسعنا أن نتبيّن أن المنطق العقلاني للتعاون الاقتصادي العربي ينطلق من مبدأ الحفاظ على مصلحة مشتركة للدول العربية في نطاق العولمة السائدة، ونشوء تكتلات اقتصادية كبيرة تجمع بين دولها روابط القربى الثقافية والسياسية والجغرافية إن لم تكن القومية. فغياب التعاون يعني أنه يجب على كل دولة بمفردها أن تواجه ليس فقط تحديات الانخراط باقتصاد عالمي منفتح، بل أيضاً تحدي التفاوض للتعاون مع كتل اقتصادية كبيرة، وأهم مثال على ذلك هو الاتحاد الأوروبي، ومشروع الشراكة المنبثق عن «إعلان برشلونة» لعام ١٩٩٥.

وأما التحديات فيمكننا تلخيصها في ثلاثة عناوين مترابطة:

أولاً: رفع مستوى الإنتاجية للاقتصادات العربية وتوسيع قاعدتها.

ثانياً: تثبيت دعائم مناخ اقتصادي يهدف إلى توطيد الاستقرار المالي مع تأمين نمو مستدام كما هو دارج استعماله حالياً في أدبيات الأمم المتحدة.

ثالثاً: توطيد مسيرة التعاون الاقتصادي العربي ودفعها إلى الأمام للوصول إلى تكتل أو اندماج اقتصادي أو مساحة اقتصادية عربية واحدة.

لن أخوض في تفاصيل كل واحدة من هذه التحديات التي أفترض أننا متفقون على ضرورة التصدّي لها بنجاح، إن أردنا تأمين أفضل الفرص لمنطقتنا العربية في تعاملها مع الاقتصاد العالمي الجديد. وأوجز بالقول إن قضية رفع مستوى الإنتاجية ترتبط ارتباطاً عضوياً بإنشاء قاعدة تكنولوجية عربية متطورة، وتكثيف عملية تطوير الكفاءات البشرية العربية إضافة إلى رفع مستوى كفاءة السوق وقدرته التنافسية. وقد يكون تطوّر الكفاءات البشرية العربية من أهم إنجازات الدول العربية في العقود الأربعة الماضية، ولكن في المقابل ما تزال هذه الدول تعاني من ضعف كبير في قاعدتها التكنولوجية، وفي درجة كفاءتها الإنتاجية، وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، ناهيك عن محدودية أسواقها المالية التي ما تزال في مراحلها الأولية. وإذا كان مبدأ الخصخصة قد أصبح أكثر قبولاً من ذي قبل، فإن نجاح عمليات الخصخصة مرتبط بقدر ما ينتج عنها من استعمال أفضل للموارد المتاحة، وزيادة في مستوى الموارد المالية المتوافرة للاستثمار، إضافة إلى تحفيز تطوّر الأسواق المالية الناشئة. هذا مع العلم أن التقنيات التكنولوجية الحديثة قد أطاحت

بما كان يُعدّ سابقاً احتكارات طبيعية مما يساعد على تفادي أن تكون عملية الخصخصة كناية عن انتقال احتكارات القطاع العام إلى احتكارات في القطاع الخاص. وبالطبع فإن من أهم قضايا الخصخصة انعكاساتها الاجتماعية التي يجب الإحاطة بها خدمة لمبدأ العدالة الاجتماعية.

أما بالنسبة للمناخ الاقتصادي، فلقد تمكنت الدول العربية من الحد من موجة التضخم التي كانت قائمة، واتخذ عدد من تلك الدول خطوات اقتصادية ومالية «إصلاحية» حسب التعبير الشائع حالياً. إلاّ أن توطيد مناخ اقتصادي ملائم لعملية النمو يتطلب المزيد من الخطوات الضرورية، ومنها على سبيل المثال تقوية البنية المالية للقطاع العام، وتطوير الأسواق المالية بحيث تصبح فاعلة في استقطاب المدخرات، وتحويلها إلى مشروعات استثمارية تساهم في نمو الاقتصادات الوطنية. ولقد أصبح متّفقاً عليه أن لنوعية الحكم، وخاصة في عالم منفتح على بعضه البعض تأثيراً مهماً في مسار التنمية. ومن هذا المنطلق تعدّدت الدعوات إلى ترسيخ الشفافية في التعامل، ومحاربة الفساد كعامل مؤثر في النمو الاقتصادي.

وأما الوحدة الاقتصادية العربية أو التكتل الاقتصادي العربي (المهم ليس التسمية بل المضمون)، فالتوصل إلى تحقيقها يساهم، كما نتفق عليه جميعاً، في رفع مستوى الإنتاجية للاقتصادات العربية، وتوسيع قاعدتها في ترسيخ المناخ الاقتصادي الملائم شرط أن تحسن الدول العربية تطبيق الخطوات الآيلة إلى التقارب الاقتصادي. ولكن إضافة إلى ذلك فإن الوحدة الاقتصادية العربية في الوقت الراهن لها مضمون آخر تنامت أهميته كثيراً في ظل مسيرة العولمة، وأعني به القوة التفاوضية المنبثقة عن الوحدة تجاه الكتل السياسية الاقتصادية أو الدول الكبرى خارجها.

أود أن أتقدم بثلاث ملاحظات حول هذا الموضوع:

أولاً: تواجه الدول العربية التحديات المستقبلية في اتجاهين اقتصاديين أثّرا ويؤثّران على نموها الاقتصادي. الاتجاه الأول هو التدنّي التدريجي منذ أول الثمانينيات في أهمية العامل النفطي كمحرّك أساسي في الاقتصادات العربية (مع الإشارة إلى أن أهميته ما تزال كبيرة جداً) وما صحب ذلك من تباطؤ في النمو الاقتصادي الإجمالي، وهبوط في معدلات الاستثمار. والاتجاه الثاني هو تدنّي معدلات تدفّق المعونات الميسرة (قياساً للناتج المحلّي) ضمن المنطقة العربية ومن خارجها. إن هذين الاتجاهين يؤكدان على ضرورة تحفيز الادخار العربي ورفعه إلى مستويات تتطلبها التنمية المستدامة في ظل وضع دولي من الصعب للاقتصادات

الوطنية أن تنكمش فيه عن الاقتصاد العالمي المنفتح، أو على المدى البعيد الانزواء وراء أبراج عالية من الحماية تخفف من حدّة التنافس مع الأسواق الخارجية. إن مجابهة التحديات، التي سبق ذكرها، مجابهة صحيحة تصب في خانة انتفاء البدائل التي تمكّن المنطقة العربية من مواجهة واقع تدنّي الموارد النفطية وتدفّق المعونات الميسرة. إننا نواجه عالم السوق الذي تتحكّم فيه القدرات التنافسية لمختلف أنواع الإنتاج من سلع وخدمات. إن إنشاء منطقة اقتصادية عربية بحيث تنفتح الاقتصادات العربية بعضها على بعض ـ ولو تدريجياً ـ يُعدُّ من أهم الخطوات الآيلة إلى رفع مستوى قدراتها التنافسية، وتقوية قاعدتها الإنتاجية، مع التأكيد على أن الاندماج الاقتصادي العربي لا بد له ـ لكي ينجح ـ أن يخضع لضوابط على صعيد السياسات الاقتصادية.

ثانياً: إن قيام التكتلات الاقتصادية الكبيرة كالاتحاد الأوروبي يتطلّب من الدول العربية أن تواجهها في كتلة اقتصادية واحدة عوضاً عن أن تتعامل معها كل دولة عربية على انفراد، كما يحصل حالياً. فمن البديهي أن التفاوض أو التعامل العربي الجماعي مع التجمعات الاقتصادية الخارجية يقوّي القدرات التفاوضية للبلدان العربية، وبالتالي يفتح أمامها فرصاً للإفادة من التعاون مع الكتل الخارجية، وهي فرص لا تكون متوافرة في حال تفاوض كل دولة على انفراد. وبهذا الصدد ، أود لفت النظر هنا إلى بعض الاستنتاجات البحثية حول موضوع الشراكة الأوروبية العربية التي تضمنها إعلان برشلونة [٢] وهي:

١. في ضوء التجربة المحدودة حتى الآن لهذه الشراكة، فإن فوائدها تعود بالنفع على الاتحاد الأوروبي، أكثر بكثير مما تعود عليه بالنسبة للدول العربية المعنية، وبعضهم يعتقد أنه لربما عادت هذه الشراكة بالضرر على الدول العربية، لأنها تستثني الإنتاج الزراعي على سبيل المثال، ولأن الدول العربية لم تطور بعد تنسيق أنظمتها البيئية والصحية، وتلك المتعلقة بتحفيز التنافس في السوق، أو منع

---

(٢) انظر بهذا الخصوص (١) الأوراق المقدمة إلى ورشة عمل حول «الديناميكية الإقليمية الجديدة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الاندماج واتفاقات الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية وما بعدها»، التي نظمها منتدى البحوث الاقتصادية للبلدان العربية وإيران وتركيا في القاهرة، ٦ ـ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩، و (٢) وقائع الندوة التي نظمتها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالاشتراك مع الغرفة التجارية العربية الفرنسية، والغرفة التجارية العربية البلجيكية، حول «الشراكة الاقتصادية العربية الأوروبية»، باريس في ١٧ ـ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٩.

الاحتكارات مع الأنظمة المعمول بها في هذه المجالات في الاتحاد الأوروبي، وهذا يضعف أية فوائد متأتية للبلدان العربية عن شراكتها مع أوروبا.

٢. إن أحد أسباب انخفاض معدّل الاستثمارات الأوروبية المباشرة في العالم العربي هو كون الأسواق العربية لا تشكل سوقاً واحدة بل هي أسواق متعدّدة تحدّ من انفتاح بعضها على بعض عوائق مختلفة. وهذا مما يقودني إلى الاستنتاج الثالث ولربما الأهم.

٣. لقد أصبح إنشاء المنطقة العربية للتجارة الحرّة (كخطوة نحو التكامل الاقتصادي العربي) إضافة إلى إتمام الخطوات الإصلاحية الداخلية أمراً ملحّاً جداً إذا ما أرادت الدول العربية أن تعود عليها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بالنفع. وقد أشار بعض الباحثين إلى أنه بغياب السوق العربية الموحدة، فإن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة عربية على حدة تؤدي إلى دلالة سميت بالإنكليزية "The hub and spoke syndrome" بحيث تقام منطقة تجارة حرّة بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة عربية على انفراد، في حين أن العوائق ما تزال قائمة فيما بين الأسواق العربية. وهكذا يصبح الاتحاد الأوروبي معقلاً (أو قطب الرحى) بالنسبة للشركات الاقتصادية العربية وغير العربية، وتتحوّل الأسواق العربية إلى أسواق تابعة.

ثالثاً: إن قيام تكتل الاقتصاد العربي له انعكاسات مهمة جداً على صعيد التطورات السياسية في المنطقة. فمن الواضح أنه كلما توطدت الوحدة الاقتصادية نمت القوة التفاوضية السياسية للبلدان العربية، فانعكست إيجاباً عليها في مواجهتها النزاعات الإقليمية وفي مقدّمتها النزاع العربي الإسرائيلي.

وأختتم بإعادة التأكيد أن العامل الأساسي في مسيرة التكتل الاقتصادي العربي يرتبط مباشرة بالإرادة السياسية للدول العربية. ففي غياب هذه الإرادة (كما تعلمنا على مَرّ العقود الخمسة الماضية) من الصعب جداً أن تخطو الدول العربية جدّياً في طريق الوحدة الاقتصادية. ولعل البدء في تنفيذ المراحل الأولية لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هو دليل على أن الدول العربية قد توصلت أخيراً إلى اتخاذ القرار السياسي المطلوب. وقد يكون هذا القرار وليد تطوّرات العولمة المتسارعة الضاغطة في هذا الاتجاه، وليس بالضرورة نابعاً من قناعات سياسية أساسية في الدول العربية. ولكن من ناحية أخرى قد يكون القرار انعكاساً لنضج القناعة السياسية العربية وأنه قد آن الأوان للمضي في مسيرة التقارب الاقتصادي. ونأمل أن يكون الأمر كذلك، إذ أنني لا أدّعي المعرفة في السياسة العربية

وتشعباتها. ومهما تكن الدوافع وراء قرار إنشاء منطقة التجارة الحرّة، فإن الخيارات المتاحة أمام العالم العربي لم تكن كما كانت عليه في السابق. ففي ظل التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية منذ أوائل العقد الحالي، لم يعد خيار التكتل الاقتصادي أو عدمه مجرّد واحد من الخيارات الإستراتيجية من ضمن مجموعة كبيرة من الخيارات المتاحة أمام العالم العربي، بل أصبح الخيار الأهم في رزمة خيارات يتقلّص عددها مع مَرّ الزمن.

إن الإرادة السياسية في تبنّي قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، هو بداية الطريق. وأمّا الوصول إلى نهايته بنجاح فهو مرهون باستمرارية القرار السياسي للمضي في هذا الاتجاه، وبالقدرة العربية على التخطيط السليم لإرساء قواعد التقارب الاقتصادي العربي ، وإنني أفترض أننا نمتلك هذه القدرة.

وإذا كان الحال كذلك، فإننا نأمل أن تقوم الهيئات المنظّمة لهذه الندوة بتنظيم ندوة لاحقة بعد عام أو عامين، تخصص لا لدراسة عوائق الوحدة الاقتصادية العربية وسبل التغلب عليها فحسب بل لتقييم مسيرة إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أيضاً، التي بدأت مسيرتها منذ مطلع العام ١٩٩٨، ولعلها تكون خطوة أولى نحو الاندماج الاقتصادي العربي.

التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة

مفلح عقل

مقدمة

بداية، أتوجه بكل الشكر والتقدير لمنتدى الفكر العربي، وجمعية رجال الأعمال الأردنيين، ومؤسسة عبد الحميد شومان على دعوتهم لي للمشاركة في مناقشة موضوع التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، كما أتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ عبد الملك الحمر لإدارته هذه الجلسة .

لقد أفرزت ظاهرة العولمة تركيزاً شديداً في القوى الاقتصادية، وأخذت هذه القوى تحكم سيطرتها على الاقتصاد العالمي، وتفرض عليه أنماطها، وتعيد صياغة قواعد التعامل الدولي والداخلي، بحسب مفاهيمها القائمة على البقاء للأفضل، شعوباً ومنتجات. هذا الموقف يزرع الخوف على مصيرنا في العالم العربي، فهل نتعلم من التاريخ أمراً سيكتب علينا إعادة قراءته لاستخلاص العبر مرة أخرى، بعد فوات الأوان؟

إنني أتفق مع من يقولون بأننا سنواجه وضعاً مرعباً في عالمنا العربي ما لم نسارع بتعديل اتجاه مسارنا نحو عمل عربي مشترك، يهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومطردة، ويأخذ بعين

الاعتبار استحالة الانعزال عن العالم، كما يأخذ بعين الاعتبار أن المنافسة والقدرة على مواجهة العولمة هي عنوان المرحلة القادمة، وأن القوى التفاوضية تنتقل الآن من الحكومات إلى قطاع الأعمال.

إن الحاجة شديدة إلى عمل عربي مشترك يهدف إلى تحرير العلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية من كافة قيود، وأشكال الحماية كضرورة ملحة للبقاء في عالم يموج بتحولات اقتصادية متسارعة، وتكتلات إقليمية فاعلة، وعولمة، وتحرير لا حدود لها. فقد أدى تغير نظم التبادل التجاري العالمي، وصعود منظمة التجارة العالمية كهيئة منظمة ومؤثرة في هذا المجال، إلى جانب تراجع منهاج الاقتصادات الموجهة إلى تنامي القناعة لدى شعوب وحكام الأمة العربية بضرورة قيام نوع من التعاون العربي المشترك كمنطقة التجارة الحرة مقدمة لوحدة سياسية قادرة على مواجهة المتغيرات العالمية الكاسحة.

وقبل الاستطراد في هذا المجال، نقدم إشارة سريعة إلى الواقع الحالي لعالمنا العربي قد تكون فيها بعض الفائدة.

الواقع العربي الحالي

باستعراض سريع للواقع العربي بالحقائق والأرقام نجد أنه بعيد جداً عن لون الورد. فالعالم العربي يتوزع على (٢٢) دولة معظمها يتكون من وحدات سكانية صغيرة، وعدد سكان عشرة أقطار منها يقل عن خمسة ملايين نسمة. أما عدد سكانه جميعاً فيصل إلى ٢٦٤ مليون نسمة، وناتجه المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٧ بحدود ٦٠٠ بليون دولار، يبلغ متوسط نصيب الفرد منه ٢٢٦٩ دولاراً تقريباً مع تفاوت كبير من دولة لأخرى ، إذ يصل هذا المعدل إلى ١٩ ألف دولار في بعض الدول، مقابل أقل من ٥٠٠ دولار في بعضها الآخر، ويعاني ما يزيد على ٤٠٪ من السكان من الأمية، إلى جانب البطالة بأشكالها السافرة والمقنعة التي تهدر طاقة جزء من سكان هذه الأمة.

فالأرقام ، التي آمل أن لا تسبب صدمة للمهتمين، تشير أن الناتج المحلي الإجمالي لدولة مثل الدانمارك، التي يعادل سكانها ٢٪ فقط من سكان العالم العربي، يمثل تقريباً ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي، ودخل الفرد يزيد فيها عن دخل ١٥ فرداً عربياً معاً. أما ألمانيا، التي يعادل سكانها ٣٠٪ من

سكان العالم العربي، فإن ناتجها المحلي الإجمالي يعادل ٣٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي. أما حال مصارفنا، فهو لا يختلف كثيراً عن واقعنا الاقتصادي فالميزانية العامة للبنوك العربية مجتمعة تقارب ميزانية بنك تشيز مانهاتن (Chase Manhattan) وتقل عن ميزانية بنك ديوتش في ألمانيا (Deutsche Bank). هذا عدا عن حصتنا المتواضعة في التراكم المعرفي، واستعمال التكنولوجيا والإنفاق على البحث العلمي.

إن فكر العمل العربي المشترك كان سباقاً على معظم تجارب العالم، لكن السياسات القطرية أجهضته وحالت دون تقدمه. فعلى الرغم من إقرار جامعة الدول العربية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دولها الأعضاء في عام ١٩٥٧، ودخول الاتفاقية حيز التنفيذ في عام ١٩٦٤، وقيام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وقرار إقامة السوق العربية المشتركة، وتحقيق تلك السوق نجاحاً ملحوظاً في مجال تعزيز التبادل التجاري البيني في الستينيات وبداية السبعينيات، إلا أن هذه التجربة تعرضت لنكسات وسلبيات عديدة أدت إلى تعطيل مؤسسات العمل العربي المشترك، وتدهور معدلات التجارة البينية، وتراجع عملية التكامل الاقتصادي العربي.

تعاني الاقتصادات القطرية العربية جميعها دون استثناء من خلل هيكلي، الأمر الذي أدى إلى اتجاه العديد منها إلى تطبيق برامج إصلاح هيكلية أدت في معظم حالاتها، وخاصة في عقدي الثمانينيات والتسعينيات، إلى تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وزيادة معدلات البطالة، وتفاقمت مشكلة المديونية الخارجية لدرجة أثقلت كاهل اقتصاد معظم الأقطار العربية، باستثناءات محدودة جداً.

هذا، ولا يتوقع للمستقبل أن يكون أفضل من ذلك بكثير، حيث لا يتوقع أن يزيد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي بالأسعار الجارية عن ٣ر٦٪ سنوياً في المتوسط، الأمر الذي سيؤدي إلى تحسن في نصيب الفرد منه بمعدل ٣ر١٪ سنوياً ومعدل الاستهلاك الكلي بنسبة ١ر١٪ سنوياً.

معيقات التقدم:

لقد ناقش العديد من كتابنا الاقتصاديين مجموعة من الأوهام التي تسيطر على

تفكيرنا في العالم العربي، وتحدٍّ من قدرتنا على المحاكمة الموضوعية لمشاكلنا، والتسليم بمقولات ومعطيات تقعد بعضهم عن العمل الإيجابي في التعامل مع هذه المشكلات. ومع تقديري لوجهة النظر القائلة بوجود مؤامرة على عالمنا العربي تستهدف إبقاءه في حالة تخلف اقتصادي واسعة، إلاّ أنني اعتقد بأن تلك المؤامرة لا تقتصر على العالم العربي وحده، بل تمتد لتشمل عدّة دول وأمم في العالم أجمع. وربما تعزز الإشارة إلى منهجية العمل الاميركية من وجهة النظر القائلة بوجود تلك المؤامرة، وهذه المنهجية هي:

- إضعاف الدولة الوطنية لتسهيل سيطرة الشركات متعدية الجنسية على أنشطة متعددة في هذه البلدان.
- تسهيل عملية الاختراق الثقافي والتبشير بنمط حياتي معين.
- المنافسة الشرسة للإنتاج المحلي من منطلق البقاء للأفضل.

وعندما ننتقل إلى عالمنا العربي بالحديث في هذا المجال، نرى:

- خلق إسرائيل والمحافظة على تفوقها المطلق على العالم العربي.
- التقسيم الجغرافي المتداخل لبعض مناطق العالم العربي، التي تشكل مصدر إثارة لحزازات مستمرة.
- حربا الخليج الأولى والثانية، والحصار الاقتصادي المفروض على العراق وليبيا وما يتعرض له السودان والشعب الفلسطيني.
- عملية التهميش المتزايدة من دول الشمال لدول الجنوب التي يقع الوطن العربي ضمن نطاقها.

وأخيراً، المؤامرة الكبرى على الثروة العربية التي كانت سرعة تبديدها أعلى بكثير من سرعة توليدها. لقد أسقطوا نظرية نهاية التاريخ لفوكوياما بسرعة، وطغت عليها نظرية صراع الحضارات، وبشكل خاص الصراع مع الحضارة الإسلامية، والصدام معها.

خيارات التعاون الاقتصادي العربي

تقوم التنمية على مجموعة من الركائز الأساسية، أهمها سوق كبيرة، وعلم وتكنولوجيا واستقرار سياسي. هذا ومن الصعب توافر تلك الركائز والمقومات في

ظل غياب منظومة عمل عربي مشترك، تقوم على زيادة الإنتاج وارتفاع إنتاجية العامل، وتوافر المعلومات عن المنتجات والأسواق والعمل التدريجي لتحقيق هدف التنسيق والتكامل.

إن إقامة منطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى منذ مطلع عام ١٩٩٨ هي فكرة من لا يرغبون الالتزام بمرحلة أعلى من مراحل التكامل الاقتصادي العربي، لأنها لدى بعضهم قد تكون نهاية المطاف، هذا إذا افترضنا بأنها طبقت من قبل الجميع بحسن نية.

ومع تشديدي على ضرورة قيام العرب بتنفيذ مشروع قومي متكامل لتحقيق أسباب القوة العربية بجميع جوانبها، بهدف دعم الموقف العربي تجاه التحديات المعاصرة، وإيجاد الحلول اللازمة لمواجهة مشكلات العالم العربي الاقتصادية، أجد بأن الخيار الاقتصادي العربي هو الأمر الأكثر ضرورة. فسوق عربية مشتركة على سبيل المثال ستخلق المجال للعديد من الصناعات على مستوى العالم العربي، كما ستعزز المركز التفاوضي تجاه الكتل والتجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى والمؤسسات الدولية.

وسيعني خلق تعاون عربي مشترك إقامة سوق ضخمة ذات موارد طبيعية متنوعة تقترب في عدد سكانها من الاتحاد الأوروبي، ولكن بناتج محلي إجمالي سنوي يصل إلى ٦٠٠ بليون دولار (٦٩٠٠ بليون دولار لدول الاتحاد الأوروبي) إلى جانب ارتفاع قدرته على إقامة وحدات إنتاجية ضخمة، تكون قادرة على الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

أضف إلى ذلك أنه سيكون بمقدور تكتل اقتصادي عربي الاستفادة من بعض الميزات التي توفرها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، والمتمثلة في إمكان تبادل الميزات التفاضلية فيما بين الدول أعضاء التكتل، دون منحها لدول أخرى خارجه ، أي الإعفاء من شرط توسيع مبدأ الدولة الأَوْلى بالرعاية. لكن يبقى السؤال دائماً: من أين نبدأ؟ لقد بدأنا عدة مرات، ومن عدة منطلقات، فما العمل إذاً ، مع عدم التسليم باليأس؟

فشل تجارب التعاون الاقتصادي العربي:

إن معرفة الأسباب التي أدت إلى فشل التجارب السابقة في مجال التعاون

الاقتصادي العربي هي نقطة البداية لتحقيق وحدة اقتصادية عربية مشتركة. إن التاريخ يرد على الذين يقولون بأن فشل التعاون الاقتصادي العربي يعود لأسباب تتعلق بضعف التنمية الاقتصادية العربية، وبالتالي ضعف الطاقات الإنتاجية، وعدم وجود إنتاج كبير ليتم تبادله بالإضافة إلى تجانس البيئة الصناعية، الأمر الذي يشكل أحد معوقات توسيع التجارة بين العرب بالنسبة لتجارتهم الكلية، وهذا كلام غير مقنع.

فقد كان هناك تبادل تجاري كبير نسبياً بين العرب من جهة، وبين الدول الصناعية المتقدمة من جهة أخرى، وهو تبادل اقترب من ١٠٠ مليون دولار. ففي القرن الثامن عشر مثلاً، وبالرغم من أن الإنتاج العربي كان أقل بكثير مما هو عليه الآن، كانت نسبة التجارة العربية مرتفعة، حيث يشير روجر أوين (Roger Owen) في كتابه (The Middle East in the World Economy, 1800-1914) إلى أنه «في حين كانت صادرات مصر إلى سوريا في سنة ١٧٥٠ ما بين ٥٠٠ ـ ٨٠٠ ألف ليرة ذهب، فإن صادراتها لفرنسا (التي كانت من أهم الدول الأوروبية تجارة مع المنطقة) كانت فقط ١٠٠ ألف ليرة ذهب. وفي سنة ١٧٨٣، كانت قيمة الصادرات المصرية لأوروبا حوالي ١٤ مليون ليرة، في حين كانت صادراتها لمدينة جدة وحدها ٣٤ مليون ليرة ذهبية» .

حدث مثل هذا لأن البلدان العربية كانت تشكل وحدة اقتصادية واحدة، لا توجد بينها حواجز جمركية أو إدارية أو نقدية تعيق انتقال السلع أو الأفراد أو رؤوس الأموال إلى جانب تقارب مستوى التنمية الاقتصادية في البلدان العربية. وما اقتصار التجارة العربية البينية الآن على ٩٪ إلاّ نتيجة لوجود الحواجز الجمركية والإدارية والنقدية وعقبات انتقال الأفراد ورؤوس الأموال، وتفاوت مستوى التنمية إلى جانب الحواجز السياسية والنزعات الإقليمية. ناهيك عن أثر ارتفاع فاتورة النفط في التجارة الكلية العربية.

لقد فشلت التجارب العربية السابقة في مجال إيجاد تكامل اقتصادي عربي مشترك لأسباب عديدة، هي:

- غياب الإرادة السياسية واختلاف النظم السياسية.
- عدم فعالية المواثيق والالتزامات العربية.
- انعكاس فوري للخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية.

- غياب المصالح الشعبية والضغوط الخارجية.
- ضعف الإعداد الفني.
- الإفراط في الحماية والتنمية القطرية المستقلة.
- دخول الدولة في النشاط الاقتصادي وسيطرتها عليه وتوجيهه.
- سياسة استبدال وإحلال المستوردات.

مقومات نجاح الوحدة الاقتصادية العربية

لقد عجزنا عن بناء العالم العربي على أساس قومي بسبب تنامي النزعة الإقليمية. فلنعمل الآن على إعادة بناء المجتمع العربي على أساس المنفعة والمصلحة المتبادلة، إذ تحظى مثل هذه النظرة الواقعية بفرص كبيرة من النجاح وخاصة مع تعاظم مشكلات الدولة القطرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية الغذائية. ومثل هذا التوجه يقتضي تقديم تنازلات جماعية من مختلف الأطراف في إطار توازنات محسوبة تحفظ للدولة القطرية حداً مناسباً من الاستقلالية داخل نظام عربي مبني على المصلحة المشتركة.

لقد أخبرنا التاريخ أن المصالح المشتركة هي التي تؤدي إلى تعاون ينتهي بنوع من الوحدة الاقتصادية والسياسية. فألمانيا اتحدت أولاً على أساس مصالح اقتصادية، وانتهت بوحدة سياسية، وكذلك السوق الأوروبية المشتركة بدأت على مصالح اقتصادية، وتطورت إلى مصالح سياسية. وعندنا في العالم العربي كانت الدوافع الأولية سياسية، فكانت النتائج معاكسة لأن البداية لم تكن كما بدأت في الدول الأخرى.

ومن قبيل المقارنة بين التجربة العربية الفاشلة، وتجربة الاتحاد الأوروبي، نجد أن الفارق الأساسي بين مشروع الوحدة الاقتصادية العربية، ومشروع الوحدة الأوروبية: الأول تأسس على خلفية من وحدة العقيدة واللغة والتاريخ المشترك، أما الثاني فقد تأسس على خلفية المصلحة الاقتصادية. ومع ذلك نجح الثاني وفشل الأول، رُغم أهمية العناصر التي قام عليها. لقد فشل الأول بشكل رئيس نتيجة غياب الإرادة السياسية، بينما نجح الثاني بسبب وجودها.

إن عدم تحقق الإرادة السياسية العربية يعود إلى:

• غياب الديمقراطية، وبالتالي عدم قدرة فئات المجتمع على التعبير الحر عن رغباتها ومصالحها، الأمر الذي أدى إلى احتكار القرار من النخب الحاكمة.

• الربط بين الدول التي كانت تستعمر المنطقة والدول التي كانت تستعمرها، الذي قام على تعزيز مصالح هذه الدول.

• تراجع المد القومي بعد نهاية الستينيات، الأمر الذي عزز من مكانة الدولة القطرية سياسياً واقتصادياً ودولياً واجتماعياً.

• تبني الاتجاهات الاشتراكية، وما انتهت إليه من سيطرة الدولة عن طريق القطاع العام على النشاط الاقتصادي.

إن الإرادة السياسية شيء يمكن أن يتوافر لو وجدت ديمقراطية حقيقية في العالم العربي، يتبعها التعاون ؛ وعندما يتحقق هذا التعاون يكون أقوى وأمتن من التعاون الأوروبي لافتقار الأخير إلى وحدة اللغة والثقافة والتاريخ.

باختصار، إن انسحاب الدولة من العمل الاقتصادي، وتوسيع دور القطاع الخاص، والتوجه القوي نحو اقتصاديات السوق، وتنامي القدرات الإنتاجية العربية، وضيق الأسواق المحلية بها قد عزز من فرص التعاون العربي، وجعلها أوفر حظاً مما كانت عليه في الماضي، لأن من مصلحة المنتجين أن يفتحوا أسواقاً أوسع لمنتجاتهم. ويبقى أن يقرر السياسيون بإخلاص التجاوب مع هذه الرغبات، ضمن ضوابط فيها من الإرادة والإلزام ما يكفي لإنجاحها. إن بناء قوة اقتصادية هو حاجة ملحة ومنفعة آنية ولأنها ستخلق كتلة عربية قادرة على تبادل المزايا والمنافع في ظل عولمة طاغية.

وأنهي حديثي بالقول إن العالم العربي يعيش موجة قلق عارم، لما ستؤول إليه أوضاع أمته الممزقة في ضوء التغيرات المستقبلية السريعة، خاصة وأننا نحن العرب الذين دفعنا ثمناً باهظاً نتيجة تغيرات القرن العشرين، وتبدلاته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، فضاعت منا الفرص القومية والحضارية بسبب ما واجهنا من تحديات خارجية، وما خلقنا لأنفسنا من أزمات وتناقضات وصراعات داخلية.

في ظل وضع لا يمكن أن ننعزل فيه عن العالم، أو ننكمش فيه على أنفسنا ، علينا مجابهة التحديات الجديدة التي ستفرضها العولمة بتعاون اقتصادي فاعل، وتنمية فكرية وتعددية، وممارسة للديمقراطية، والإيمان بالثوابت المدنية.

كلمة ختامية

ثابت الطاهر

يشرفني في ختام أعمال ندوة «التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة» نيابة عن الجهات الثلاث المنظمة للندوة، وهي منتدى الفكر العربي، وجمعية رجال الأعمال الأردنيين، ومؤسسة عبد الحميد شومان، أن أتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم، على تفضله برعاية جلسات الندوة، وتجشمه عناء المشاركة في مداولاتها على مدار جلسات يوم كامل، مما كان له أبلغ الأثر في إغناء موضوع الندوة بما عُرف عنه من علم وخبرة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى المتحدثين الأفاضل ، الذين قدموا أوراق عمل الندوة على مدار يومين، مما شكل إضافة أساسية للمعرفة تجاه موضوع الندوة، كما أشكر الإخوة الكرام ضيوف الندوة من أقطار الوطن العربي، والشكر موصول للمشاركين في المناقشات والمداخلات. كما أشكر المؤسسات الأردنية الداعمة للندوة وفعالياتها، وأخص بالذكر وسائل الإعلام التي نقلت وقائعها إلى الرأي العام العربي، ليكون على معرفة ودراية بتأثيراتها وتداعياتها واستحقاقاتها. ومع أن الجهات الثلاث ستقوم بجمع أوراق الندوة وأبرز توصياتها في كتاب شامل لتعميم الفائدة منها، إلاّ أننا رأينا أن نلخص أبرز أفكارها.

لفت سمو الأمير الحسن بن طلال المعظم الانتباه إلى أهمية طرح سؤال محوري في التعامل مع موضوع العولمة، وهو لمن العولمة ؟ وكيف؟ ولماذا ؟ مشيراً إلى إيلاء بُعدها الإنساني جل الاهتمام ، مطالباً بإيجاد قاعدة معرفية، وتبادل سلس للمعلومات، من أجل إدارة الاقتصاد في إطار العولمة، وجدد سموه الدعوة إلى

تشجيع مراكز حوار السياسات التي تناقش المضامين والبرامج ، بعيداً عن الشخصنة.

وشدد سموه على أهمية خروج الندوة ببرامج عملية قابلة للتنفيذ، ومن أهم الأفكار التي طرحت في الندوة ما يلي:

أولاً: إن التعاون الاقتصادي العربي وسيلة أساسية من وسائل التفاعل الإيجابي مع العولمة وتحدياتها، وهو عامل حاسم في الإسراع بمعدلات التنمية، وتحسين القدرة التنافسية والتفاوضية العربية في العقود المقبلة.

ثانياً: توفير مستلزمات النهوض للقطاع الخاص العربي، وتسهيل نشاطاته، وانتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال بين الدول العربية.

ثالثاً: تفعيل هياكل العمل العربي المشترك واتفاقياته، وتوفير الإرادة السياسية اللازمة للتعاون الاقتصادي العربي.

رابعاً: الشركات العربية المشتركة في المجالات الإنتاجية هي إحدى الأدوات الفاعلة لتحقيق التنمية التكاملية، والاستثمارات العربية البينية، وأهمية التعامل معها كمعاملة الشركات الوطنية.

خامساً: زيادة جودة المنتجات العربية لتكون قادرة على المنافسة مع المنتجات الأجنبية.

سادساً: ضرورة وجود نظام قانوني موحد ومرن، يحدد أوضاع الشركات العربية المشتركة، ويوضح الجهة التي تغطي موافقتها على إنشاء الشركة، وتسجيلها، وإستكمال مقومات شخصيتها الاعتبارية.

سابعاً: ضرورة التفاوض الجماعي مع التجمعات الاقتصادية الخارجية مما يقوي القدرات التفاوضية العربية مع هذه التجمعات، بدلاً من التعامل الانفرادي مع هذه التكتلات.

ثامناً: التأكيد على أهمية الالتزام بتطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفق الجدول الزمني المتفق عليه، حتى يكون التعاون الاقتصادي العربي وسيلة للتعامل مع العولمة، قبل أن يكون حصيلة لها، الأمر الذي يتطلب تنسيق مواقف الدول العربية حيال اتفاقيات الشراكة مع أوروبا، ومنظمة التجارة العالمية.

تاسعاً: توسيع القاعدة الإنتاجية في الدول العربية، من أجل تنمية التبادل السلعي والخدمي.

عاشراً: إنشاء بنك معلومات عربي يوفر المعلومات اللازمة للعمل العربي المشترك، على مستوى القطاع الخاص.

حادي عشر : أهمية تطوير إدارة التنمية، وما يصاحبها من تفعيل أساسي للموارد البشرية، ركيزة الأنشطة الاقتصادية، وتكاملها لمصلحة الأمة العربية.

إن حوارنا حول التعاون الاقتصادي العربي على مدار يومين يعدُّ إضافة للفكر الاقتصادي العربي الممزوج بالواقع الميداني والعملي، وهو تفاعل مطلوب تصل حصيلته إلى صانع القرار العربي. فمشاركة المفكرين والخبراء إلى جانب رجال الأعمال أضفت طابعاً خاصاً على مداولات الندوة، وفتحت آفاقاً أرحب لتبادل الآراء وصولاً لتحقيق مصالح أمتنا العربية، في التعاون والتكامل والوحدة.

مرة أخرى أزجي التحية وخالص التقدير باسم المشاركين في هذه الندوة إلى صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم لرعايته ومشاركته في أعمال ندوتنا هذه.

وباسم الجهات المنظمة للندوة، أشكركم جميعاً متمنياً لضيوفنا الكرام سلامة العودة.

المحاضرون

- **الدكتور إسماعيل صبري عبد الله:**

مفكّر معروف في حقل التنمية والاقتصاد. يعمل خبيراً مستقلاً في التنمية. حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من فرنسا سنة ١٩٥١. تولى عدة مناصب رفيعة في مسيرته المهنية من بينها: وزير التخطيط في مصر، مدير معهد التخطيط القومي، رئيس جمعية التنمية الدولية، نائب رئيس الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء، رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، عضو جمعية الدراسات المستقبلية الدولية. من مؤلفاته: «دروس في الاقتصاد السياسي»، «في مواجهة إسرائيل»، «تنظيم القطاع العام، الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية»، «محاضرات في الاقتصاد»، «كتابات سياسية ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠»، «نحو نظام اقتصادي عالمي جديد»، «في التنمية العربية»، «مصر التي نريدها»، «وحدة الأمة العربية»، «قضايا أساسية في السياسة الاقتصادية». وله الكثير من الدراسات والمقالات المنشورة.

- **الدكتور تيسير عبد الجابر:**

عضو مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية التي تعنى بتطوير وتنظيم سوق رأس المال في الأردن. يحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية. تولى عدة مناصب رفيعة من بينها: وزير العمل والتنمية الاجتماعية، الأمين العام للمجلس القومي للتخطيط، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا)، مدير الدائرة الاقتصادية والمنظمات الدولية في وزارة الخارجية. يرأس حالياً جمعية المستشارين الإداريين وهو أيضاً

أمين سر جمعية رجال الأعمال الأردنيين. محاضر غير متفرغ في عدة جامعات ومعاهد تعليمية في الأردن ودول أخرى، وله مؤلفات عديدة حول الاقتصاد الأردني والعربي والقضايا الاقتصادية الدولية.

- **الدكتور إسماعيل عثمان:**

رئيس شركة «المقاولون العرب» في مصر ومديرها التنفيذي. حاصل على شهادة الدكتوراه في إدارة الإنشاءات من جامعة لافبرا البريطانية. يرأس المعهد العالي للهندسة في جامعة ٦ أكتوبر ، وهو عضو مجلس إدارة بكلية الهندسة في جامعة القاهرة، وعضو مجلس إدارة لجنة التخطيط القومية العامة والخاصة. عضو في العديد من الجمعيات المهنية. حاصل على عدد من الأوسمة الرفيعة.

- **الدكتور مصطفى الكثيري:**

مفتش عام المالية في وزارة الاقتصاد والمالية في المملكة المغربية، ويعمل محاضراً أيضاً في كل من جامعة محمد الخامس والمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي والمعهد العالي للإعلام والاتصال والمدرسة الوطنية للإدارة العمومية. يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة باريس. رئيس اتحاد الاقتصاديين العرب، كما يتولى عدداً من المناصب الرفيعة الأخرى. من مؤلفاته: «البنيات الاقتصادية والبنيات الضريبية، المغرب نموذجاً»، «النظام الضريبي والتنمية بالمغرب»، «النظام الضريبي المغربي بين الإصلاح والتقويم الهيكلي»، وله عدة بحوث ودراسات علمية منشورة.

- **الدكتور مختار عبد المنعم خطاب:**

وزير قطاع الأعمال في جمهورية مصر العربية. حاصل على درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية من جامعة جرنوبل بفرنسا. تولى عدة مناصب رفيعة من بينها: وكيل وزارة قطاع الأعمال العام المسؤول عن الخصخصة، ومستشار وزير قطاع الأعمال العام، رئيس قطاع دعم اتخاذ القرار بمركز معلومات ودعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء، أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بجامعة الإمام محمد بن سعود

بالمملكة العربية السعودية، مقرر اللجنة الوزارية العليا للخصخصة، خبير في الأمم المتحدة لشؤون الخصخصة وتقويم الشركات. له الكثير من البحوث وأوراق العمل ذات الطابع العلمي.

• الدكتور يوسف منصور:

مدير عام هيئة تنظيم قطاع الاتصالات في الأردن. يحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة أوكلاهوما في الولايات المتحدة الأمريكية. عمل مدرساً للاقتصاد في عدد من الجامعات والمعاهد الأمريكية، وأستاذاً مساعداً في جامعة مؤتة. له العديد من المؤلفات، ومنها مؤلفان الأول عبارة عن كتاب يتعلق بالنظرية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان : "Fussy Sets and Economies : Applications of Fuzzy Mathematics to Non - Cooperative Oligopoly"، والآخر عن كيفية استخدام والتعامل مع اتفاقية الشراكة الأردنية ـ الأوروبية ونشر على شكل قرص الكتروني، بعنوان : "User's Manual of the Jordan-EU Association Agreement".

• الدكتور ابراهيم العيسوي:

أستاذ ومستشار في معهد التخطيط القومي بالقاهرة. حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة أكسفورد. شغل منصب وكيل المعهد العربي للتخطيط في الكويت. عمل في سلك التدريس حقبة من الوقت. من مؤلفاته: «التحليل الاقتصادي الرياضي»، «القياس والتنبؤ في الاقتصاد»، «مستقبل مصر»، «قياس التبعية في الوطن العربي».

• الدكتور شفيق الأخرس:

رئيس مجلس إدارة المؤسسة المالية العربية في بيروت. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة باريس. تولى عدة مناصب من بينها: مدير عام المؤسسة الاقتصادية في سوريا، مؤسس ورئيس مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية والاجتماعية ومديره العام، رئيس قسم السياسات الصناعية

والتمويل في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في فيينا، محاضر في جامعة دمشق. له العديد من المقالات والأبحاث المتعلقة بالقضايا الاقتصادية في العالم العربي.

• **عمر هاشم خليفتي:**

رئيس مجلس إدارة شركة «حلواني إخوان» ، ورئيس مجلس إدارة شركة «دلة» للاستثمار الصناعي في السعودية. يحمل ثلاث شهادات جامعية في الهندسة الصناعية والإدارة الصناعية وشهادة مهندس محترف من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية. عمل مستشاراً صناعياً في الغرفة التجارية الصناعية بجدة.

• **الدكتور سمير المقدسي:**

أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأمريكية في بيروت. عيّن مستشاراً للحكومة اللبنانية حول تنسيق السياسة الاقتصادية منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن. عمل مع صندوق النقد الدولي في الفترة من ١٩٦٢ ـ ١٩٧٢ ، كما عمل مستشاراً لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا). شارك في مؤتمرات اقتصادية إقليمية ودولية عديدة. عضو في عدة جمعيات علمية. له الكثير من المؤلفات والبحوث العلمية باللغة الإنجليزية.

• **مفلح عقل:**

المدير الإقليمي لدائرة تسهيلات فروع الأردن في البنك العربي. له خبرة تزيد على ٢٥ عاماً في مجال العمل المصرفي. يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة دالاس في الولايات المتحدة الأمريكية. يعمل محاضراً غير متفرّغ في مجال الإدارة المالية والنقود والتحليل المالي والائتمان والتسليف المصرفي. له العديد من البحوث في مختلف جوانب الاقتصاد والمال والإدارة، كما وضع كتاباً بعنوان «مقدمة في الإدارة المالية».

المشاركون

(أبجدياً مع حفظ الألقاب)

- إبراهيم عز الدين
- إبراهيم العيسوي
- إسماعيل صبري عبد الله
- إسماعيل عثمان
- ايليا نقل
- توفيق أبو بكر
- تيسير عبد الجابر
- ثابت الطاهر
- جواد الحمد
- حسام الدين هدهد
- حمدي الطباع
- خالد أمين عبدالله
- خالد الوزني
- راتب صويص
- رؤوف أبو جابر
- زياد فريز
- السيد ياسين
- سمير حباشنة
- سمير المقدسي
- سيف الجروان
- شفيق الأخرس
- طاهر كنعان
- عبد الحي زلوم
- عبد الله المالكي
- عصام الجلبي
- علي النسور

- علي يوسف
- عمر هاشم خليفتي
- عوني الساكت
- محمد الشارخ
- محمد بني هاني
- محمد الحتاملة
- محمود سمور
- محمود الشريف
- محمود عبد العزيز
- مختار عبد المنعم خطاب
- مصطفى الكثيري
- مفلح عقل
- موسى شحادة
- مهدي الحافظ
- هالة صبري
- هشام الخطيب
- وائل طوقان
- يوسف منصور

هذا الكتابة
ملك الأستاذ الدكتور
رمزى زكى بطرس

الفهرس

التعاون الاقتصاديّ العربيّ
بين القطريّة والعولمة

يضمّ هذا الكتاب أعمال ندوة موسّعة عقدت في شهر نيسان عام ١٩٩٩، تحت رعاية صاحب السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال ، وساهم بتنظيمها في عمّان كلّ من منتدى الفكر العربيّ وجمعيّة رجال الأعمال الأردنيّين ، ومؤسّسة عبد الحميد شومان ، بمشاركة نخبة من ذوي الاختصاص في مجال الاقتصاد من الأردنّ وبعض الدول العربيّة .

وتوزعت أعمال الندوة في أربع جلسات ، ناقشت عدداً من المحاور المتّصلة بالاقتصاد العربيّ وعلاقته بالتطوّرات العالميّة ، من خلال تتبّع واقع الإصلاحات الاقتصاديّة العربيّة ، والأدوار الجديدة للقطاعين العامّ والخاصّ ، إضافة إلى التركيز على الإمكانات الرحبة الّتي من شأنها تعزيز التعاون الاقتصاديّ العربيّ في ظلّ الأوضاع الراهنة والمستقبليّة .

وجاء ترتيب الأبحاث متدرّجاً ضمن نسق تكامليّ يبدأ بتناول الشأن الاقتصاديّ العامّ ، من حيث علاقة الاقتصاد العربيّ بنظيره العالميّ ، مروراً ببحث عدد من تجارب الإصلاحات الاقتصاديّة في كلّ من المغرب وتونس ومصر والأردنّ ، وانتهاءً بآفاق التعاون الاقتصاديّ العربيّ وسبل دفعه وتنشيطه .

ومن المؤمّل أن يسهم هذا الإصدار ، الّذي اشتركت في إنجازه ثلاث مؤسّسات تعنى بالشأن العربيّ ، في تعزيز الاهتمام بدور الاقتصاد في صناعة المستقبل وتحديد مصائر الدول ، فضلاً عن تداعياته ذات الأثر البالغ في رسم المشهد العالميّ في القرن الجديد .

